

الزواج الإسلامى

ومقارنته بالزواج فى الشرائع المسيحية

أول مرجع فى المكتبة العربية يتناول كافة العلاقات الأسرية بدءاً من الخطبة حتى الانفصال

تأليف

المستشار / طه الشريف

النائب الأسبق لرئيس محكمة النقض

فى هذا المرجع أبحاث تفصيلية عن :

الخطبة - المهر - الحب فى الإسلام - آداب المعاشرة الجنسية
- عوامل استقرار الحياة الزوجية - المحرمات - تعدد الزوجات
- المرأة فى القرآن - الطلاق - التطليق - الخلع - حقوق
الزوجة والأولاد - آراء دار الافتاء - استشارات قانونية فى
مسائل الزواج .

كما يشمل دراسة تفصيلية عن الزواج فى كافة الشرائع المسيحية.

الزواج الإسلامى

ومقارنته بالزواج فى الشرائع المسيحية

أول مرجع فى المكتبة العربية يتناول كافة العلاقات الأسرية بدءاً من الخطبة حتى الانفصال

تأليف

المستشار / طه الشريف

النائب الأسبق لرئيس محكمة النقض

فهذا المرجع ابحاث تفصيلية عن :

الخطبة - المهر - الحب فى الاسلام - آداب المعاشرة الجنسية
- عوامل استقرار الحياة الزوجية - المحرمات - تعدد الزوجات
- المرأة فى القرآن - الطلاق - التطليق - الخلع - حقوق
الزوجة والأولاد - آراء دار الافتاء - استشارات قانونية فى
مسائل الزواج .

كما يشمل دراسة تفصيلية عن الزواج فى كافة الشرائع المسحية.

إلى ابنتى العزيزة غادة.
إلى توعم نفسى ونبض روحى.
إلى بناتى فى كل بقعة من الأرض اللالى يتهبأن لاستقبال حياة جديدة فى
عش الزوجية.
إلى كل زوجة تجد السعادة مع رجل يتحسس نبضات قلبها فتعطى له من
كياتها الود والحب.
إلى كل زوجة اصابها القهر والظلم من رجل لا يرعى الله فسعت إلى الخلاص
وتأقت إلى الاتسلاخ.
إلى الذين يشرعون قوانين الأسرة وقد اصابهم الجهل ولحق بهم التخلف
والرجعية ولا زالوا يعيشون زمن اباحة الرقيق ومسح الغائط بقطعة من
حجر.
إلى البابا شنوده الذى حول حياة الآلاف من الزوجات القبطيات إلى عذاب
وحرمان بتحريمه الطلاق فساعد قراره على انتشار الاتحراف وعلى اتسلاخ
بنى جلدته من الدين أو الطائفة.
إلى رائدات الجمعيات النسائية وحقوق المرأة اللالى لاهم لهن إلا النميمة بين
الأروقة والظهور فى وسائل الاعلام.
إلى كل قاض حول قضايا الخلع والتطليق والنسب والنفقات إلى عذاب
وتعذيب باسترخانه وتقصيره فكلف اللاجنات اليه فداحة الثمن.
إلى كل هؤلاء ... اقول .. ان عدل الله لابد واقع.
اليهم جميعاً اهدى هذا الكتاب ... وادعوهم ان يقولوا كلمة حق وأن يرددوا
فى ضمائرهم حكمة الزمان .. فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

المؤلف

المستشار / طه الشريف

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"والدين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً"

"الفرقان" ٧٤

"رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء"

"آل عمران" ٣٨

"ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"

"الروم" ٢١

"هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها"

"الأعراف" ١٨٩

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"الدنيا كلها متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة"

"رواه أحمد ومسلم"

تقديم

لا يكون العدل إلا حيث يكون العقل..والعقل يتجرد من حكمته إذا ما أسلم قياده لشهوات النفس ، لأن الشهوة وإن كان إشباعها ممتعاً..إلا أنها متعة قد تجلب الدمار وتورث الجنون ، لذلك حاولت الأديان أن تضع لمعتقيها حدوداً لا يجوز القفز عليها.

فقد كانت الشريعة الموسوية أول ديانة حاولت أن تهب المرأة بعض حقوقها ولكنها أطلقت يد الرجل فى مقدراتها، فله أن يتزوج وأن يطلق من يشاء من النساء ، مؤكدة لمفهوم خاطئ قديم..أن المرأة هى متعة الرجل وراعية شئونه، وأن حقوقها لا تتبع من حق لها..بل من عطاء يهبه لها رجلها متى أراد وبقدر ما يريد..حتى أن بعض المعتقدات الهندية القديمة كانت تحرق المرأة وهى حية حين يحرق جسد زوجها بعد الموت.

وجاءت المسيحية..فاعتبرت الزواج أمراً مقدساً فما يربطه الله لا يفرقه الإنسان وهو أمر كان نقيضاً سافراً لتعاليم الشريعة الموسوية فكان الاختلاف بينهما شاسعاً ولكن بولس الرسول أعطى للشباب صورة للمرأة بأنها رأس الغواية فطلب ممن لا يتزوج..ألا يتزوج إلا إذا خاف الوقوع فى الزنى لان الأعزب أكثر التصاقاً بالله ممن ذاق عسيلة المرأة. وهو ما زاد الأحمال القاسية على كثير من الرجال فشرعوا يهربون من الزواج..فأنشئت الأديار لتضم الرهبانيين أى الخائفين الذين يلونون بالرب ويبتعدون عن متع الحياة وكان الزواج كله شرور وأثم وكان المرأة رأس شيطان تمنع تواجد ملائكة الرب.

ثم جاء الإسلام فشرع الزواج أمراً محتوماً ونهى عن الرهبانية ولكنه أحل للرجل أن يتزوج بنساء عديدات ولا يجمع سوى أربع ، ومنح الإسلام للمرأة حقوقاً منصفاً إياها فى بعض الأحيان. ومقيداً لها فى أحيان أخرى.

وقام هذا وذلك على منظور خاص وهو أن طبيعة المرأة وتكوينها.. تقتضى ذلك..فجعل للرجال عليها درجة..حتى أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال..(لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت النساء أن تسجد لأزواجهن). لكنه فى أحيان أخرى كان يقول (إن للنساء شقائق للرجال) .

وإذا كان الخط الذى أورثته العقائد الدينية للبشر.. وغنثه للتقاليد والأعراف أدى إلى الاختلاف حول منظور الزواج بما فى ذلك العلاقات الأسرية فلم نر خيراً محضاً فى البشر سواء من تزوج على أحكام وصية السيد المسيح الذى يقدم العلاقات الزوجية ، إذ قد يكون كارهاً لها بعد أن ضلقت بشريكه الآخر ولا يستطيع الفكك منه فتحدث الكوارث وقد تنقطع سبل النجاة ولم نر خيراً محضاً فيمن يطلق لشهوته العنان بتعدد زوجاته لأنه قد يهدم بذلك سبل الحنان والود بين المنتمين للعلاقة الأسرية، ومن ثم لم نجد الخير كله أو الشر كله، غير أنه فى كثير من الأحيان قد غلب الشقاء وانحسر الحنان .

والإسلام رغم سماحه بتعدد الزوجات وبإباحة الطلاق بالإرادة المنفردة للرجل إلا أنه رسم منهجاً وسطياً للعلاقات بين أفراد الأسرة ، ولكن الإسلام كغيره من الأديان والمعتقدات السابقة عليه اعتبر الرجل رأس المرأة.

نحن لا نعرض فى هذا الكتيب العلاقة الزوجية من منظورها الدينى فحسب بل من منطق مفكر يجمع الحقائق ويقدمها للأخريين للتعرف على منهج دينهم، والمعرفة هى السبيل الجوهري لاستقامة المسار ولغرس حسن المودة بين الطرفين.

وإذا كانت الشرائع قد نزلت إلى البشر منذ آلاف السنين، إلا أن ذلك لا يعنى أن نهمل أخلاقياتها ومبادئها التى تحض على الود والحب واجتتاب الظلم والخداع والخيانة، وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت للرجل أن

يتزوج من أكثر من امرأة أو يطلق بغير قيد، هذه الإباحة إذا حوصرت بالعدل وعدم الضرر باعتباره أمراً توجبه الشريعة (لا ضرر ولا ضرار) وهو حكم أصولي في كل قوانين الدنيا، فإذا سلك الفرد مسلكاً يضر بغيره حقت عليه كلمة الانتراء والظلم...وعلى ولي الأمر أن يرفع هذا الضرر بالطريقة التي يراها محققة لصالح المجتمع .

...لأريت بهذا الكتاب أن أضع الحقائق مجردة لكل من يهمه الأمر ..فإن أصبت فيما رميت .فقد تحقق هدفنا وإن تجاوزت الرمية موقعها أو قصرت عن بلوغه... فإن الكمال لله وحده ويكفي أنى وضعت لبنة لمن يريد أن يكمل البناء،

٢٠٠٥/١٢/٧

المؤلف

المستشار / طه الشريف

الفصل الأول

أحكام الزواج الإسلامي

كلمة

المساواة المفقودة

تجمع الشرائع السماوية والعقائد الارضية كلها تقريباً فى صريح احكامها أو فى مضمونها على ان الرجل رأس المرأة، بما يعنى ان المرأة بغير رجل تصير جسداً بغير رأس أو بالاحرى بغير عقل، وهذا افتتات على طبيعة الخلق، خاصة بعد ان تقدمت سبل الحضارة الانسانية بعد عصر النهضة، إذ رأينا نساءً يعتلين عروش الحكم واخريات مبدعات، كما لم يثبت حتى الآن على سبيل الجزم ان المرأة لا تتساوى مع الرجل فى تركيب الدماغ بيولوجياً، قد تختلف فى المشاعر والاحاسيس ولكن الامر ليس على اطلاقه، فإن نساءً كثيرات حادات الطباع قاسيات المشاعر واخريات رقيقت الاحاسيس فالأمر لا يفسر بأنه اختلاف فى الخلق والطبيعة وإنما قد تكون موروثات اكتسبتها المرأة خلال ملايين السنين، وقد يكون سلوك الرجل معها هو الذى جعلها ضعيفة مهيضة الجناح لا تملك من أمرها شيئاً.

وقد يقال ان الرجل أقوى من المرأة وأكثر جسارة وجرؤة بما يعنى انه يختلف بيولوجياً .. وحتى هذا الاختلاف البيولوجى لا صلة له بالعقل والتفكير .. بل قد تكون القوة أيضاً مكتسبة لأن بعض الشعوب تكون المرأة فيها أقوى من الرجل وهى التى تخرج للكسب.

كل ذلك جعل المدافعين عن حقوق الانسان يعلنون رفضهم لكل اشكال التمييز بين الرجل والمرأة، وهم لا يخصون بذلك ديناً من الاديان ولا عقيدة من العقائد .. بل ان كل حكم لا يحمل فى طياته المساواة بين الجنسين يصير مرفوضاً لانه يمثل اهداراً لحقوق المرأة سواء ورد هذا الحكم فى دين أو عقيدة أو عرف أو تقاليد.

وإذا كانت الحضارة بعد عصر النهضة قد ألغت الرق رغم ان كل
الاديان تجيزه ولا تحرمه، فلم يقل أحد ان الغاء الرق يخرّب الاديان ويدمر
كيانها .. إذ الاديان حين تجيز حكماً فلا يعنى ذلك ان يصير الحكم مؤبداً ولو
أدى الى دمار العالم أو جزء منه لأن احكام المعاملات – الاصل فيها انها
متغيره، بتغير الزمان والاحوال بخلاف العقائد التعبدية وطقوس العبادة،
فلماذا إذن نصر على قدسية احكام المعاملات فى الاديان ولا نطالب
بتغييرها.

غير ان المطالبة بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة طبقاً للمتغيرات
الزمنية والمكانية أمر يحده استهجان الغالبية العظمى من النساء لهذه المساواة
التامة – إذ ان هؤلاء يفضلن قبضة الرجال على مقدراتهن على اهمالهم
لهن، فالمرأة تريد ان تعيش فى كنف رجل قوى يحتويها ولا تريد رجلاً
ضعيفاً او مساوياً لها، وهؤلاء النساء يقدرن ان جمال المرأة فى أنوثتها وأن
الأنوثة تتبع من ضعفها ورقنتها وان رقة المرأة هى التى تجذب الرجل اليها
بينما يؤدي عنفوانها الى الهرب منها واستناداً الى ما تقدم كله تصير المعادلة
صعبة وغير قابلة للحل.. فهل كانت الاديان محقة فى ان تضع المرأة فى
الدرجة الثانية – أم ان جماعات حقوق الانسان هى التى تعبر عن صحيح
الأمور وسلامة الاحكام..

" هل يجب ان يكون حق التطلاق بيد المرأة كما هو بيد الرجل.

هل يجب الغاء تعدد الزوجات فى الشرائع التى تجيز ذلك.

هل يجب مساواتها بالرجل فى الميراث والشهادة.

هل يجب ان يكون لها حق النقض فى كل ما يتعلق بالاسرة.

هل يجب ان تمنح حق ملكية جسدها رغم زواجها فلا تسأل عن اى

تصرف يمس هذا الجسد.

ليس من السهل ان تأخذ بهذا الرأي أو ذلك.
الأمر يحتاج الى مزيد من التعمق واستقراء الواقع واستظهار الحقائق
فى حيااد كامل ..

هل كل هذه الحقوق ترتبط بثوابت الأديان أو بمتغيراتها لانها لا تمس
العقيدة .. وسوف نرى ان الأديان الثلاثة قد اختلفت اختلافاً بينا فى تنظيم
علاقات الأسرة ومنها الزواج.

فدين يحرم الطلاق ودين يبيحه بالارادة المنفردة للرجل ويجيز للمرأة
ان تختلع من زوجها ودين يحرم الزواج من مطلقة واديان اخرى تبيحه
وتدعو اليه.

أما نصاب النساء فى الشهادة ومقدار نصيبهن فى الميراث فهى كلها
نظم تختلف من دين إلى دين.

كما ان نظرة الاديان الى المرأة كجنس بشرى .. تختلف أيضاً من دين
لدين .. فالبعض يعتبرها رأس الغواية ومدخل الشيطان والبعض يعتبرها الأم
والأخت والإبنة ويضع الجنة تحت أقدامها .. رغم ان كل هذه الأديان تتبع
من مصدر واحد هو الله ..
أين الحقيقة ..

وإذا كنا فى مجتمع متعدد العقائد والأديان فهل نترك لكل جماعة ان
تطبق موروثها الكهنوتى أو الدينى على أبناء عقيدتهم فتصير المساواة بين
أصحاب الجنسية الواحدة فوضى حيث يتمتع أناس بحقوق يحرم منها اخرون
وتتبادل الحقوق بين المنح والمنع رغم تجاورهم فى الوطن الواحد ورغم ما
نص عليه الدستور من عدم التمييز بسبب الدين — ام نشرع قانوناً واحداً
يحكم هذه العلاقات دون ان نربطه بالموروث من عقيدة معينة ... ان الأمر
يحتاج إلى رأى جرىء يضع الأمور فى نصابها دون التفات لدعاوى

المتزمتين والمتطعين والكهنة الذين يسعون بكل ما اوتوا من قوة إلى الاحتفاظ بطقوسهم التي ابتدعوها وخدعوا بها اتباعهم حين قالوا انهم يتحدثون باسم الله ..

.. نحن فى حاجة الى آراء جريئة تخترق هذه الحجب الكثيفة التى وضعها الكهنة والمتطعون .. وحينما ينزلون عن عروشهم .. فلا شك انك ستجد الحياة أفضل...

فهل يأتى هذا اليوم .. بالطبع فانه سيأتى ولكن متى؟!

* الزواج ضرورة للرجل والمرأة

قال الله تعالى في القرآن الكريم "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن" البقرة(١٨٧) وقال رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام "الدنيا متاع وخير متاعها للمرأة الصالحة" وقال أيضاً "ثلاثة حق على الله عونهم- المكاتب [العبد الرقيق] الذى يريد الأداء [أى الذى يجهد نفسه لعنق رقبتة بالمال] والناكح (أى الزوج) الذى يريد العفاف والمجاهد فى سبيل الله".

وقال ابن مسعود "لو لم يبق من عمرى إلا عشرة أيام لأحببت أن أتزوج لكيلا ألقى الله تعالى عزباً" وهذا يعنى أن الله يحض الرجل على الزواج لان كلا من الزوجين لباس للآخر أى ساتر له لأن المرأة هى الأمانة على شرف زوجها الحافظة لأسراره الراغبة فى لقائه الفياضة بحنانها الواهبة لودها، ورعايتها للزوج والولد - الملبية لأوامره فى حدود الشرع والمعقول دون سأم أو ملل أو تبرم .

والرجل هو الراعى لزوجته وأولاده الكريم الشهم المحب المتعفف الباذل لحياته من أجلهم ،الفياض بحنانه ووده لا يظلمها ولا يفترى عليها ولا يذيقها عند الحاجة ذل الطلب والخنوع،ليس مبذراً من أجل شهواته ولا مقتراً على زوجته وأولاده .

* الأعزب والإثم

وفى تقديرنا أنه ليس كل أعزب لابد أن يقع فى الإثم ولكن الإثم منه قريب وقد نبه إلى ذلك القرآن فى قوله ((وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً (أى زواجا) حتى يغنيهم الله من فضله)) "النور(٣٣)" .

والمقصود بذلك أن يتعفف الأعزب ويجتهد في عمله حتى يهبه الله المال الذي يمكنه من الزواج، وهناك سبل عديدة لصرف الأعزب عن التفكير في الجنس كأن يشغل نفسه بصيام أو صلاة أو هواية مباحة كالقراءة والتأليف والرسم أو زيارة الأصدقاء أو حضور الندوات أو المشاركة في الخدمات العامة وأن يمتنع عن أي أمر يحرك شهوته إلى النساء فلا يلقاهن في أماكن خاصة أو يتطلع إلى صور عاريات أو مشاهد مثيرة للفرائز .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم " والنبي عليه الصلاة والسلام كان يحب النساء إذ قال " حبب إلى من دنياكم النساء والطيب (العطور) وجعلت قرّة عيني في الصلاة " رواه النسائي وقال أيضاً " إنى أخشاكم لله وأتقاكم له ولكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني" رواه البخاري .

والديانة اليهودية كانت تحض على الزواج وتعدد الزوجات بغير عدد محدود غير ان المرأة في الديانة اليهودية تعد مبعث غواية للرجال، والديانة المسيحية كانت تأمر من يتزوج ان يبقى على زوجته ومن لم يتزوج ألا يتزوج لأن المرأة في عرف السيد المسيح وبولس الرسول تتأى بالرجل عن العبادة لله.

* الإسلام دين وسطي

إن الإسلام دين يوافق الطبع الإنساني الذي خلقه الله وأعدّه للحياة ، رجل وامرأة يتعاشران فتعتمر الحياة بالنسل..ولو أمتنع هذا المنهج لتوقفت الحياة عند بدايتها،ومن ثم كان البعد عن الزواج - الذي نظم علاقة الرجل بالمرأة - بحجة التبتل والتعفف مخالفاً لمنهج الله في أرضه فليس ثمة تناقض بين معاشره المرأة في فراش شرعى وبين أن يقيم الإنسان مناسك العبادة

ويتواصل مع الله بالنجوى .

فالإسلام لا يعرف الرهينة، وقد كانت في المسيحية هروباً من الاضطهاد الذي مارسه دقلديانوس ضد المسيحيين في مصر، غير أن الشافعي ذهب إلى القول إن التجرد لعبادة الله أفضل من الزواج وحجته في ذلك أن الله تعالى مدح يحيى (يوحنا المعمدان في المسيحية) ابن نكربا عليهما السلام بقوله "وسيداً وحصوراً" والحصور هو الذي لا يأتي النساء.. واحتج الشافعي أيضاً بقوله تعالى في سورة آل عمران الآية (١٤) ((زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين..)) ولكن دلالة الآيات لا توافق رأى الشافعي، إذ لا يجوز تفسير آية بمعزل عن الآيات الأخرى التي حضبت الرجال على الزواج.. "فأفكحوا من النساء ما طلب لكم متنى وثلاث ورباع" ... "وإن خفتن ألا تعلوا فواحدة" وعن أحمد أن النكاح واجب على الإطلاق وقيل إنه يحمل على الندب فمن خاف على نفسه الوقوع في المحظور وجب عليه النكاح.

*** متى يكون الزواج فرضاً ومتى يكون محرماً أو مكروهاً**

يكون الزواج فرضاً إذا تيقن الرجل إمكان ارتكابه الزنى إذا لم يتزوج وكان قادراً على المهر والنفقة وحقوق الزواج الشرعية فإذا لم يكن على يقين في ارتكاب الزنى وخاف فقط من ارتكابه وكان قادراً فإن الزواج يكون واجباً (وهو أقل درجة من الفرض).

والزواج المحرم إذا تيقن الرجل عدم مقدرته لتكاليف الزواج وأنه سيضر بالزوجة، ويكون مكروهاً إذا خاف (ولم يكن متيقناً) الوقوع في ظلم المرأة .

أما إذا لم يخش الوقوع في الزنى ولم يخش الوقوع في الظلم فيكون الزواج مندوباً (أى محبباً) وهى حالة الاعتدال .

مشكلة الاختيار

من الضروري أن يحسن الإنسان اختيار شريكه اختياراً صحيحاً بعد أن يتعرف عليه وعلى أسرته حتى يطمئن قلبه إلى شريك حياته، والنظرة الإسلامية تشير إلى قوله تعالى :

(وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم) النور (٣٢).

والنص القرآني يشير إلى وجوب توافر حسن الخلق (الصالحين من عبادكم) ولا تشترط الحسب والنسب والثراء ، وكثيراً ما أشير في هذا المجال إلى زواج زينب بنت جحش سليلة الحسب والنسب من زيد بن حارثة الذي كان إبناً بالتبني للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يكن له حسب أو نسب، وكذلك زواج بلال بن رباح العبد الحبشي الذي أسلم وأعتق.. إذ تزوج أخت عبد الرحمن بن عوف ذات الحسب المعروف .

وجاء في الحديث : " تتكح المرأة لأربع لمالها وحسبها ولدينها ولجمالها فأظفر بذات الدين تربت يداك "

ويجب الإشارة إلى أن الحديث لا يحض على زواج الدميمة.. حتى ولو كانت ذات دين.. إذ يجب أن تكون المرأة في عين زوجها أجمل من غيرها.. إذا رآها قررت عيناه ولكنه يفضل ذات الدين عن الجميلة التي لا خلق لها أو دين .

وفي حديث حسن "من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً ومن تزوجها لمالها لم يزد الله إلا فقراً ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة".

وقال رجل للحسن " إن لي بنية وأنها تخطب فمن أزوجها فقال ..زوجها ممن يتقى الله فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها " ونهى الله

عن نكاح المشركات أو الملحقات وأبيح للمسلم زواج الكتابية أى اليهودية أو المسيحية ولو ظلت على دينها حتى تموت . وينسب أولاده من الكتابية إليهما معاً ويحمل الابن أو البنت دين الأب أى الإسلام وقد كره الإمام أحمد أن تزوج البغى من رجل مؤمن حتى تتوب ولا يجوز تزويج العفيفة من رجل فاجر .

ولكى يكون الاختيار سليماً يجب أن ينظر فيه إلى التكافؤ بين الرجل والمرأة فمن يحمل درجة علمية عالية لا يستطيع أن يتواءم مع زوجة جاهلة، ومن ثم كان تعلق الفتناء المثقفة بسائق سيارتها أو بخادماها أو بعامل جاهل أو غيرهم ولو كانوا من أجمل الفتيان وأكثرهم فحولة هو نوع من المقامرة بحياة المرأة . لأنه يقوم على افتتان مؤقت يزول بعد الزواج بفترة قصيرة فتبدو الفروق متسعة متشعبة جسيمة مما يؤدي إلى الشقاق الذى يورث النفور وتكون نتيجته ارتكاب الإثم .

النظر إلى المرأة

أجازت شريعة الإسلام نظر الرجل إلى المرأة التى يريد الاقتران بها إذ ورد بالحديث النبوى " أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما " رواه الترمذى والنسائى وقال " إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه لنكاحها فليفعل " بل أجاز النبى النظر إلى المرأة بغير علمها وهنا قد لا يكفى النظر إلى الوجه والكفين بل يجوز أيضاً النظر إلى الساقين .

وقال ابن قدامه فى المغنى - الجزء السابع " ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً فى إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها.. قال جابر فخطبت امرأة فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعانى إلى نكاحها فتزوجتها ، ولا بأس للنظر إليها بإذنها وغير إنهما إلا أنه لا يجوز له الخلوة بها فى حديث نبوى

" لا يخلو رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان " وقال ابن الدامه لا يباح له النظر إلا ما يظهر عادة بينما قال أبو داود إنه ينظر إليها كلها .

والأوفق هو إباحة النظر إلى الوجه والكفين والقدمين والجسد متى كان مستوراً ، ويجوز أن يجلس معها في حضور الأهل وأن يحاورها ليتعرف إلى علمها وثقافتها وطيب نفسها أو سوء طوبيتها، ويجوز لكل طرف أن ينقص أحوال الطرف الآخر من كرم وبخل وحسب ونسب وعمل ومن فقر وثراء أو من سلوك حسن أو رديء أو غير ذلك من أوصاف الطباع .

ويجدر القول أن يكون الاختيار لامرأة هادئة لطباع حسنة الخلق لا تبالغ في زينتها فتبدل خلق الله، لأن هذه المرأة تجلب إغراء الأهلين وترضى به فضلاً عن أنها في بيتها ستتحول إلى هيئة أخرى بعد أن تزيل الزينة الزائدة ويجب أن يكون فارق السن قليلاً فلا يزيد عن سبع سنوات ، حتى يكون الطرفان من جيل واحد فلا تتباعد المشاعر والأفكار . وقد يكون ضرورياً فحص الطرفين طبياً بإجراء التحاليل اللازمة حتى يتأكد كل طرف من سلامة الآخر من الناحية الصحية مصداقاً للحديث النبوي (لا ضرر ولا ضرار).

* البكر أو الثيب

يشجع الرسول صلى الله عليه وسلم الزواج من البكر ولكنه لا ينهى عن الزواج من الثيب ففي حديث له قال "عليكم بالأبكار فإنهن أهدب أفواهاً وأنقى أرحاماً" رواه أحمد

وحبب الرسول في اختيار الجميلة الوديمة الأمينة إذ ورثه عن أبي هريرة أنه قال - قيل يا رسول الله أي النساء خير قال " التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بما يكره " رواه النسائي وعن يحيى بن صعب أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال " خير فائدة أفادها

المرء المسلم بعد إسلامه امرأة جميلة تسره إذا نظر إليها وتطيعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها "

وعلى الرجل أن يتجنب المرأة الحمقاء مقطوعة النسب ويقول ابن قدامة في المغني الكبير " ويختار ذات العقل ويجتنب الحمقاء ويختار الحسبية ليكون ولدها نجيباً فإنه ربما أشبه أهلها ونزع إليهم " ويقال إذا أردت الزواج فأنظر إلى الأهل والأقارب فإن حالهم يفتيك في أمر ابنتهم ، وعن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : " تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء، " وفي رواية أخرى فإن العرق دساس . أي أن الوليد قد يحمل صفات أجداده وإن بعدوا .

* المرأة القريبة والمرأة الأجنبية

والمقصود هو النهي عن زواج الأقارب أي التي تمت بصلة قرابة قريبة إلى الزوج ويختار الأجنبية التي لا تربطه بها صلة قرابة لأن ذلك يعصم الأبناء من الضعف والمرض كما يعصم الأقارب من قطع الرحم بسبب الشقاق بين الزوجين.

الحسب العذري

لا يؤثم الإسلام الحب العذري بين الطرفين فهو الحب القائم على المشاعر الوجدانية دون أن يختلط بإثم مما يحرمه الدين، والجمع بين المتحابين أفضل من التفريق بينهما طالما أنه ليس ثمة عيب جوهري في الفتاة أو الرجل، ويجب أن لا يقف الأهل ضد رغبة أبنائهم، طالما كانت رغبة الأبناء في الزواج ممن وقع عليها أو عليه الاختيار منهم .

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما " أن رجلاً قال " يا رسول الله في حجري بئيمة قد خطبها رجل موسر ورجل معدم فنحن نحب الموسر وهي تحب المعدم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لم ير للمتحابين مثل

النكاح " رواه ابن ماجه . أى أن الرسول صلى الله عليه وسلم أشار إلى أن النكاح أى الزواج هو التتويج الطبيعى لمشاعر الحب بين الطرفين ، ويجدر القول أن الحب لا يصلح سبباً وحيداً للنكاح إذ يجب أن يتوافر لكل منهما أسبابه الأخرى كحسن المظهر والكفاءة والدين والخلق .

* الحب فى العلاقات الزوجية

قد يتصور الرجل أنه طالما قد تزوج من امرأته فإن هذا الزواج يوقف مشاعر الحب بينه وبين زوجته بل إن العكس هو الصحيح إذ يجب أن يفرض كل منهما على الآخر بعاطفة الحب والود والحنان فإن ذلك مما يرفع العشرة بينهما ويحافظ على الود بين الطرفين .

وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يحب عائشة ويفضلها على باقى زوجاته فقالت له أبنته فاطمة يا رسول الله إن زوجاتك يسألنك العدل فى ابنة أبى قحافة (أى عائشه) فقال الرسول صلى الله عليه وسلم ألسنت تحبين ما أحب يا فاطمة قالت بلى (أى نعم) قال: فأحبنى هذه (أى عائشة) وقد يكون مسلك الطرفين من الأسباب الجوهرية للارتباط العاطفى بينهما ونحن نعرض وصايا أمامة بنت الحارث للزوجات لكى يستقطن هب أزواجهن .

قالت أمامه لابنتها عند زواجها:

الوصية الأولى: الخضوع للزوج بالقناعة وحسن السمع والطاعة .

الوصية الثانية: التقدر لمواضع عنده وأنفه فلا تقع عينه منك على قبيح

ولا يشم منك إلا أطيب ريح .

الوصية الثالثة: التقدر لوقت منامه وطعامه .

الوصية الرابعة: الاحتراس بماله ورعاية عياله وملاك الأمر فى المال

حسن التقدير وفى العيال حسن التدبير .

الوصية الخامسة : لا تعصين له أمراً ولا تفشين له سراً فإنك إن خالفت أمره أو غرت صدره وإن أفضيت سره لم تأملي غيره .

الوصية السادسة : إياك والفرح بين يديه إن كان مغتماً . والكآبة بين يديه إن كان فرحاً .

وقالت إحدى الأمهات لابنتها :

زوجك راعيكِ وابنك وأبيكِ وطفلكِ وحميكِ فعامليه كما تعاملى هؤلاء الكونى مدخلاً الى قلبه حتى يصل أمره إلى درجة التسليم بعقله ووجدانه ومن الأفضل أن تكون الحماة لزوج ابنتها لقد زوجتك أعز ما نملك لأننا لم نجد أعلى منك ولا أفضل .

وقال رجل لابنته:- إياك والغيرة فإنها مفتاح الطلاق وعليك بالزينة فإنها مفتاح القلب وقال الشاعر " أبو الدرداء لزوجته :

خذى العفو حتى تستديم محبتي ولا تنطقى فى ثورتى حين اغضبى
ولا تكثرى الشكوى فتذهب بالقوى ويأبأكى قلبى والقلوب تغلب
فإنى رأيت الحب فى القلب والأذى إذا اجتمع لم يلبث الحب يذهب
وسوف نتابع فى موضع آخر وصاياانا للرجل فى التعامل مع زوجته .

الخطبة

مقدمة

قبل أن يفكر الرجل فى الزواج يجب أن يكون مهيناً نفسياً ومادياً لتحمل تبعاته- فهدف الزواج ليس مجرد الإشباع الجنسى بل لبناء حياة جديدة تقتضى تبعات عديدة، ورغم أن الأديان لا تفرض على الرجل أن يتزوج فى

سن معينة بعد بلوغه سن الحلم إلا أن الزواج ضرورة إذا بلغ الرجل سن النضوج العقلى التى تبدأ من السابعة والعشرين وحتى الخامسة والثلاثين ولكل قاعدة استثناء..

وتبدأ الرحلة بالخطبة (بكسر الخاء) وقد شرعت فى الأديان للتعارف بين الطرفين وتقصى الحقائق الكفيلة بدوام العشرة فإذا اطمأن كل طرف للآخر كان الزواج هو النهاية الطبيعية، مع الإشارة إلى أن العدول عن الخطبة إذا ما رأى طرف أنه لن يستطيع الحياة مع الطرف الآخر لسبب جوهري - أفضل من إتمام صرح ينهار ويسقط من أول ضربة .

وقد قلنا إنه يسمح للرجل أن ينظر للمرأة .. ويسمح للمرأة أن تتنظر للرجل، غير أنه يجب تحذير الفتاة من الاستسلام للرجل سواء كان الاستسلام جزئياً أو كلياً إذ بذلك تضع أول مسمار فى نعش الخطبة لأن من طباع الرجل الشرقى ألا يقترن بامرأة سهلة المنال تفتح الأبواب لأول طارق عليها.

وللخطبة اعتبارات وتقاليد ومحظورات نرى أن نلخصها فيما يلى :

١- لا يجوز لأى طرف منهما أن يبوح للآخر بكل أسرار حياته أو حياة أهله كأن تحكى له الفتاة - من منطلق الغرور- عن جمالها وفتنتها ورغبة الشباب فيها ويحكى لها خاطبها عن ماضيه مع بنات جنسها إذ أن الخطبة قد تفضّل فتتحول الأسرار إلى أخبار ثم شائعات يتناقلها الناس يزيدون عليها ولا نرى داعياً لأن تحكى الفتاة لخاطبها عن ماضيها خاصة إذا كان به ما ينفّر الزوج .

٢- يجب أن يكون كل طرف صادقاً مع الآخر فيما يجوز البوح به فإذا كان قد سبق لأى منهما الزواج ولو بغير دخول فهتبعين أن يفضى للطرف الآخر بذلك كما يجب، أن يصرح كل منهما للآخر بأحواله المالية والعائلية وأن يتجنبنا الغلو فى القول .

٣- يجب أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة ودودة ذات نظرات جانبية وأن يلتزم كل منهما الأعداء للآخر عن الأخطاء اليسيرة وأن يتخلصا من توتر الأعصاب الذي يصيب شحنة النفس الإنسانية لأهون الأسباب فيبدو الإنسان غاضباً متبرماً سليط اللسان متجرداً من الحياء .

٤- يجب أن يكون تدخل الأسرة في الحدود المأخوذة بهما دون أن يتجاوزوا حدود هذه العلاقة إلى محاولة معرفة أسرار الطرف الآخر .

٥- إن المرأة تحب الرجل الكريم وتكره الرجل الشحيح الذي يتناساها في المناسبات أو يدخل دارها فارغ اليدين بل يطلب العشاء أو الغداء .
ورغم ذلك يجب على الفتاة أن تراعى أحوال خاطبها المادية فلا تكلفه رهنقاً أو تطلب منه مالا طاقه له به .

* نظر المرأة إلى الرجل

يقول ابن قدامة في المغنى الكبير " فأما نظر المرأة للرجل ففيه روايتان إحداهما، لها النظر إلى ما ليس بعورة والأخرى لا يجوز لها النظر من الرجل إلا إلى مثل ما ينظر إليه منها " .

وعن أم سلمة قالت " كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحنيفة فاستأذن ابن أم مكتوم وقال النبي صلى الله عليه وسلم احتجبن منه فقلت يا رسول الله إنه ضرير لا يبصر قال " أفعمياوان أنتما لا تبصرانه ؟ " رواه أبو داود .

والخلاصة أن المرأة يباح لها أن تنظر إلى الرجل لتتعرف على خاطبها إن كان حسن الطلعة أو سيئها فلا تقبل رجلاً مجهولاً لها لأن في ذلك ما يثير الشقاق والندم .

* موانع الخطبة فى الشريعة

لا تجوز الخطبة فى الحالتين التاليتين :

١- الخطبة أثناء العدة سواء كانت عدة طلاق أو وفاء : فإذا انتهت العدة زال المانع وسواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً ، والمعتدة من وفاة يجوز خطبتها بطريق التلميح وليس بطريق التصريح وذلك لان المعتدة من طلاق رجعى تعد زوجة للمطلق .

وفى للطلاق البائن بينونة صغرى فإنها تعتبر أقرب إلى مطلقها ويجوز لهما الاتفاق على الرجوع من جديد ، أما فى البائن بينونة كبرى كالمطلقة ثلاثاً فإن خطبتها قد تثير البغضاء عند مطلقها فيحصل الشقاق بين المسلمين .

٢- للفتاة أو للمرأة المخطوبة : لا يجوز لأحد أن يتقدم لخطبتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن أخو المؤمن فلا يحل لمؤمن أن يبتاع 'يشترى' على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يزر (أى يترك) "

* أحكام خاصة بالخطبة

وجوب موافقة المخطوبة

لا يجوز إتمام الخطبة دون موافقة المخطوبة لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تتكح الأيم "الثيب" حتى تستأمر ولا تتكح البكر حتى تستأذن " أى أن زواج الثيب بإرادتها وبأمرها وزواج البكر بإصدار إذنها لوليها . فالزواج فى الإسلام لا يقوم على القهر والإكراه وإلا كان باطلاً ويأثم من أكره المرأة على الزواج بمن لا تحب أو ترضى .

* العدول عن الخطبة

لا إكراه في استمرار الخطبة إذ يجوز لكل من الطرفين العدول عنها بعد وقت قصير أو طويل لأن الخطبة ليست عقداً أو إلزاماً بإتمام العقد إذ هي مجرد تمهيد يوضع الطرفان فيه تحت الاختبار فإن توافقاً أتما العقد وإن تافراً تفارقاً .

والعدول عن الخطبة في ذاته لا يولد حقاً بالتعويض للطرف الآخر وإنما يكون التعويض حيث يسيئ الطرف الذي عدل إلى الآخر كأن يتهمها في أخلاقها أو شرفها .

* أثر العدول عن الخطبة

إذا كان الخاطب قد قدم المهر لمخطوبته أو أهلها أسترده دون نقصان لأن المهر لا يجب إلا بالعقد، وبالنسبة للهدايا فالأمر مختلف عليه ... فالمذهب الحنفي يوجب رد الهدايا إن كانت قائمة وباقية على حالها " كالأخاتم مثلاً " فإن هلكت أو بيعت أو استبدلت أو صنعت شيئاً آخر كالملايس فليس للخاطب استردادها .

والمذهب المالكي يوجب رد الهدايا إذا كانت المرأة هي التي عدلت عن الخطبة وترد قيمتها إن هلكت أو استهلكت أما إذا كان الرجل هو الذي عدل فلا يجوز أن يسترد الهدايا .

و" الشبكة " تعد صورة من صور الهدايا وتأخذ حكمها السابق إلا إذا أتفق الطرفان على أن تكون جزءاً من المهر أو مقدماً له ففي هذا الفرض تأخذ حكم المهر بما يوجب ردها عند العدول عن الخطبة أي كان الطرف الذي عدل عنها .

* هل للمرأة أن تخطب الرجل

في حديث لعمر ابن الخطاب أنه عرض على عثمان بن عفان أن يتزوج بابنته حفصة إذ قال " إن شئت أنكحتك حفصة بنت عمر فقال عثمان سأنظر في أمرى " وبعد عدة ليال لقيه عمر فعرض عليه إبنته مرة ثانية فأجابته قد بدا لي أن لا أتزوجها ثم لقي أبا بكر فقال له " إن شئت أنكحتك حفصة بنت عمر ، فصمت ولم يجب ثم خطبها النبي محمد " عليه الصلاة والسلام وتزوجها .

وفي سورة القصص الآية (٢٧) يقول الله تعالى " قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تآجرني ثماني حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك " وكان عرض الرجل على موسى عليه السلام أن يزوجه إحدى ابنتيه ولا يرى الإسلام في ذلك عيباً رغم أن التقاليد الحالية تمنع ذلك تعفواً .

* ضرب الدف عند الخطبة

من تقاليد الإسلام إعلان النكاح والضرب فيه بالدف و لا مانع من ذلك عند الخطبة بإعتبارها التمهيد للنكاح .

يقول ابن قدامة في المولى الكبير " ويستحب إعلان النكاح والضرب فيه بالدف " قال أحمد " يستحب أن يظهر النكاح ويضرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف " .

وقال النبي عليه الصلاة والسلام " أعلنوا النكاح وفي لفظ أظهروا النكاح ولا بأس بالدف في العرس " .

* الإتفاق على مسائل النكاح المادية

يحسن بالرجل الخاطب وولى المرأة المخطوبة قبل إعلان الخطبة الإتفاق على جميع متطلبات العرس بينهما ... حتى لا تترك ثغرة تفتح

الطريق للخلاف... ولا يمنع الإسلام هذا الإتفاق السابق على عقد النكاح بل هو أولى بالاتباع .

من الأمور الهامة التى يجب تناولها بالإتفاق : -

- مقدار المهر
- عاجله وأجله .
- قيمة ما يشتريه الرجل الخاطب لمخطوبته من ذهب فيما يسمى الشبكة .
- التعرف على قدرة والد العروس فى تجهيز ابنته وتجهيزها للزواج فيما يعرف بمنقولات الزوجية وهل ستعمر بها قائمة أم لا .
- الحدود الدنيا والقصى للحفل الذى يقام فى الخطبة أو عقد القران أو الزفاف ومن الذى سيتحمل هذه التكاليف .
- المكان الذى سيقام فيه الزوجان وهل تم تجهيزه من عدمه .
- الإتفاق على مبدأ خروج المرأة للعمل أو رفضه .
- الإتفاق على تاريخ الخطبة وعقد القران والزفاف وغير ذلك من المسائل التى يكشف عنها الواقع فى حينه .

سـنـ الزواج

يقول ابن القيم الجوزية فى كتابه صيد الخاطر: " وأبله البله - الشيخ الذى يطلب صبية فإذا بلغت أرادت كثرة الجماع ، والشيخ لا يقدر فإن حمل على نفسه لا يبلغ مرادها وهلك سريعاً".
وقد قالت إحدى الأمهات لابنتها " أى بنيتى - أى الرجال أفضل إليك الكهل الحجاج (أى العظيم) المفضال المباح (أى متعدد المعارف) أم الفتى

الوضاح (أى صاحب الوجه الجميل) الملول الطماح (أى الذى يمل سريعاً) قالت الفتاة : الفتى الوضاح.

قالت الأم – إن الفتى يغيرك (أى قد يتزوج عليك) أما الشيخ فهو يغير عليك، والفتى كثير المن (أى يذلها بماله) بينما الشيخ كثير العطاء .
قالت الفتاه – يا أماه أخشى من الشيخ أن يندس ثيابى (أى تضطر للنظر الى غيره) ويبلى شبابى ويشمت بى اترابى وهكذا حسمت الفتاه الأمر.
فالشباب للشباب، أياً كانت الأسباب التى تدفع الفتاة إلى الزواج ، بحيث لا يزيد الفارق بين الطرفين عن عشر سنوات .

وتجدر الإشارة إلى أن نصيحة الأطباء وخاصة أطباء النفس لا يسوغون الزواج الذى يكون فيه الفارق بين الطرفين يزيد على عشر سنوات، لأنه يحمل مكونات لجيلين يختلفان فى المعارف والتقاليد والصحة والحالة النفسية .

غايات الزواج

يقول الله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون) النساء (٣٤)
وقال تعالى (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) وقال أيضاً (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) النساء آية ٣٤

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (النساء شقائق الرجال) وفى حديث آخر قال (استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع اعوج وأن أعوج ما فى الضلع أعلاه فإن أهنت تقيمه كسرته وأن تركته لم يزل اعوجا فاستوصوا بالنساء) .

ونحن نشك كثيراً في هذا الحديث لأنه ينتمي إلى أساطير التوراة حيث نص الإصحاح رقم ٢ من سفر التكوين على ما يلي (فأوقع الرب الإله آدم في نوم عميق ثم تناول ضلعاً من أضلاعه وسد مكانها باللحم وعمل من هذه الضلع امرأة أحضرها إلى آدم وقال آدم هذه الآن عظم من عظامي ولحم من لحمي) وأياً كانت طريقة خلق هواء فإنه يجب أن يكون كل طرف نعم الرفيق للطرف الآخر ولا نطلب من أحدهما أن يغمر الآخر بحبه وحنانه بينما يتجرد الطرف الثاني من المودة والحب مصداقاً لقول النبي عليه السلام (إن من لا يرحم لا يرحم) وقوله أيضاً (خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي).

فيذا لم ينشأ الحب العاطفي بين الطرفين فيجب أن تنمو على الأهل أواصر المودة بينهم، وتقتضى هذه المودة أن يكون الزوج وفيها لزوجته عفيف اللفظ رقيق المشاعر يهتم بشئونها وشئون أولاده وأن تكون الزوجة حافظة لماله وشرفه وأبنائه وأسراره وأن تكون وفيه صادقة أمينة لا تثير خلافاً أو فتنة وأن تحاول بقدر ما تستطيع أن تكون قريبة من مستواه الفكري والعقلي.

* هل للمرأة أن تشترط في الزواج شروطاً ؟

منح الإسلام للمرأة أن تشترط في العقد شروطاً غير مجحفة لحقوق الزوج ومن هذه الشروط ضمان ما لم ينجز من المهر وأن تحصل على هذا الضمان من والده أو غيره واشتراط الزوجة أن تكون العصمة بيدها كأن تطلق الزوج متى أرادت دون حاجة إلى اللجوء إلى المحكمة ولا يجوز للزوجة أن تشترط على الزوج أن يطلق ضررتها أو ألا تحتبس بالبيت أو ألا يمسهامها بمعاشرة جنسية .

* المهر

هو المال الذي يجب أن يدفعه الزوج لزوجته حين العقد عليها أو بالدخول الحقيقي ويسمى أيضاً بالصدّاق والنحلة والأجر والفريضة . فالمهر واجب على الرجل يتأكد بإبرام عقد الزواج الصحيح أو بالدخول الحقيقي بالزواج الفاسد أو في حالة الشبهة .

قال تعالى: (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) النساء(٤)

وقال تعالى(وأهل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فلتوهن لجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة إن الله كان عليماً حكيماً)النساء(٢٤)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كان يريد أن يتزوج بغير مهر (التمس ولو خاتماً من حديد) بل إنه أجاز أن يكون المهر هو حفظ القرآن أو حفظ بعض منه وعند الحنفية فإن أقل المهر هو عشرة دراهم (أى ٢٥ قرشاً) .

* المهر وولي الزوجة

من المقرر في الشريعة أن المهر حق للزوجة وليس حقاً لوليها يعبر به الزوج عن تقديره للزوجة المستقبل وهو في الحقيقة يعتبر عوناً للزوجة في تجهيز وتهيئة ما تراه لبيت الزوجية .

وكما سبق القول أن المغالاة في المهور ليست من الدين في شيء فحين تزوج عليّ فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم قال له الرسول (أعطها شيئاً أى مهراً قال ما عندي شيء قال له الرسول أين درعك الخطمية (وهو ما

يستعمل عند القتال) فأعطاهما إليها وقال عمر بن الخطاب لا تغالوا في المهور لأنها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله لكان أولاكم بها نبي الله .

* وجوب أداء المهر

في الآية الكريمة (وعاتوا النساء صدقاتهن نحلة (أى المهر بطيب خاطر) فإن طبن (أى قبلن) لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً (النساء (٤)

وقال أيضاً في النساء فى الآيتين ١٩ ، ٢٠ (وإن أردتم إستبدال زوج مكان زوج وعاتيم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتناً وإثماً مبيناً، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (أيا رجلأ تزوج امرأة على ما قل من المهر أو ما كثر وليس فى نفسه أن يؤدى إليها حقها خدعها فمات ولم يؤد إليها حقها لقي الله يوم القيامة وهو زانٍ) .

* أنواع المهر

المهر إما أن يكون هو المسمى بين الطرفين أى المتفق عليه بينهما كان يتفقا على ألف جنيه أو أقل أو أكثر سواء دفع كله أو دفع بعضه وأجلّ البعض الآخر إلى وقت الطلاق أو الوفاة وإما أن يكون للمهر هو مهر المثل أى مبلغاً بمائل مهر زوجة أخرى من أسرة أبى الزوجة كأختها للشقيقة أو أختها لأبيها أو بنت عمها وأن تكون الزوجة تماثلها إلى حد كبير فى الصفات كالجمال والسن والتأديب والتعليم .

ولمهر المثل أحكام وحالات وجوب وهى:

أ - إذا عقد القران ولم يذكر فيه مهر كان العقد صحيحاً غير فاسد وإنما يفرض للمرأة مهر المثل .

ب - إذا اشترط عليها الزوج عدم وجوب المهر فهذا الشرط فاسد ولكنه لا يفسد العقد ولا يبطله لأن المهر ليس ركناً في العقد ولا شرطاً فيه ويبطل الشرط ويجوز للمرأة المطالبة بمهر المثل .

ج - في حالة تسمية مهر مجهول كأن يقول لها تزوجتك على مهر قدره سبع في الصحراء أو قدر من الهواء أو ضلع ذبيحة فإنه يبطل الشرط ويكون لها مهر المثل .

* قبض المهر

يحدد العقد وقت قبض المهر فيجوز سداده كله وقت العقد ويسمى المهر المعجل ويجوز مداه بعضه وتأجيل البعض الآخر حتى أقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة ويجوز تأجيله كله وفي حالة عدم تحديد الوقت يرجع إلى العرف السارى فى المنطقة فإذا لم يوجد عرف كان من حق للزوجة قبضه كله وقت العقد فإذا لم يؤد الزوج المتفق عليه من معجل للصدق أو كتب لها شيكات بغير رصيد كان من حقها الإمتناع عن الزفاف وعدم الانتقال إلى منزل للزوجية وإذا كانت قد إنتقلت إليه فلها منعه من الاستمتاع بها جنسياً وهذا لا يعد منها نشوزاً لأنه إمتناع بحق شرعى

ولكن إذا حدثت خلوة صحيحة بين الطرفين أو تركته يستمتع بمعاشرتها جنسياً فقد رأى بعض الفقهاء أنها أسقطت بذلك حقها فى الامتناع ولم يعد لها حق الرفض غير أن أبا حنيفة أجاز لها رفض الزفاف أو الاستمتاع بها طالما لم تقبض ما عجل من المهر وهو رأى صواب لأن الطاعة فى هذا المجال غير واجبه، والمهر الواجب هو المهر الحقيقى الذى أتفق عليه الطرفان حتى ولو كتب فى وثيقة الزواج مهراً مغايراً .

* المهر السرى والمهر العلنى

يكاد يجمع العلماء على أن المهر العلنى هو الواجب على الزوج وليس المهر الذى اتفق عليه سراً استناداً إلى ان النكاح العلنى هو الواجب الأخذ فيما اتفقا عليه فيه وهو قول أبى حنيفة والأوزاعى والشافعى . وذهب البعض إلى انه إذا كان مهر السر أكبر من مهر الطن وجب على الرجل مهر السر . وفى اعتقادنا أن المهر العلنى هو الواجب ذلك لأنه يكون فى الغالب أحدث فى الاتفاق من المهر السرى فىكون ناسخاً له وبه يكتمل الزواج أمام الجميع وبذلك يكون المهر العلنى هو المعبر شرعاً .

* مؤكدات المهر - الخلوة

يتأكد المهر كله بالدخول الحقيقى أو بالخلوة الصحيحة أو بموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول والخلوة حيث يكون للزوجة المهر أو لورثتها فى حالة وفاتها، وهذا يعنى أن المهر تأكد ولكنه فى حدود المعجل منه أما المؤجل فله وقتان لسداده الطلاق أو الوفاة .

والمقصود بالخلوة الصحيحة أن يجتمع الزوجان وحدهما بعد العقد الصحيح فى مكان يتمكنان فيه من التمتع الكامل حيث يأمنان من أى شخص آخر قد يدخل عليهما أو يطلع على أسرارهما ولو لم يعاشرها جنسياً .

وفى حديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام (من كشف خمار امرأته ونظر إليها وجب الصداق (المهر) دخل بها أو لم يدخل) .

ويجمع الصحابة على من أغلق باباً أو أرخى ستراً فإن ذلك يوجب المهر ويوجب العدة وأختلفت الرواية فيما إذا كان الرجل قد خلا بالمرأة وبهما أو بأحدهما مانع من الوطء كالإحرام والصيام والحيض والنفاس أو كالجب والعنة أو الرتق فى المرأة فلا تأثير لذلك على استقرار الصداق [المهر].

وقيل إن المرأة إذا خلا خاطبها بها فمنعته نفسها أو كان أعمى فلم يعلم بدخولها عليه ولم يشعر بها فلا يمكن اعتبار ذلك خلوة فإن الخلوة هي أن تقبل المرأة وجود رجل معها في ستر ساتر وبغير وجود مانع يمنعها من التواصل معا ايا كان هذا التواصل كأن يقبلها أو يحتضنها .

ويذهب بعض الفقهاء [يوسف - ومحمد] بأن الرجل إذا أذهب عنزيرة المرأة [أى فض غشاء بكارتها] قبل أن يدخل بها فعليه المهر كاملاً بينما ذهب رأى آخر إلى أنه لا يلزم إلا بنصف المهر لأنه طلقها قبل الدخول وهذا رأى غير مقبول.

أما نصف المهر فيكون للزوجة إذا حصل طلاق قبل الدخول أو قبل الخلوة الصحيحة ويحسب نصف المهر على مجموع المهر كله عاجله وآجله يقول تعالى فى سورة البقرة الآية ٢٣٧ (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة اللفسف ما فرضتم) .

* آثار الخلوة الصحيحة

- ١- يتأكد بها المهر كله.
- ٢- يثبت بها النسب .
- ٣- توجب العدة على المرأة إذا طلقت بعد الخلوة الصحيحة .
- ٤- توجب النفقة للزوجة أثناء العدة .
- ٥- تحرم على الزوج أن يتزوج بمحرم للزوجة كأختها فى أثناء عدتها من خلوة صحيحة أو يتزوج بامرأة خامسة إذا طلق واحدة بعد خلوة صحيحة ولا تزال فى عدتها ، ولكن الخلوة الصحيحة لا تجعل أياً من الزوجين مُخصناً لأن التحصين يكون بالدخول ومن ثم فلا يسرى عليها فى الشريعة الإسلامية عقاب الرجم إذا زنت ما دام الأمر مجرد خلوة كما أن الخلوة الصحيحة لا تعزوم ابنة الزوجة

على الرجل إذا طلق أمها لقوله تعالى في سورة النساء (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) "الاية ٢٣" اى لا يباح للرجل الزواج من ابنة زوجته التي دخل بها فإن لم يدخل بها تحل له ابنتها.

٦- الطلاق بعد الدخول بالزوجة يكون رجعيًا إذا كان الطلاق الأول أو الثانى وليس فى مقابل مال أما الطلاق بعد الخلوة فإنه يكون بائنًا بينونة صغرى أى يجوز للرجل أن يعقد عليها من جديد بعد أن توافق وذلك بعقد ومهر جديدين إذ ليس له مراجعتها فى وقت عدتها .

٧- إذا طلق الرجل المرأة فى مرض موته فإن كان الطلاق بعد الدخول وأثناء العدة فإن المطلقة ترث مطلقها ولو كان الطلاق بائنًا ، أما إذا كان الطلاق قد وقع فى مرض موت الزوج وكانت المرأة فى عدتها بعد خلوة صحيحة فلا ترث من مطلقها .

* هل يؤثر الخلع أو الطلاق فى ملكية الزوجة لأعيان الجهاز

لا يؤثر الخلع أو الطلاق أو التطليق فى ملكية الزوجة لأعيان جهازها لأن هذه الأعيان تودع لدى الزوج كأمانة تستردها الزوجة فى أى وقت شاعت ولا صلة لهذه الأعيان بالمهر لأن المهر حق للزوجة تقبضه من الزوج ولا تطالب بمقابل له أى لا تطالب بتجهيز نفسها مقابله.

والأصل ان يكون مع الزوجة قائمة بأعيان جهازها فإذا رغبت فى استرداده ولو قبل الطلاق أو الخلع أو الوفاء كان على الزوج رده بعينه فإذا كانت القائمة تخيره بين الرد العينى وبين سداد قيمته فله الخيار فى ذلك.

أما إذا اتفق الطرفان على ان اعيان الجهاز ملك للزوج دون الزوجة أو انه مشترك بينهما فانه فى الحالة الاولى لا تملك الزوجة مطالبته بهذه الاعيان وفى الحالة الثانية يستوفى كل طرف ما يملكه.

أما إذا اختلف الأمر بينهما ولم يكن لأى منهما بينه تثبت ملكيته لأعيان الجهاز أو لبعضها - فإن ما يصلح منها للمرأة، وطالبت به وحلفت اليمين على انه ملك لها فإنه يحكم لها به وما يصلح للزوج (كالثلاجة والمكتب والمكتبة) فإنه يحلف اليمين على ملكيته لها فإن حلف حكم له بها ومن يطلب منه اليمين ويرفض الحلف يكون الحكم للطرف الثانى بما نكل عنه.

شروط صحة الزواج

الشروط المعتمدة شرعاً لصحة الزواج هى :-

- ١- الشهادة على الزواج .
- ٢- ألا تكون المرأة محرمة على الرجل .
- ٣- أن تكون صيغة العقد مؤبدة أى ليست مؤقتة، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا نكاح إلا بوليّ وشاهدى عدل فإن تشاجروا فالسلطان (الحاكم أو القاضى) ولى من لا ولى له) ويقول النبى صلى الله عليه وسلم أيضاً (لا بد فى النكاح من أربعة الولى والزوج والشاهدين) وذلك حتى تتحقق العلانية فى الزواج غير ان الثيب (التي سبق لها الزواج) تملك ان تزوج نفسها دون ولى ولكن إذا ضرب بالدف حين الزواج دون أن يشهد على العقد شاهدان فلا يصح الزواج لأن العقد هو المقصود بالشهادة وليس مجرد الإعلان بالدف أو غيره ولا تصلح شهادة امرأتين بدلاً من شاهدى العدل ولا تصلح شهادة أربع نساء فلا بد من وجود رجل

واحد على الأقل كشاهد يضاف إليه رجل آخر أو امرأتان ويجب أن يكون الشاهد مسلماً بالغاً ويجوز شهادة غير المسلم إذا كانت الزوجة غير مسلمة .

ولا يجوز أن يكون عقد الزواج مؤقتاً كزواج المتعة الذي يؤقت فيه الزواج بشهر أو سنة أو ساعة ، ولقد كان زواج المتعة مباحاً في الإسلام في فترة من الفترات الأولى للرسالة إلا أنه قيل إن الرسول حرمه إلى يوم القيامة وقيل إن الذي حرمه هو عمر بن الخطاب ولا زال نفر من الشيعة يبيح زواج المتعة حتى اليوم(١)

* زواج المكره

يرى جمهور الفقهاء أن زواج المرأة لرجل لا تقبله ولا ترضاه أو تكره عليه هو زواج باطل لقول النبي عليه الصلاة والسلام (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ويأثم ولي الزوجة الذي عقد زواج من تحت ولايته مع علمه بأنها مكرهه عليه.

ولكننا نعتقد أن هذا للزواج لا يجيز للمرأة التزوج من آخر دون انفصال عن زوجها وإنما يكون لها أن تطالب من المحكمة بإبطال العقد. وهذا

(١) نكاح المتعة : من الغريب حقاً أن يجيز الشيخ الملقب بوزير الأوقاف السابق في كتابة مع القرآن صـ ١٧٨ نكاح المتعة عند الضرورة ويستند في ذلك إلى إباحة النبي محمد عليه الصلاة والسلام لهذا النكاح وإعتبار هذا النكاح رحمة بالرجال مع أن هذا النكاح لا يخرج عن كونه صورة من صور الدعارة وقد قيل إن الرسول قال (يا أيها الناس كنت قد أذنت لكم في الإستمتاع بالنساء إلا أن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة) غير أن البعض يرى أن زواج المتعة مباح بمقتضى آية قرآنية في سورة النساء كما قيل وهي (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن) آية (٢٤) ، وأن ابن عباس وبعض الصحابة قد أجازوا زواج المتعة بعد وفاة الرسول وقيل إن الآية لم تنزل في نكاح المتعة وإنما في الزواج الشرعي.

الإبطال هو جزاء الاكراه فى العقد وهو يختلف عن الطلاق.

* الزواج من رجل مصاب بعيب

إذا كان الرجل مصاباً بعيب كالعنة (عدم القدرة الجنسية) الدائمة أى انه لا يستطيع أن يأتى زوجته لمرض لا يبرء منه فللمرأة أن تلتمس من القضاء طلب الطلاق والقضاء يجيز لها ذلك.

* الشروط القانونية لإجراء الزواج

يجب ألا يقل سن الزوجة عن ست عشرة سنة وألا يقل سن الزوج عن ثمانى عشرة سنة وأن يبرم العقد الموظف المختص (المأنون)، وبالبلغة العاقلة الرشيدة يصح زواجها لنفسها .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية اعتباراً من ١٩٣١/٨/١ أى أن الزواج إذا كان عرفياً لا تسمع فى شأنه دعاوى للزوجية كطلب النفقة والطاعة وغيرها وذلك ما عدا دعوى الطلاق التى نص القانون الجديد على سماعها ودعوى النسب أى إثبات نسب المولود من الزوج فى الزواج العرفى .

أخلاقيات الزواج

من أخلاقيات التعامل بين الطرفين ما جاء فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخيارهم خيارهم لنسائهم) وقد تتحدث الزوجة بقول يسئ لزوجها أو يعكر صفوه فلا يعنى ذلك أن يبادلها سوءاً بسوء والله يقول فى كتابه (إففع بالتى هى أحسن) وكانت السيدة عائشة شديدة الغيرة وكان فمها، وقلت ببعض الكلمات القارصة لزوجها النبى محمد صلى الله عليه وسلم فمثلاً كانت تقول له فى بعض الأحيان (تكلم أنت

ولا تقل إلا حقاً) وفى مرة أخرى قالت له (أنت الذى تزعم أنك نبي) ورغم ذلك كان الرسول عليه الصلاة والسلام كثير الصبر والحلم عليها ولا يبادلها سوءاً بسوء بل كان يبتسم فى وجهها دون أن ينعتها بقول تكرهه وفى القرآن (وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أنهن تکرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) النساء(١٩) وقال النبى (استوصوا بالنساء خيراً) وقال أيضاً (إنما النساء شقائق الرجال) وفى القرآن (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة)البقرة(٢٢٨).

وكان البعض من نساء النبى يراجعنه فى أمور الحياة دون أن يعترض أو يعلن غضبه عليهن بل كان يأخذهن بالرفق والحنان والرفقة .

ويوضح النبى للزوج حق الزوجة عليه فيقول (أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح (أى لا تقل لها قولاً قبيحاً) ولا تهجر فى البيت) أى لا يهجر فراشه ويتحول إلى مكان آخر للنوم وإنما أبيع له الهجر فى المضجع فى آية قرآنية ويقصد بهجر المضجع هو هجر زوجته فى المعاشرة الجنسية كنوع من أنواع التأديب .

وقد قيل إن المرأة جنة الرجل وناره فلا وجود للجنة بغير سلوك حسن قويم وحب وحنان يتبادلله الطرفان تعبيراً عن المشاركة فى الحياة حتى أن المرأة لا يجوز لها أن تصوم النوافل إلا بإذن زوجها وفى حديث نبوى (المرأة إذا صلت خمسها وصامت شهرها وأحصنت فرجها وأطاعت زوجها فلتدخل من أى أبواب الجنة شاءت) وقال أيضاً فى خطبة الوداع (اتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحد تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)وقال أيضاً (ألا كلکم راع وكل راع مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم

والمرأة راعية على بيت بعلمها وولده وهى مسئولة عنهم) وقال أيضاً (إن الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه أحفظ ذلك أم ضيعه حتى يسأل الرجل عن أهل بيته) وفى سورة الأنفال (٢٨) قال تعالى (وأعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنه وأن الله عنده أجر عظيم) وقال تعالى (إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فأحذروهم) التغابن (١٤).

وقالت هند امرأة أبى سفيان للرسول صلى الله عليه وسلم :يا رسول الله إن أبى سفيان رجل شحيح ليس يعطى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذى ما يكفيك وولده بالمعروف.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم (أعدلوا بين أولادكم فإنى لا أشهد على جور) (ظلم) وقال (بنى ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم).

وقال للرسول (الراحمون يرحمهم الرحمن لرحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء)

قال النبى (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم فى المضاجع).

وفى القرآن الكريم (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربيتنى صغيراً)الإسراء (٢٣،٢٤)

وقال (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى ولوآلديك إلى المصير) لقمان (١٤)

وفى حديث نبوى شريف (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين) وقال النبى صلى الله عليه وسلم لرجل سأله عن أحق بحسن

الشيطان ثالثهما) وقال النبي عليه الصلاة والسلام (إذا رأى أحدكم امرأة فوقعت في قلبه فليعمد إلى امرأته فليواقعها فإن ذلك يرد ما في قلبه) وقال تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن) النور (٣٠، ٣١) .

وفي حديث آخر (إن من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة وأما الغيرة التي يبغضها الله فالغيرة في غير الريبة)

وقال تعالى في كتابه العزيز(إن بعض الظن إثم) وفي سورة النور الآية (١٩) (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين ءامنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) وفي الآية ٢١ (يا أيها الذين ءامنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فلقه يأمر بالفحشاء والمنكر ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً ولكن الله يزكى من يشاء والله سميع عليم) .

وقال تعالى : (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون، يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين. الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم)النور (٢٣ إلى ٢٦)

تعدد الزوجات في الإسلام

كلمة تمهيدية

كان تعدد الزوجات مباحاً قبل الإسلام حتى في الشريعتين اليهودية والمسيحية حيث نادى مارتن لوثر زعيم المذهب البروتستنتى بتعدد الزوجات لأن المسيح عليه السلام لم يحسم هذا الموضوع الذي كان سائداً في الشريعة اليهودية وهو موضوع التعدد وقد كان بلا حدود في الشريعة الأخيرة حتى وصل عدد الزوجات في بعض الحالات إلى مئات النساء (داود وسليمان) إذ أن نظرة المجتمعات القديمة للمرأة هي أنها خلقت لاستمتاع الرجال بها ومن ثم فإن زوجة واحدة لا تكفى ولم يكن للمرأة أية حقوق تتمسك بها ضد أولئك الرجال وما فرضوه عليها .

ثم جاء الإسلام فأباح التعدد أيضاً بأى عدد من الزوجات ولكنه حرم الجمع بين أكثر من أربع نساء وقيد الإباحة بالعدل في المسائل المادية كالنفقات دون العدل الوجداني أى عاطفة الحب.

ويقول علماء المسلمين إن التعدد مشروط بالعدل إستناداً إلى الآية "٣" من سورة النساء (وإن خفتن أن لا تعدلوا فواحدة) والاية "١٢٩" (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل) وقد يقال إن التعدد في بعض الأحيان يكون علاجاً لسلبات اجتماعيه أو ضرورات إنسانية مثل كثرة عدد النساء عن الرجال وخاصة في زمن الحروب أو لرغبة بعض الرجال في البعد عن الزنى إذا لم يجد متعته في امرأة واحدة أو رغبة المرأة ذاتها أن تكون زوجة مهجورة لينفق عليها زوجها الذي اقترن بأخرى بدلاً من طلاقها.

ورغم ذلك نقول إن التعدد آفة اجتماعية تصيب الطرفين وأولادهما فلم يعد التعدد مقبولاً كما كان في عهد سحيق حينما كان ينظر إلى المرأة

على أنها متعة الرجل القائمة على خدمته- إذ انتشرت الحضارة وخرجت المرأة للعمل واختلطت بالرجال واشتركت في وضع القرار وهو ما دفعها إلى المطالبة بحقوقها ونالت منها الكثير، وتعدد الزوجات إن لم يكن له ضرورة جوهرية يعد عبثاً بالمرأة وضياًعاً للأسرة، وإذا كانت الأديان قد شرعت التعدد فهو لكي تغلق أنظمة المخادنة وإتخاذ الخليلات والعلاقات وهو أمر ينتشر في المجتمعات الغربية رغم أنها تدين بالكاثولوكيه التي ترفض الطلاق وترفض التعدد.

ومن الغريب حقاً أن تشارك المرأة الرجال في الحط من كرامتها عندما تقبل أن تكون زوجة ثانية وثالثة ورابعة أو تقبل أن تكون عشيقه أو محظية وقد يكون ذلك هو الذي يدفع الرجل لأن يحط من كرامة المرأة وأن يضعها في درجة أدنى طالما هي تقبل ذلك وتسعى إليه .

ومن ثم يجب أن نحدد الإتجاه الصحيح لكي نعمل عل تدعيمه وتأكيداه، هل خلقت المرأة من أجل تكوين أسرة ؟ أو من أجل أن تكون متعة الرجل؟ فإذا كانت الأولى فيجب أن يتسامى الرجال والنساء عن تبادل المتعات الجنسية والنظر إلى كيان الأسرة وإذا كانت الثانية فإنه لا منطوق بعد ذلك لأن نقيده متعة الرجال بالنساء بأية قيود كما تفعل المجتمعات الغربية وبذلك نتحلل من تقاليدنا وضوابط الحلال في أدياننا .

والحقيقة التي لا مرأه فيها أن الاقتران بزوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة هي من المشكلات الاجتماعية بالغة الخطورة وتتعدى آثارها الطرفين إلى الأبناء ولا يقدم عليها إلا رجل حمل شهوته الجنسية فوق كتفه غير عابئ بتفكك الأسرة أو تشرد الأبناء أو انحراف البنات وقد قال حكيم يوناني (إن المرأة مثل كأس الخمر كلما أضفت إلى رصيدك واحدة منها نقص من عمرك مثلها).

* تعدد الزوجات في رأى علماء الأزهر

تقول مشيخة الأزهر إن التصريح القرآنى بإباحة الزواج بأكثر من واحدة جاء فى سورة النساء وجاء التصريح مذكوراً بين تخويلين من عدم تحقيق العدل فى حالة التعدد وذلك فى قوله تعالى (وإن خفتن ألا تلتصوا فى اليتامى فالتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتن ألا تعلموا فواحدة)

وتضيف مشيخة الأزهر أنه ملعون ذلك الرجل أو تلك المرأة اللذين يكون دافعهما إلى التعدد، الرغبة فى تنويع ألوان من النساء أو الرجال حتى ولو كان ذلك وفق ظواهر الشريعة الشرعية وفى هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لئن الله الذواقين من الرجال والنواقات من النساء) فإذا استبعدنا للتعدد من أجل المتعة الجنسية الذى اعتبره الإسلام موجباً للطرد من رحمة الله يبقى للتعدد لضروورات فردية أو إجتماعية .

* التعدد لضرورات فردية

أسبابها متعددة منها عدم قدرة الأنثى على الإنجاب لعيب يستحيل علاجه إذ هو عذر مشروع للزواج بأخرى لأن الأبوة والأمومة فطرة إنسانية والأمر مثله فى حالة الرجل العقيم حيث يباح للمرأة أن تطلب الطلاق منه . كما قد تكون المرأة غير مؤهلة لمنح الرجل حاجاته الجنسية ويخشى على نفسه من الفتنة والزلل والمرأة إذا لم يكن الرجل مشبعاً لرغباتها المعتدلة فمن حقها أن تطلب الطلاق وأن يكون لها نصيب فى زوج آخر . وقد يكون من الأسباب إستحالة استمرار المعاشرة بالتى هى أحسن مع الحرص على استبقاء الزوجة دون طلاق رعاية لأولادها أو لأسباب أخرى ففى مثل هذه الحالات يباح التعدد .

كأن يكثر فناء الرجال في حرب أو وباء فيكون من الخير أن يكفل الرجل أكثر من امرأة رعاية لهن و أولادهن اليتامى ولكن كل ذلك مرهون بالعدل المادى وحيث إذا استحال تحقيقه فلا يسمح بالتعدد .

ونرى من جانبنا أن نقنن مشكلة التعدد بتسريع أمر فلا يسمح به إلا بإذن القاضى ولأسباب يضعها المشرعون على سبيل الحصر حتى يستقيم البيت المصرى وتطمئن نفوس الزوجات وليس فى ذلك الفتات على أحكام الشريعة لأنه تنظيماً لها وليس إلغاء لفحواها وهذا حق ولى الأمر من أجل دفع المفسد والأضرار عن جماعة المسلمين .

تعدد الزوجات فى القانون

فى قوانين الأحوال الشخصية ومنها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ نصت المادة ١١ منه على وجوب إقرار الزوج فى وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية أى إن كان متزوجاً عليه أن يبين فى الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتى يقترن بهن ومحال إقامتهن وعلى الموثق (المأذون) إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل بعلم الوصول .

ولجاز القانون للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه بشرط أن تثبت أنه لحقها ضرر مادى أو معنوي بسبب هذا الزواج بتعذر معه دوام العشرة بين أمثالها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا يتزوج عليها فإذا أثبتت ذلك حلول القاضى الإصلاح بينهما فإن عجز طلقها

طلقة بائنة (أى لا يجوز أن يعيدها إلى عصمته بإرادته المنفردة خلال عدتها وإنما بمهر وعقد جديدين)

وقد أسقط القانون حق الزوجة فى طلب التطلاق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى أما إذا رضيت بالزواج الثانى صراحة أو ضمناً فليس لها طلب التطلاق ويتجدد حقها فى طلب التطلاق كلما تزوج بأخرى كذلك أجاز القانون للزوجة الجديدة أن تطلب التطلاق إذا لم تكن تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج غيرها وفى شأن الإثبات فإنه يقع على الزوج عبء إثبات أن زوجته قد رضيت صراحة أو ضمناً بالزواج الأخرى. ومفاد ما تقدم أن مجرد التعدد فى ذاته ليس ضرراً موجباً للتطلاق لأن التعدد جائز شرعاً ومن ثم لا يكون سبباً للتطلاق إلا إذا ترتب عليه ضرر بالزوجة وقد يكون الضرر مادياً كفقر الزوج وعدم استطاعته الإنفاق على زوجاته أو يكون الضرر معنوياً لمساس هذا الزواج بوضعها الاجتماعى والتفانى أو بمشاعرها الزوجية المشروعة .

ونحن نعتقد أن معظم حالات الزواج الثانى وما يليه يمثل فى حقيقته صوراً من الأضرار المتباينة للمرأة والأبناء ولذلك نرى ألا يتم للزواج الثانى إلا بإذن القاضى وبعد أن يتحقق من مبرراته ومدى إمكان قيام العدل بين الزوجات.

ويرى البعض أن تفرض غرامة أو تعويض على الزوج الذى يتزوج من أخرى إذا تبين أن هذا الزواج قد ظلم الزوجة الأولى ولم يتحقق فيه العدل بين الزوجتين ويدفع التعويض للزوجة المتضررة بغير المساس بحقوقها الشرعية الأخرى جبراً للضرر وعملاً بالحديث النبوى (لا ضرر ولا ضرار) .

نكاح المتعة

هو نكاح موقوت بأجل قد يكون ساعة أو أكثر مقابل أجر وقيل انه نزلت به آية قرآنية في سورة النساء (٢٤) تقول (لعلنا استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة إن الله كان عليمًا حكيمًا)

غير ان بعض علماء المسلمين نفوا ان تكون هذه الآية لنكاح المتعة، ومن المقطوع به ان هذا النكاح كان مباحاً في الإسلام لفترة ما ثم لعل ان النبي محمد (ص) أبطله وحرمه إلى يوم القيامة وقيل إن عمر هو الذي حرمه واعتبره من الزنى غير أن بعض مذاهب الشيعة لا تأخذ بتحريم عمر وإبطاله لنكاح المتعة وترى انه حلال بمقتضى آية قرآنية لا يجوز نسخها من البشر.

ومن الغريب ان يجيز الشيخ / أحمد حسن الباقوري وزير الاوقاف الأسبق في كتابه مع القرآن ص ١٧٣ (نكاح المتعة عند الضرورة) ويستند في ذلك إلى إباحة النبي محمد (ص) لهذا النكاح واعتباره رحمة بالرجال مع أن هذا النكاح لا يخرج عن كونه صورة من صور الدعارة وقيل إنه روى عن الرسول محمد (ص) انه قال (يا أيها الناس كنت قد انذرت لكم في الاستمتاع بالنساء إلا ان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة).

وقد هاجم المستشرقون نكاح المتعة (١) ونزول آية في القرآن تجيزه وقالوا " إن المتعة كانت قائمة أيام النبي وابتكر ولم يبطلها إلا عمر وأن النبي كان يوافق رغبات أتباعه وكانت بهم شهوات للنساء فأتاح لهم المتعة (١) وكلمة نكاح لا تأخذ نفس المعنى الوارد بالقرآن وهو الزواج وإنما هي في الحقيقة تسمى استمتاع بدليل ان الآية القرآنية الواردة في شأنه لم تطلق عليه زواجاً أو نكاحاً بل استمتاع.

بأجر وهو نوع من البغاء ويرد علماء المسلمين على ذلك ان آية سورة النساء لم تنزل في المتعة وإنما نزلت في الزواج وأن إباحة المتعة كانت لضرورة اقتضتها الحاجة الملحة للجنود في الحرب كما تقتضى الحاجة أكل المحرمات وإباحة المحظورات(١) وقد قال القاضى يحيى بن أكثم التميمى للمأمون " ان نكاح المتعة صورة من صور الزنى".

المعاشرة الجنسية بين الزوجين

ليس في الدين الإسلامى أية قيود فى شأن المعاشرة الجنسية بين الطرفين إلا القيود الخاصة بما حرم من حالات هذه المعاشرة كتحريمها أثناء الصوم .

ويمكن القول كما قال الفقهاء أنه يجوز لكل من الزوجين أن يتجرد من ملابسه ويباح لأى منهما النظر إلى الآخر وقد قالت السيدة عائشة (كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء بينى وبينه واحد تختلف أيدينا فيه فيبادرنى حتى أقول دع لى دع لى وهما جنبان) رواه البخارى ولا قيد على المرأة إن سكبت على نفسها عطراً نكياً يوهج رغبة الرجل فيها ولكن الرسول عليه الصلاة والسلام نهى الرجال عن إفشاء أسرار الجماع بينه وبين زوجته وكذلك نهى النساء(٢) .

-
- (١) هذا الرد لا يقوم على سند فهل يباح الزنا أو البغاء فى حالات الضرورة.
 - (٢) للسيدة عائشة زوجة النبى أحاديث عديدة تتضمن إفشاء أسرار العلاقة الزوجية بينها وبين النبى وهو أمر غير مقبول وقد تكون هذه الاحاديث مدسوسة عليها فالنهى لا يتبع فقط من مخالفة ذلك للإسلام بل أيضاً من وجوب ان تتسلح المرأة بالخجل والحياء.

والجماع بين الزوجين مباح فى أى وقت من أوقات الليل أو النهار وفى الآية الكريمة (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) البقرة (١٨٧) وقال أيضاً (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) البقرة (٢٢٣) وفى الآية الأخيرة ليس المقصود أن يعاشر الرجل زوجته من دبرها فهذا نوع من اللواط ولكن يأتيها فى أى وضع يتفقان عليه أى وهى نائمة على ظهرها أو على صدرها أو راحة أو باركة طالما كان الإيلاج فى مهبلها وليس فى دبرها .

ويجب على الرجل ألا يكره المرأة على وضع يؤلمها أو لا ترتاح إليه قال النبى فى حديث رواه النسائى (لا ينظر الله إلى رجل يأتى امرأته فى دبرها) ولا يجوز معاشرة المرأة أثناء حيضها وفى ذلك حديث نبوى يقول (من أتى حائضاً أو امرأة فى دبرها أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد)

وفى المحيض قال تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) البقرة (٢٢٢) وقيل على ما رواه أبو داود أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد من زوجته الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ثم صنع ما أراد .

* آداب الجماع

فى حديث عن النبى (ص) لو أن احدكم حين يأتى أهله قال بسم الله " اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان أبداً " .

ولا يستحب عند اللقاء التجرد من اللباس بحيث يظهر كل منهما عارياً
لما ورد عن رسول الله (ص) إذا أتى احدكم أهله فليستتر - وقالت عائشة -
كان رسول الله إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه -
ويجامع في ستر وخفاء بحيث لا يراها أحد ولا يجوز أن يتحدث رجل بما
كان في المعاشرة الجنسية وقد نهى الرسول عن ذلك - وفي الأثر انه لا
يجوز عند الجماع استقبال القبلة كما نهى عن كثرة الكلام عند الجماع
ويستحب ان يلاعب امرأته لتنهض شهوتها وتقال من الجماع مثل ما ينال
" المغنى لابن قدامة " وقد روى عن عمر بن عبد العزيز عن النبي (ص) انه
قال لا تواقعها إلا وقد اتاها من الشهوة مثل ما أتاك لكي لا تسبقها بالفراغ -
قال إنك تقبلها وتغمرها وتلمزها - فإذا رأيت انه قد جاءها مثل ما جاءك
واقعتها فإذا فرغ قبلها كره لها النزاع حتى تفرغ - وقال الرسول (ص) إذا
جامع الرجل أهله فليقصدها ثم إذا قضى حاجته - (أى وصل إلى قمة
الشهوة) فلا يجعلها حتى تقضى حاجتها والمقصود ان الرجل إذا وصل الى
قمة الشهوة قبل المرأة لا يتركها حتى تصل الى قمة الشهوة. وهذا يعنى ان
يتجرد الرجل من انانيته، بحيث لا يجوز ترك زوجته أثناء المعاشرة الجنسية
لمجرد انه وصل إلى شهوته دونها.

* آداب التعامل مع الزوجين

وليس للرجل أن يجمع بين امرأتين في مسكن واحد بغير رضاها
لأنه إذا عاشر أحدها نبت الغيرة والعداوة في الأخرى وإذا كانت الغيرة
محبوبة وتنبئ عن المشاعر النبيلة إلا أن المعاشرة يجب أن تكون
بالمعروف وقد قال رسول الله (ص) من كانت له امرأتان فمال إلى أحدهما
جاء يوم القيامة وشقه مائل، وكان النبي يقسم بين زوجاته فيعدل إلا في
المشاعر العاطفية فإنه لا يمكنه القسمة بين النساء بالتساوى.

والمعاشرة الجنسية واجبة على الرجل إذا لم يكن به عذر [رأى مالك] ويرى الشافعي غير ذلك. إلا أنه (أى الشافعي) ذهب الى ان المعاشرة حق للرجل فلا يلام عند عدم استعماله وهو قول لا سند له فالمعاشرة الجنسية حق لكل طرف وواجب عليه نحو الطرف الاخر فالنكاح شرع لمصلحة الطرفين ورفع الضرر عنهما والحرامان من الشهوة يفضى الى عواقب وخيمة [ابن قدامة] بل ان بعض الفقهاء حدد أقصى زمن لحرامان المرأة من المعاشرة بأربعة أشهر وقيل ان الرجل إذا سافر وبقي بعيداً عن زوجته ستة أشهر فإن لها ان تطالبه بالحضور ان لم يكن له عذر، وذهب أحمد الى توقيت الحرامان بستة أشهر وكان عمر قد سمع امرأة غاب عنها زوجها تقول :

تطاول هذا الليل واسود جنته

وطال على ان لا خليل الاعبه

والله لولا خشية الله وحده

لزلزلت من هذا السرير جوائبه

وقد سألتها عمر بن الخطاب .. كم تصبر المرأة عن غياب زوجها [والمقصود المعاشرة الجنسية] - قالت خمسة أشهر أو ستة أشهر. وفي تقديرنا ان العلاقة بين الزوجين يجب ان تتسم بالود والحنان سواء كان ذلك خلال يوم العمل أو عند اللقاء. فالعلاقة الجنسية بين الطرفين بغير ود من الرجل أو حنان من الزوجة تكون علاقة مادية مجردة من الاحساس ومشاعر الحب، وهو ما لا يشبع الزوجة نفسياً ويتركها نهياً للحرامان الروحي.

* العُسل بعد الجماع

ليس من الضروري أن يغتسل الزوج بعد الجماع مباشرة بل يجوز أن يستبقى غسله إلى وقت نهوضه من النوم أو من الراحة وقالت السيدة عائشة

(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمسه السماء حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل وكان في بعض الأحيان يتوضأ دون أن يغتسل وقالت عائشة على ما رواه البخاري (إن رسول الله كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوء الصلاة)

ويفضل الإغتسال قبل الجماع الثاني خاصة إذا كان مع زوجة أخرى وكان النبي صلى الله عليه وسلم " إذا طاف على نسائه ليلاً يغتسل بين جماع وآخر فقيل له ألا تجعله غسلًا واحداً فقال ذلك أنكى وأطيب وأطهر " رواه أبو داود .

* قبيلات الزوجين لا تنقض الوضوء

قالت عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى المصلى ولم يتوضأ .

وقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله عليه يقبل نساءه وهو ضائم وسبق أن ذكرنا أنه لا يجوز معاشره الزوجة جنسياً في نهار الصيام فإن فعل الزوج ذلك فكفارة للذنوب إعتاق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين .

قوامة الرجل وحقوقه على الزوجة

١- قوامة الرجل

في سورة النساء الآية (٣٤) يقول الله (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) والقوامة لا تعني التحكم والقهر أو السلطة الغاشمة وإنما تعني المسؤولية عن الزوجة والأبناء وأن يكون له الرأي الأعلى حين الخلاف إلا أن يكون رأياً شاذاً لا يتفق مع العرف والمنطق والتقاليد وفي سورة البقرة (٢٢٨) (ولهن مثل الذي عليهن

بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) ولا يقصد بالدرجة أن الرجل يفضل عن زوجته ولكن يقصد بها أن مسئوليته تفوق مسئوليتها ومن ثم تكون سلطته أكبر من سلطتها .

٢- حقوق الزوج

منحت الشريعة الإسلامية للرجل على الزوجة حقوقاً أخصها هي :

أ- حق الطاعة

ونبدأ بالآية الكريمة (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) " النساء ٣٤ " وقد قيل إن المجال الذي تشمله هذه القوامة لا ينال من كرامة الزوجة أو كيانها بل إنه يوافق طبيعتها الأنثوية حيث تبغى المرأة دائماً أن يكون زوجها موفور القوة قادراً على العمل والذود عنها وحمايتها ورعاية أولاده ومن ثم لا تكون لقوامته عليها أدنى حط من كرامتها. والقوامة أيضاً محصورة في نطاق حياة الأسرة التي يقودها الرجل انطلاقاً من أحكام الشريعة فلا قوامة للرجل على زوجته في مالها أو عاطفتها تجاه أهلها وهي مطالبة بأن تكون مطيعة لزوجها في حدود طاعة الأحرار وليس خضوع العبيد ولا طاعة للرجل فيما يغضب الله أو يأتّم فيه الإنسان أو تحرمه القوانين أو تحظره الشريعة أو تأباه الطبيعة البشرية أو ترفضه العقول السوية.

لا طاعة لرجل إلا إذا كان قد أوفى لزوجته بكامل حقوقها الشرعية وأن تكون الطاعة فيما لا يضر الزوجة كأن يطلب منها إجهاض نفسها أو مجالستها لأصدقائه أو شرب الخمر أو إتيان الفحشاء أو سب أبيها أو القذف في حق أهلها أو إهانة نوى رحمها وغير ذلك ونظائره .

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا أمتع الزوج عن الإتفاق على زوجته فلا طاعة له عليها ، وكذلك إذا طلب منها أمراً يخص شيئاً ذاتياً لها كأن تتفق من مالها على بعض الفقراء أو الجمعيات الخيرية أو على أهلها أو طلب منها خلع الحجاب أو عدم مشاهدة التلفاز أو الاستماع إلى الإذاعة ولكن للزوج أن يحدد صديقات زوجته وألا يسمح بمن لا يرغب فيهن بدخول المنزل ولا طاعة للرجل إذا ما طلب منها أن تهين لزوجها ولأصدقائه مكاناً لتناول المواد المخدرة أو تقديم خدمات لهم أو سهر الليل لتكون مهيبته لتنفيذ أوامره.

ب - حق القرار في البيت

ويسمى حق الاحتباس فهو للرجل على الزوجة إذ هو من الحقوق الأصلية للرجل في الشريعة الإسلامية بمعنى أن عليها أن تحتبس في منزل الزوجية أى تقيم فيه بشرط أن يتوافر فيه شروط المسكن الشرعى غير أن فقهاء الإسلام قد أجازوا للمرأة أن تخرج للعمل الشريف وتكسب منه قوتها وقوت أولادها وأن تشتري ما تشاء من الأسواق وأن تذهب لزيارة أهلها المقربين كوالدين والأخوة والأخوات وليس للزوج أن يمنعها من ذلك لأن المنع قطع لصلة الرحم ، ولها أن تذهب إلى الطبيب . ولو منعها زوجها متى كانت مريضة وتخشى على نفسها من استئصال المرض لأن منعها من ذلك يؤدي إلى الإضرار بها وهو يخالف الحديث النبوى (لا ضرر ولا ضرار) وإذا كانت المرأة قد اشترطت على زوجها عند الزواج أن تعمل أو قبل هو بعملها وتركها بعض الوقت فليس من حقه أن يمنعها قسراً عنها إلا إذا أثبت أن خروج زوجته يؤدي إلى الإضرار بها أو الإساءة بسمعتها أو إلى فتنة الرجال أو أن العمل يسهل لها ارتكاب الإثم ، أما إذا كان العمل جاداً وشريفاً فليس له أن يمنعها منه .

وقد يكون الوقت المخصص للعمل غير مقبول بالنسبة للزوج فإن له ان يرفضه كأن يطلب منها في عملها أن تبيت خارج المنزل كالممرضة والعاملة في الفنادق (إلا إذا كان قد قبل بذلك ثم جاء بعد قبوله ويطلب منها التوقف عن العمل من باب التعسف في استعمال حقه ومضايقة زوجته .

* الدار الطاعة ودعوى الاعتراض عليه

للزوج على زوجته حق طاعته فيما لا يغضب الله وعليها الاستقرار في منزل الزوجية فإذا تركته غاضبة ولم تعد إليه في وقت مناسب وتضرر الزوج من ذلك، فله ان يدعوها إلى العودة إلى منزل الزوجية بانذار يوجه إليها وتعتبر ناشراً لو رفضت العودة دون مبرر شرعى ومن المبررات الشرعية .. ان يكون الزوج غير أمين على زوجته أو لم يوفها عاجل مهرها أو ان يكون المسكن الذي يدعوها إليه غير مستوف لشرائطه الشرعية كأن يسكنه أحد من أهلها (كأم الزوج أو اخته أو أخيه) .

فإذا اعتبرت ناشراً بعدم العودة إلى منزل الزوجية سقط عن الزوج اداء النفقة لها مدة النشور.

وقد كان حكم الطاعة ينفذ قبل ذلك بالقوة الجبرية ولكنه الآن لا ينفذ بأى قوة وإنما - فقط - يسقط به واجب اداء النفقة عن الزوج وللزوجة ان كان لها مبرر شرعى في رفض العودة ان تعترض على انذار الطاعة - بل لها - أثناء نظر الاعتراض ان تطلب تطليقها لاستحكام النفور بعد بعث الحكيم لمحاولة الاصلاح.

ويجب تقديم الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانها بانذار الطاعة وعليها ان تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها فإذا انتهى ميعاد الاعتراض ولم تلدمه سقط حقاها في النفقة اعتباراً من هذا التاريخ وعلى

المحكمة ان تتدخل عند نظر الاعتراض لإنهاء الموضوع صلحاً فإذا تبين لها ان الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التلطيق اتخذت المحكمة اجراءات التحكيم الموضحة فى القانون.

ج - حق التأديب

ويسمى ولاية التأديب وهذه الولاية كانت ومازالت مدار جدل كبير بين رجال الفقه الإسلامى وغيرهم ممن يدينون بالحدائثة والتجديد وقد جاء هذا الحق فى الشريعة الإسلامية فى الآية الكريمة(الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجوهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً)النساء (٣٤)

* مرحلة الموعظة الحسنة

ويؤخذ من الآية أن ولاية التأديب تبدأ بالموعظة الحسنة وهى إساءة النصح بغير تعد ولا تأنيب وأن تكون فى أسلوب مهذب وأن تصدر من صاحب عقل سوى فلا يجاوز بها حدود النصح إلى القذف أو السب وإلا فقدت شرعيتها أو أن يقولها فى خطاب شاذ يثير للمرأة ويشحنها بالغضب والثورة فتفقد بذلك أثرها .

* مرحلة الهجر فى المضجع

ولا يقصد بالهجر أن يترك الرجل فراش الزوجية إلى فراش آخر مستقلاً عن زوجته كأن يغير غرفة النوم إلى غرفة أخرى أو مكان للنوم إلى مكان آخر ولكن المقصود بالهجر هو ألا يستجيب إلى المعاشرة الزوجية أو يتراخى فى إتيان زوجته أو يمتنع قليلاً من الوقت حيث يكون ذلك شديد القسوة على المرأة فتسارع إلى الطاعة وحسن المعاملة ولكن هذا الحق يجب

أن يكون في حدود مهذبة ولا يتجاوز ذلك فلا يجوز للرجل أن يرمى زوجته بكلمات وألفاظ تحمل معنى السب والقذف أو تحمل معنى التحقير أو أن يصفها وصفاً لا تقبله ولا ترضى به كإدعائه بدمامتها أو بتحجر عواطفها وغير ذلك وأشباهه .

* مرحلة الضرب

وهي مرحلة لاحقة للمرحلتين السابقتين ولا يجوز اللجوء إليها إلا بعد استفادتهما وبشرط عدم استجابة المرأة للطاعة ولا تتخذ هذه المرحلة إلا لمن كان الضرب يعيدها إلى صوابها أما إذا كانت المرأة ذات بعد تقافى أو اجتماعى متقدم أو تأخذ بالأسلوب الحضارى فى التعامل فإن الضرب بالنسبة لها لا يكون له فائدة ومن ثم فلا يستعمل ضدها لأن هذه المراحل ليست مفروضة على الرجل فى كل الأمور بل إن الله وضعها لتلائم كل النساء فثمة امرأة تكتفى بالنصيحة والموعظة وتعيدها إلى صوابها وهى إذا ضربت تمارس لغة العناد والتحدى وثمة امرأة يضايقها هجر زوجها لها فى المضجع وثمة امرأة لا ترجع عن بغيها إلا بالضرب ومن ثم يجب استعمال الوسيلة المناسبة للمرأة لأن كل هذه الوسائل نسبية وهى ليست أمراً مفروضاً من الله على الرجال رغم أن الخطاب القرآنى جاء فى صيغة الأمر إلا أنه أمر للرجل فلا يستعمل هذا الحق مكرهاً ولا يكون استعماله وجوبياً ومن ثم تكون له فسحة فى الاختيار فى استعمال الوسيلة المناسبة للزوجة .

ومن نافلة القول أن الضرب لا يجب أن يكون مبرحاً قاسياً يؤدى إلى الضرر أو الإيذاء وأن يتجنب الزوج إتيانه مع الزوجة أمام أحد من الغير حتى ولو كانوا من نوى أهله لان ذلك يؤدى إلى الحط من كرامتها وبالتالي فيكون الضرب قد أضاف إليها ضرراً آخر لم تنص عليه الشريعة.

والضرب إذا جاوز حده المادى أو المعنوى فإنه يعد تصرفاً ناشزاً
يقطع أوصال المودة بينها وبين زوجها مما قد يعجل بهدم الأسرة ويثير
الفرع بين الأبناء وكل ذلك تكون أضراره أشد قسوة ولا يؤدي إلى التأديب
أو إصلاح ما أعوج من المرأة .

المحرمات من النساء

نوجز هذا البحث بالقدر الذى يكشف عن أحكام الشريعة دون تفاصيل
لا يقتضيه الهدف من وضع هذا الكتاب .

١- المحرمات على سبيل التأييد

أ- المحرمات بسبب النسب (أى القرابة)

يحرم على الرجل أصوله من النساء كالأم والجدة لأم وإن علت وأم
الأب وإن علت . قال تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) النساء (٢٣) كما
تحرم على الرجل فروعاً كابنته وابنتها وبنت الابن وإن نزلن كذلك
تحرم عليه أخواته الشقيقات أو لأب أو لأم و بنات الأخوة وبنات
الأخوات وفروعهن ، وتحرم عليه عماته وخالاته وعمات وخالات أبيه
وأمه وجدته ولكن لا تحرم عليه ابنة العمه وبنه الخالة .

ب - المحرمات بسبب المصاهرة

مثل زوجة الأب والجد وإن علا سواء دخل بها الأب أو الجد أو لم
يدخل بها لقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما
قد سلف إله لمن فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً) النساء (٢٢) وتحرم
زوجة الابن وزوجة ابن الابن وزوجة ابن البنت سواء دخل بها أم لا

وتحرم أم زوجة الرجل وإن علت أي جدة زوجته لأبها أو لأبيها سواء دخل بها أو لم يدخل بها فالتحريم هنا مؤبد بمعنى أنه لو طلق الرجل زوجته أو ماتت فلا يجوز له أن يتزوج أمها أو جدتها .

وتحرم أيضاً بنت للزوجة وبنات لبناء الزوجة أي فروع الزوجة بشرط أن يدخل الرجل بزوجه أي بالألم دخولاً حقيقياً لقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) " للنساء ٢٣ " والربيبة هي بنت الزوجة سواء كانت البنت تربي في منزله أو في غير منزله فإذا كان قد دخل بأبها فلا يجوز أن يتزوج أبنيتها أما إذا كان لم يدخل بها أي أنه أبرم عقد الزواج ولكنه لم يدخل بزوجه فإنه يجوز له بعد تطليق زوجته أن يتزوج بابنتها، كذلك لا يجوز أن يجمع الرجل بين الزوجة وأبنيتها .

* المحرمات بسبب الرضاع

حرم الله في القرآن الكريم على الرجل أن يتزوج أمه التي أرضعته وأصولها مهما علت كالجدة وأم الجدة وفروعها كبناتها لأنهن يعتبرن أخوات الرجل من الرضاع .

ويحرم على الرجل الزواج من أم أبيه التي أرضعته أو جدة أبيه أو عمته وخالته من الرضاعة، والعمة من الرضاع هي أخت زوج المرضعة والخالة من الرضاع هي أخت المرضعة، أما بنات العمات وبنات الخالات من الرضاع فيحل للرجل للتزوج بهن، كذلك يحرم على الرجل الزواج من أم زوجته التي أرضعته وكذلك جدتها وإن علت وكذلك يحرم على الرجل أن يتزوج من زوجة الأب والجد من الرضاع وإن علت سواء دخل الأب أو الجد بها أو لم يدخل بمعنى أنه إذا رضع طفل من زوجة رجل كان هذا

الرجل أب له من الرضاع وهذه المرأة أم له غير أنه إذا كان له زوجة أخرى فإنها تحرم على هذا الرضيع كتحريم الزواج بزوجة أبيه من النسب . كما تحرم زوجة الإبن وبن الإبن وأبن البنت من الرضاع وإن نزلن، ويجب أن نشير إلى القاعدة الأساسية في هذا الشأن التي تقول (يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب) .

* إثبات الرضاع

لا يثبت الرضاع إلا بإقرار من الرجل والمرأة أى باعترافهما بأنهما أخوان من الرضاع فإذا كان الإقرار من الرجل وحده وكنبته للمرأة فلا يحل للرجل الزواج ممن أقر بأنها محرمة عليه بالرضاع وإن كان الإقرار من المرأة وكنبها الرجل فلا تحل للرجل أيضاً ويثبت الرضاع أيضاً بشهادة الشهود أمام للقضاء وحد للشهادة رجلان أو رجل وامرأتان .

* القدر الذى يحرم الرضاع

اختلف الراى فى شأن ذلك فذهب البعض إلى أن أى قدر من الرضاع يحرم للزواج، وذهب آخرون إلى أن أنقى عدد الرضعات هو ثلاث رضعات مشبعات أو خمس رضعات.

ومن الفرض أن تحريم الزواج بسبب الرضاع هو لأن الرضاع يدخل فى بناء جسم الطفل من اللحم والدم بلبن المرأة التى أرضعته فتصير كأمه التى ساهمت فى نموه ويصير الأخوة كأنهم أخوته من الرضاع لأنهم ينتسبون لذات الأم وهكذا تكون القرابة لمن أرضعت كالقرابة للأُم فى حالة التحريم وتأخذ المحاكم بخمس رضعات مشبعات تحرم الزواج ونرى أن القول بأن الأساس الذى بنى عليه تحريم الرضاعة بسبب أن الرضاع يبنى جزءاً من الدم واللحم، هو رأى محل نظر لأننا لو قارنا ذلك بإمرأة تعطى

كمية من دمها إلى طفل آخر وهذا القدر من الدم قد يبنتى عليه حياة الطفل وأنه سيسهم في دمه ولحمه وتكوينه فهل تعتبر أمه وهل يحرم بعد ذلك زواج هذا الطفل بعد أن يكبر من بنات هذه السيدة ومن ثم فنحن نرى أن تحريم الرضاع لا يجب رده إلى أساس معين حتى لا ندخل في تفسيرات تتناقض مع متغيرات العصر، ويجب أن يكون الإرضاع خلال السنتين الأوليين لقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة). البقرة آية ٢٣٣، وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) الاحقاف آية ١٥، وفي سورة لقمان آية ١٤ (وفصاله في عامين) وفي حديث للنبي عليه الصلاة والسلام (لا رضاع إلا ما كان في الحولين) بينما ذهب البعض (الإمام ظفر) أن المدة التي يكون فيها الرضاع المحرم ثلاث سنوات وهو رأى مرجوح، ومن جميع ما تقدم يبين أن الطفل الذي بلغ أكثر من سنتين ورضع من ثدى امرأة أخرى لا تكون له أمأ رضاعية ولا يثبت بهذا الرضاع أى تحريم.

* استثناءات من التحريم

وهناك بعض استثناءات من التحريم بالرضاع نذكر منها:

- أ - أم الأخ من الرضاع أو أم الأخت من الرضاع فإذا أرضعت امرأة طفلاً وكان لها ابن من النسب فيجوز لهذا الابن أن يتزوج بأم هذا الطفل أى أم أخيه من الرضاع .
- ب- أخت الابن أو البنت من الرضاع فيجوز للرجل أن يتزوج بأخت ابنه من الرضاع أو أخت ابنته من الرضاع .
- ج- جدة ابنه أو بنته من الرضاع فيجوز للشخص أن يتزوج من جدة ابنه من الرضاع أو جدة ابنته من الرضاع .

د- أخت أخيه من الرضاع ، فيجوز للشخص أن يتزوج أخت أخيه من الرضاع.

* المحرمات على سبيل التاقية

١. لا يحل للرجل أن يتزوج امرأة متزوجة من غيره أو امرأه لا تزال في عدة غيره لقوله تعالى (والمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) وفي المعتدة لقوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) البقرة آية ٢٢٨ غير أن التحريم يزول بعد أن تطلق المتزوجة أو يتوفى عنها زوجها وتنتهي مدة عدتها الشرعية لأن زواج المعتدة قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب .

٢. المرأة المطلقة ثلاثاً لا يجوز لمطلقها أن يتزوجها ما لم ينكحها زوج غيره ثم يطلقها ثم تنقضى عدتها .

٣. المرأة التي لا تدين بديانة سماوية أي غير المسيحيات واليهوديات فيجوز للمسلم أن يتزوج مسيحية أو أكثر أو يهودية أو يجمع بين مسيحيات ويهوديات في حدود أربع زوجات ولو لم يتزوج مسلمة ولكنه لا يجوز له أن يقترن بإمرأة ملحدة أو مشركة أي لا تدين بدين سماوي أو عابدة للنار أو للحجر أو للشمس أو للقمر أو للبقرة.

قال تعالى " اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا عاتبتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان " المائدة آية ٥

ولا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم وفي ذلك قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن " الممتحنة آية ١٠

٤. ولا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجته وأختها شقيقة أو غير شقيقة أو يتزوج بعمة زوجته أو خالة لها وينتهي هذا التحريم بعد أن يطلق الرجل الزوجة فله أن يتزوج بأختها أو عمتها أو خالتها. يقول تعالى في معرض التحريم " وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ".

دستور النجاح في العلاقات الزوجية

نحاول في هذه العجالة أن نلقى الضوء على بعض مبادئ وأخلاقيات الزواج حتى تتمكن سفينة الحياة من الاستمرار دون عطب، فالطلاق قد يكون مبرره هامشياً في اغلب الأحيان، وليعلم كل طرف أن وجود الأبناء في حضانتهم ورعايتهم هو أفضل السبل لتربية جيل صحيح خال من العقد النفسية والأزمات العقلية، ما لم تكن العلاقة بين الطرفين قد وصلت إلى طريق مسدود — لا أمل في إصلاحه بحيث يكون الاستمرار في العلاقة أشد ضرراً على أبنائهما من الانفصال،

بمعنى انه إذا كان للطرفين أبناء فإن ذلك يقتضي مزيداً من التوضيحية من أجلهم ... فلا ذنب لهؤلاء الأولاد بسبب نشوز الزوجة أو انحراف الزوج ولا جريمة ارتكبوها حتى يفاجئوا بهذه الخلافات التي تدمر براءتهم وتلوث طهارتهم.

كما يجب أن نشير إلى أن الطلاق لا يحل مشكلة إلا إذا كان الطرفان قد وصلا إلى الطريق المسدود على ما سبق أن ذكرنا وان كثيراً من الزوجات بل والأزواج أيضاً قد ندموا أشد الندم بسبب هذا الانفصال وحين

خلوا لأنفسهم ... وجدوا ... أن الأسباب التي أدت بهم إلى تلك كانت كلها يسيره وكان من الممكن التغلب عليها.

إن الرجل يجب أن يراعى الله في زوجته وأولاده وإن يعمل من أجل أن يكون قدوة لهم وأسوة حسنة، والرجل يصغر دائماً في عين زوجته وأولاده إذا رآه بخيلاً أو عصبى المزاج أو متهاوناً أو منحرفاً ... أو سليط اللسان أو بذىء العشرة، كذلك فإن الزوجة تفقد حب زوجها ... متى كانت كذلك ومن ثم تبدأ خيوط الكراهية تتسرب إلى القلوب ... فتصير المعاشرة مزيداً من العناء والجهد المضنى.

نحن في هذه العجالة نحاول أن نلقى الضوء ... على بعض اخلاقيات الزواج واستظهارنا لها كان نتيجة خبرة طويلة في قضايا ومشاكل الزواج والطلاق في المحاكم.

١ - لا يوجد انسان كامل

الرجل أو المرأة لا يمكن أن يكون أى منهما إنساناً مثالياً كاملاً وهذه طبيعة البشر كما خلقهم الله ووجدهم عليها، ولذلك فإنه من الضروري أن يقبل كل من الطرفين الآخر رغم بعض عيوبه، ومن المتعارف عليه انه لا يوجد عيب لاتقابه ميزة مصداقاً للحديث النبوي " لا يفرك (لا يبغض) مؤمن مؤمنه إن كره منها خلقاً رضى عنها خلقاً آخر " رواه مسلم
فليتذكر كل طرف ميزات الطرف الآخر قبل أن يتنكر عيوبه.

٢ - الرجل راع لاهل بيته

والمرأة راعية لبيتها وأولادها وزوجها

في الحديث الشريف " ألا كلكم راع ومسئول عن رعيته - الرجل راع على أهل بيته ومسئول عن رعيته والمرأة راعية على بيت زوجها وولدها وهي مسئولة عنهم " رواه البخارى ومسلم.

ومن ثم يجب أن يواجه الرجل مسؤولياته وان يقوم برعاية زوجته واولاده دون أن يشعرهم بغضب أو معاناة والزوجة كذلك مسئولة عن رعاية أبنائها وبيتها وزوجها.

٣- امنح زوجتك الثقة

من اهم أسباب النجاح في الحياة الزوجية أن يمنح كل طرف الآخر ثقته في مسلكه وتجدر الاشارة إلى أن القرآن نهى عن سوء الظن وقال عنه " إن بعض الظن اثم " ومن الخصال الحميدة في الانسان الصبر والائانة ... قال رسول الله مادحاً لأحد الرجال ... " أن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله الحلم (الصبر) والائانة (التأنى) " رواه البخارى.

والعفو والتسامح من الصفات التى يحض عليها الاسلام فإذا وقعت الزوجة في معصية أو أخطأ الزوج فإن من عفا منهم واصلح فأجره على الله (راجع سورة الشورى آية ٤٠).

٤- الطمع قد يدمر حياة الانسان

هناك فارق بين الطموح والطمع فقد قال تعالى " فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " الملك ١٥، وقيل ايضاً " إن الغنى غنى النفس ".

ومن الطبيعى أن يلجأ الزوج إلى البحث عن وسائل الرقى وهذا هو الطموح فإن لم يستطع فإن توفير الحياة المادية لكفالة الرفاهية لزوجته وأسرته يؤدي إلى حياة معيشية أفضل ومن ثم يتجنب الخلافات المستمرة بين الأزواج بسبب تندى الحياة المادية. فإذا كان زوجاً ذا سعة في المال فلينفق على بيته من سعته وبقدرها لا يبخل عليهم ولا يكون شحيحاً في الضرورات وما تقتضيه الرفاهية المقبولة للزوجة والاولاد لان الفقر والحاجة هما من

اعداء الانسان. وبالتالي فإنهما يجلبان الخلافات والانزعة بين الطرفين ويؤديان إلى اهتزاز الحياة الزوجية وقد يصل بها إلى السلوك غير السوى. كذلك فإن إغداق المال الوفير بما يوصف معه بأنه تبذير واهدار لنعمة الله قد يؤدي إلى الرفاهية غير المقبولة وهي التي تقود الشباب (الاولاد) وقد تقود الزوجة أيضاً إلى وسائل الانحراف.

٥- ان الحوار الطيب بين الزوجين يؤدي الى التقارب بينهما والصمت المطبق يؤدي الى التباعد والكراهية، والمرأة إذا كانت سليطة اللسان والرجل إذا كان بذيء القول، فذلك يؤدي الى دمار الحياة الزوجية، فيصير الزوجان عدوين تحت سقف واحد ويكون الأبناء من ضحايا هذا النشوز في العلاقات الزوجية.

٦- ان الزوجة مطالبة بأن تثير رغبة الرجل حتى لا يبحث عن اشباع رغبته في مكان آخر وهو ما يستوجب عليها ان تكون هادئة ناعمة متجددة الشباب حيوية النفس نظيفة الرداء ذات شذا معطر ورائحة طيبة، والابتسام أو الضحكة الخجلى — مفتاح التجاذب فضلاً عن إنها مطالبة بأن تبرز مفاتها للزوج — ولكن ليس بصفة دائمة حتى لا يمل جسدها العارى امامه طوال اليوم.

والرجل مطالب بأن يكون نظيفاً طيب الرائحة مهتماً لزوجته وكأنه عاشق لها يفصح لها عن حبه وحنانه ويحتويها بنظراته وذراعيه — لا ينظر اليها باحتقار أو ازدراء إن طلبت منه مالاً أو اشارت الى رغبته في المعاشرة .. فتلك حقوق لها — فإن كان الرجل على غير استعداد لذلك كله .. اعتذر لها فى رقه وجمالها بكلمة حانية ووعدا بتلبية طلباتها فى القريب العاجل.

٧ - إذا مرضت الزوجة كان على الزوج ان يسرع بعرضها على الطبيب المختص لأن المرض يعد في ذاته محنة قاسية لمن يصاب به - وهو مختبر واقعى لتضحيات الطرف الثانى - فإذا عزت هذه التضحية أو تخلى الطرف الآخر عنها كان ذلك ايذاناً باغلاق القلوب وحلول الكراهية.

وإذا مرض الزوج فإن الزوجة هى اولى للناس برعايته تقوم على فراشه حانية عليه مليبة لأوامر الطبيب دون سخط أو تبرم.

٨ - ان كثيراً من الرجال يمارسون مع زوجاتهم الجنس بطريقة حيوانية لا أثر فيها للحنان أو لأية لمسة عاطفية، وبعد ان يشبع الرجل رغبته وقد لا يستغرق ذلك أكثر من دقائق معدودة يترك زوجته تنعى حظها، أولاً .. لأن الطريقة الحيوانية تدفع المرأة إلى كراهية الجنس أو اشباع رغباتها مع رجل آخر يكون أكثر حناناً.. لأن ترك المرأة مهملة بعد أن يشبع الرجل رغباته هو صورة من صور الاحتقار لها والانانية المفرطة عند الزوج، ومن ثم يجب أن تكون ممارسة الجنس بطريقة هانية مهذبة يعطى كل طرف للأخر كل ما لديه أولاً من عاطفة المحبة والحنان، وثانياً من مفاتن الجنس وفحولة الرجل.

٩ - ان الغيرة نهج طبيعى مطلوب، والشك تصرف مرضى قاتل فلنكن الغيره بحساب دقيق حتى لا تتحول إلى الشك المدمر.

١٠ - ارجو ان يعلم كل الرجال ان الزواج من امرأة ثانية أو ثالثة ليس حلاً لأية مشكلات فى بيته بل هو اضافة لمشكلات أخرى قد تدمر البيت والابناء ثم تدمره هو نفسه ومهما كان من ثرائه - فلن يستطيع تحمل مشاكل امرأتين أو ثلاث يتنافسن عليه .. ليس هباً فيه بل تحدياً وانانية لكل واحدة منهن - فضلاً عن ان التعدد قد يشرذم ابناءه أو يجعل أقرب

الناس لبعضهم (الاخوة من أمهات عديدات) اعداء يتربص كل منهم
سقطه من الآخر فضلاً عما يصاحب ذلك من كراهية لابيهم.

١١ - ان الاهل وخاصة ام الزوج وأم الزوجة قد يؤدي سلوكهم الى دمار
الحياة الزوجية لابنائهم، وفي تقديرنا لا يجوز تدخل الأهل فى العلاقة
الزوجية إلا حين لا يستطيع الأبناء مواجهة مشاكلهم الجسيمة.

الأسرة في القرآن

للأسرة روابط قرآنية أراد الله أن يضبط حركتها فيبين احكامها ونظم

رباطها من خلال آيات عديدة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

١ - ان جوهر العلاقة بين الزوجين هو المودة والرحمة " فقال تعالى "

" ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة
ورحمة " سورة الروم الآية ٢١

" خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها "

٢ - للمرأة حقوق لدى زوجها وعليها واجبات - قال تعالى :

أ - " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة "
البقرة ٢٢٨

ب - " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما
أنفقوا من أموالهم " النساء ٣٤

ج - " فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله " النساء ٣٤

د - " وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن " النور ٣١
هـ - " والذين هم لفروجهم حافظون - إلا على أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون
سورة " المؤمنون " الآية ٥، ٦، ٧.

و- " ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على
جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو أباؤهن أو
أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو أخوانهن أو بنى أخوانهن أو بنى
أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت إيمانهن أو التابعين غير أولى
الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء

ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله
 جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون " النور ٣١ .
 " فانكحوهن بإذن أهلهن وءاتوهن أجورهن بالمعروف (أى المهر)
 محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان " النساء ٢٥ .
 " واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن
 فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً " النساء ٣٤
 " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " البقرة ٢٢٩
 " وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف
 ولا تمسكوهن ضرراً لتعتكوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه " البقرة ٢٣١
 " وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين " البقرة ٢٤١

* المرأة فى القرآن

١ - الرضاعة - قال تعالى :

" والوالدات يرضعن اولادهن حولين (سنتين) كاملين لمن أراد ان
 يتم الرضاعة " البقرة (٢٣٣)
 وفى الحمل " حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله (أى
 فطامه) ثلاثون شهراً " الاحقاف ١٥
 " حملته أمه وهنا على وهن (أى ضعفا على ضعف) وفصاله فى
 عامين " لقمان ١٤

٢ - وفى الميراث - للذكر نصيبان وللأنثى نصيب واحد

" يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " النساء ١١

٣ - وفى الشهادة - نصابها رجلان أو رجل وامرأتان فلا شهادة لامرأة
 واحدة - فنصاب المرأة فى الشهادة نصف نصاب الرجل.

قال تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل إحداهما فتنگر إحداهما الأخرى " البقرة ٢٨٢ .

٤ - والمرأة ذات كيد عظيم بينما كيد الشيطان ضعيف

قال تعالى : " إن كيدكن عظيم " يوسف ٢٨

وفى سورة النساء (٧٦) " إن كيد الشيطان كان ضعيفا "

٥ - الحوار مع المرأة من خلف حجاب

قال تعالى : " وإذا سألتهم من متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم

أظهر لقلوبكم وقلوبهن " الأحزاب ٥٣

٦ - وإذا كان لابد من الحوار فيجب ان يكون على استحياء

قال تعالى : " فجاءه إحداهما تمشى على استحياء قالت إن أبى يدعوك

ليجزيك أجر ما سقيت لنا " القصص ٢٥

٧ - وفى قصة ابنة شعيب .. طلبت الفتاة من أبيها ان يستأجر لهم موسى

للسقاية رغم انه سيسكن لديهم - ويبدو ان موسى هُذب انتباه الأختين

فرغبا فى الاقتران به إذ جاء فى قوله تعالى : " فالتت إحداهما يا أبت

استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين " القصص ٢٦

٨ - ولأب أن يعرض على الرجل ان يتزوج من ابنته :

قال تعالى : " على لسان شعيب " قال انى اريد ان انكحك احدى ابنتى

هاتين " القصص ٢٧

٩ - والمهر يجوز ان يكون أداء عمل

قال تعالى - امتداد للآية السابقة " على ان تأجرنى ثمانى حجج فإن

اتممت عشرا فمن عندك "

١٠ - والمرأة مصدر لإثارة الشهوات

قال تعالى : " زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين "

ال عمران ١٤

أما الزينة فهى المال والبنون " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " الكهف ٤٦

الفصل الثاني

التفريق بين الزوجين

شرع الإسلام الطلاق ليكون خاتمة لحياة استمر فيها لهيب الشقاق والخلاف بين الزوجين وتأججت فيها نار الكراهية والبغض والتنافر ومن ثم لا تكون ثمة فائدة من بقاء الزوجين في ضغينة قاتلة وبغض مرير قد يدفع بأحدهما إلى الاعتداء على الآخر فتحدث الكارثة، ولئن كان للطلاق آثاره السيئة الجسيمة بالنسبة للطرفين وخاصة الزوجة والأولاد إلا أن بقاء الزوجية في حالة كره شديد قد يؤثر بشكل أكثر خطورة على حياة كل منهما وحياة أولادهما فيكون الضرر أكثر فداحة بما يستوجب التفريق بينهما .

والقرآن يحض الطرفين على الإمساك بالمعروف أو التسريح بإحسان بل إنه يدعو الرجال إلى الصبر على الكراهية وقد قال تعالى (وعاشروهن بالمعروف فبن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) " النساء ١٩ .

وشرع القرآن إرسال الحكامين فقال " وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما " النساء ٣٥ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما بال أقوام يلعبون بحدود الله يقول أحدهم قد طلقتك قد راجعتك "

* من الذى يملك حق الطلاق

الأصل ان الرجل فى الشريعة الاسلامية هو الذى يملك حق توقيع الطلاق بإرادته المنفردة ولم تمنح الشريعة هذا الحق للزوجة، وقد انتقد المستشرقون هذا الجانب من القرآن إذ رأوا فيه تمييزاً للرجل على المرأة، وحقيقة الأمر أن الأدبان جميعها تميز الرجل عن المرأة وترى فى الرجل الانسان القادر على ضبط عواطفه واحاسيسه وتقدير عواقب الامور بميزان

دقيق وان المرأة جياشه العواطف ملتهبه الأحاسيس وأن هذه الطاقة الكامنة فيها قد تؤدي بها الى سلوك قد يلحق الضرر بنفسها وعائلتها مما يجعلها تندم بعد ان تهدأ عواطفها وأحاسيسها.

غير ان هذا النظر ليس على اطلاقه فكم من الرجال من تجرد من الملكات الضابطة في نفسه إلا ان الأمر لا يؤخذ على الاستثناء وانما يكون التشريع موافقاً لما هو عليه في الاغلبه من الناس.

* المرأة تملك حق طلب الخلع والتطليق

ولم يجرّد الشارع المرأة من حق التفريق ولكنه لم يعقده بإرادتها الحرة بل عقده بيد ولى الأمر أى القاضى حتى يكون رقيباً على عواطفها ومعاوناً لها فى تقدير عواقبه.

ففتح لها أيضاً ان تشترط فى عقد الزواج حق تطليقها لزوجها بإرادتها الحرة وخول لها حق طلب الخلع من زوجها لمجرد كراهيتها له وبغضها الحياة معه وخشيتها الا تقيم حدود الله وهى على ذمته وعلى القاضى ان يجيبها الى طلبها إذا ردت له المهر الذى منحه اياها كما أجاز للمرأة حق طلب التطليق لأسباب عديدة ومنها أنها تضار من إيذاء زوجها فى نفسها أو مالها أو كان فى الزوج عيب مستحکم أو عجز عن الاتفاق عليها أو غاب عنها مدة معلومة.

* طلب التطليق بسبب الزواج بأخرى

نص المشرع فى قانون الاحوال الشخصية على حق المرأة فى طلب التطليق إذا تزوج عليها زوجها وتسبب لها هذا الزواج فى أضرار مادية أو نفسية ما لم ترض به وتقبله ان علمت به، على ان تستعمل حقها خلال سنة من علمها بالزواج الثانى.

* توثيق الطلاق

ولأن للطلاق آثار بالغة ومن أهمها التوارث بين الطرفين حيث لا تراث المطلقة إذا انتهت عنها فضلاً عن حرمة الاجتماع بينهما بمجرد انتهاء العدة أو إذا كان الطلاق بائناً فقد ألزم المشرع المطلق أن يوثق أشهاد طلاقه لدى المأذون وتترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج على مطلقة فلا تترتب الآثار من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به.

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق إذا حضرت توثيقه لدى المأذون فإذا لم تحضر وجب إعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر على أن يكون الإعلان لشخصها وعلى الموثق (المأذون) أن يسلم نسخة من إشهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها وقد فرض المشرع عقوبة على المطلق إذا ادلى ببيانات غير صحيحة عن مطلقة وفرض عقوبة على الموثق إذا أدخل بالتزاماته.

* ألفاظ الطلاق

يقع الطلاق بلفظ الثلاث، طلقة واحدة كذلك الطلاق المتكرر في وقت واحد كأن يقول لها (أنت طالق طالق طالق) يقع أيضاً طلاقه واحدة، ولا يقع طلاق المجنون أو السكران أو الصبي الذي لم يصل إلى درجة البلوغ ولا طلاق المكره الذي هدده شخص آخر بالقتل أو اتلاف عضو منه أو ما شابه ذلك دون قدرته على دفع هذا العدوان.

وفي تفصيل ذلك :

قال أحمد – ان الطلاق يقع سواء نواه المطلق أم لم ينوه طالما كان اللفظ صريحاً وإذا قال لها غاضباً أنت حرة واني أطلقك فإن ذلك يجعل

الطلاق واقعاً، والبعض قال ان الطلاق يقع متى اتجهت نيته الى ذلك وقال آخرون يقع الطلاق بغير نية.

وعند غالبية الفقه إن صريح لفظ الطلاق لا يحتاج إلى نية ويقع بغير البحث عن قصد، وسواء قصد المرح أو الجد في ايقاع الطلاق فإنه يقع لقول النبي (ص) ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة – رواه ابو داود والترمذى – والبعض ذهب الى ان لفظ الفراق والسراح (التسريح) يماثل لفظ الطلاق ويكون بمنزلة الكناية عن الطلاق فيحتاج الى نية الطلاق عند القول لوقوعه.

* الاكراه فى الطلاق

ان طلاق المكره لا يقع وروى عن عمر وعلى إلا ان ابا قلابه وأبا حنيفة وصاحبيه والنخعى والشعبى قالوا انه يقع لانه طلاق من مكلف فى محل يملكه فينفذ كطلاق غير المكره.

وفى حديث نبوى " ان الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " رواه ابن ماجه وعن عائشه ان النبى (ص) قال لا طلاق فى اغلاق " – واجمع العلماء ان الاغلاق يعنى الاكراه وقال ابن دريد الاغلاق هو الاكراه لأنه إذا اكرهه انطلق عليه رأيه، ويدخل فى هذا المعنى – المجنون فلا يقع طلاقه – ويكون مكرهاً متى نال شيئاً من العذاب كالضرب والخنق والغط فى الماء.

* الطلاق الرجعى - والطلاق البائن

الطلاق الرجعى هو الذى يكون للزوج بعده حق مراجعة زوجته وإعادتها الى عصمته دون حاجة الى قبول منها أو إبرام عقد زواج جديد.

والحالات التي يكون فيها الطلاق رجعياً هي :

١ - اذا كان الطلاق الأول أو الثاني . أما اذا كان الطلاق هو الثالث فإنه يكون بانئناً بينونة كبرى اي لا تحل له إلا بعد ان تتزوج رجلاً آخر ويطلقها ثم تقبل الزواج بمطلقها الاول.

٢ - الطلاق الذي توقعه المحكمة بسبب عدم الانفاق على الزوجة.

٣ - الطلاق بسبب الإيلاء. اذ ورد في القرآن الكريم فى سورة البقرة آية (٢٢٦) ما يلى ((للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم)) .

وصورته ان يحلف الرجل ألا يعاشر زوجته جنسياً مطلقاً أو أكثر من اربعة أشهر فإذا حدث الإيلاء فإن نهاية مدته هي اربعة اشهر وللزوجة ان تطالب المعاشرة الجنسية بعدها، فإذا طلقها بسبب الإيلاء فإنه يكون له ان يراجع زوجته.

أما الطلاق قبل الدخول الحقيقي، والطلاق على مال، والطلاق المكمل للثلاث، والطلاق الذى توقعه المحكمة لغير سبب عدم الانفاق فكل هذه الحالات يكون فيها الطلاق بانئناً وتكون البينونة الكبرى فى المكمل للثلاث حيث لا تحل المرأة إلا بعد ان تتكح زوجاً آخر، أما باقى الحالات السالفة فيكون الطلاق بانئناً بينونة صغرى وهو ما يعنى ان المرأة لا تعود الى المطلق إلا بمهر وعقد جديد سواء كان ذلك فى العدة أو بعدها.

ومن جماع ما تقدم يبين ان الطلاق الرجعى لا يزيل الرابطة الزوجية الى ان تنتهى عدة المطلقة فترث المرأة أثناء العدة لو مات زوجها.

* البينونة الكبرى

قلنا ان الطلاق المكمل للثلاث يعتبر طلاقاً بانئناً بينونة كبرى أى ان المطلقة لا تحل لمطلقها إلا بعد ان تتزوج من آخر ثم يدخل بها ويطلقها

بمحض ارادته أو تختلع منه لأن الخلع طلاق أيضاً أو يتوفى عنها وتنتهى عدتها سواء بالحیضات الثلاث أو بوضع الحمل أو الأشهر حسب حالتها. فإذا اتفق المطلق الأول والزوج الثانى على ان يكون هذا الأخير مجرد محل وان يطلقها بعد زواجه منها لتحل لزوجها الأول - فقد وصف الرسول (ص) هذا المحلل بأنه تیس ولعنه هو ومن اتفق معه ويكون العقد باطلاً فإذا لم يدخل بها الزوج الثانى لأى سبب من الأسباب ثم طلقها فلا تحل لمطلقها الاول ويبقى التحريم قائماً واستناداً الى ذلك فإن طلقت هذه المرأة قبل الدخول أو كان لها حق تطليق نفسها فى العقد فطلقت نفسها قبل الدخول أو استعصت على زوجها الثانى فلم تمكنه من نفسها أو انها اختلت به دون دخول حقیقى فإنها لا تحل لمطلقها الأول وتكون المعاشرة بينهما اثماً ومعصية - كذلك إذا توفى عنها زوجها قبل الدخول لا تحل للأول وعليها ان تتزوج مرة أخرى بمن يدخل بها ويحل بالطلاق البائن - صغرى أو كبرى - مؤخر الصداق ويمنع التوارث بين الزوجين إلا إذا كان الزوج فاراً من ميراثها بالطلاق فيرد عليه قصده.

* اخفاء الزوج الطلاق عن زوجته

إذا اخفى الزوج طلاقه لامراته عنها، فإن ذلك لا يؤثر فى بدء مدة العدة ولكن بالنسبة لحقوق الزوجة من نفقه أو ميراث فلا تترتب آثار الطلاق بالنسبة لها إلا من تاريخ علم المطلقة بطلاقها بمعنى ان الرجل إذا مات بعد ثلاثة أيام من تاريخ علم المرأة بالطلاق فإنها ترثه رغم ان الطلاق سبق للرجل ان أوقعه عليها منذ أكثر من ثلاثة أشهر. والرجعة قد تكون بالفعل فإذا عاشرها زوجها أثناء العدة كان ذلك بمثابة رجعة وكذلك تكون بالقول فيقول لها راجعتك لعصمتى، والطلاق

البائن يحرم الارث بين الزوجين خلال العدة ولكن الطلاق الرجعي لا يحرم الارث خلال هذه الفترة.

وكما ذكرنا ان الرجل المحلل الذي يتزوج المرأة المطلقة ثلاثاً إذا دخل بها اي يعاشرها جنسياً أو ان يأتي بفعل معها يعتبر دخولاً وكشفاً لعورتها ثم طلقها بمحض ارادته غير مكره على ذلك فإذا طلقها وانتهت عدتها كان لزوجها الأول أن يعقد عليها بعقد ومهر جديدين فإن كان مكرهاً على تطبيقها بطل الطلاق وبطلت اباحة العودة الى الزوج الأول.

* النية في الفاظ الطلاق وأسبابه

والطلاق يقع باللفظ الصريح المنجّر كأن يقول لها أنت طالق وهنا يقع الطلاق دون البحث عن نية المطلق ويقع باللفظ المضاف الى أجل كأن يقول لها أنت طالق غداً - فإن الطلاق يقع في الغد، أما اذا كان الطلاق معلقاً على شرط كأن يقول لها أنت طالق إذا خرجت من منزل الزوجية وذهبت الى الخياط فإذا كان يقصد ايقاع الطلاق فإن الطلاق يقع أما اذا كان قصده تهديدها وحملها على فعل شيء أو على تركه لا يقع الطلاق .

* الطلاق الشفوي

إذا طلق الرجل زوجته دون ان يثبت ذلك في وثيقة رسمية ثم انكر وكانت زوجته قد سمعت منه لفظ الطلاق - المكمل للثلاث أو شهد بذلك شاهدان عدلان فإن معظم الفقهاء قالوا لا يحل تمكينه من نفسها وعليها ان تفر منه وتمتنع عنه إذا ارادها وتفتدى منه ان قدرت - قال احمد لا يجوز ان تقيم معه وقال أيضاً تفتدى منه بما تقدر عليه فإن اجبرت على ذلك فلا تتزين له ولا تقربه وتهرب ان قدرت وهذا قول أكثر أهل العلم - قال جابر بن زيد وأبن سيرين نفر منه ما استطاعت وتفتدى منه وهذا رأى الثوري

وأبى حنيفه وأبى يوسف وقال مالك لا تترين له ولا تبدى شيئاً من شعرها ولا بصيبيها (أى يعاشرها جنسياً) الا وهى مكرهه وقال ابن قدامه انها تعتبر أجنبية عنه محرمة عليه فوجب عليها الامتناع والفرار منه كسائر الاجنبيات وقال أحمد إذا طلقها ثلاث فشهد عليه اربعة فإن وطئها (عاشرها) اقيم عليه الحد لانها صارت بالطلاق أجنبية فهى كسائر الاجنبيات بل أشد تحريماً بأنها محرمة وطئاً ونكاحاً وقال البعض انه إذا جحد طلاقها لا يقام عليه الحد لأن وطأه يكون بشبهه وهو رأى ضعيف أما إذا أقر بطلاقها ثلاث وعاشرها يعتبر زانياً.

وللزوجة ان تطلب التطلاق فى الحالات التالية :

١ - التطلاق لعدم الاتفاق، ويكون طلاقاً رجعيماً يوقعه القاضى اذا ثبت عدم اتفاق الزوج على زوجته.

ومن شروط هذه الدعوى امتناع الزوج عن الاتفاق على زوجته ولم يكن له مال ظاهر يمكن تنفيذ حكم النفقة عليه فإذا لم يقل انه معسر أو موسر طلق عليه القاضى وإذا ادعى العجز عن النفقة فإن لم يثبت طلاق القاضى، وان اثبتته أمهله القاضى مدة لا تزيد على شهر فان امتنع عن الاتفاق طلق عليه القاضى.

٢ - التطلاق لوجود عيب بالزوج - والعيب المقصود هو العيب المستحكم الذى لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه ولكن بعد زمن طويل ولا يمكنها الحياة معه دون ضرر كالجنون أو مرض الجذام أو البرص أو عيب جنسى لا يستطيع معه الرجل اتيان زوجته ومعاشرتها جنسياً كالعنة ولكن عدم امكانه الانجاب لا يعتبر عيباً وسواء وجد العيب قبل العقد أم بعده ولكن إذا كان العيب قبل العقد وعلمت به ورضيت بالزواج فلا يجوز لها طلب

التفريق لهذا السبب، والطلاق الذى يوقعه القاضى بائن بينونة صغرى اى لا يجوز للرجل ان يراجعها إلا بموافقتها وبعقد ومهر جديدين.

٣ - التطلاق بسبب الضرر وسوء العشرة الذى يضر بالزوجة فإذا اثبتت الزوجة ذلك وكان الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها فإنه يجوز ان تطلب من القاضى التطلاق ويطلقها القاضى اذا عجز عن الاصلاح بينهما عن طريق حكمين من الامل - قال تعالى : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من اهلها ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما) " النساء ٣٥ " ويستوى ان يكون الضرر الذى يصيب الزوجة مادياً كالضرب الذى يتجاوز حق التأديب ولو بغير آثار ظاهرة أو يكون نفسياً كالاهانة والسب والقذف فى حق الزوجة أو أهلها القريبين منها.

٤ - التطلاق بسبب غيبة الزوج - ويشترط فى طلب الطلاق ان يغيب الزوج عن زوجته سنة كاملة فأكثر بلا عذر مقبول ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه إذا تضررت الزوجة من هذا الغياب - وعلى القاضى ان يرسل إذاراً للزوج بالحضور ليقيم مع زوجته ان كان له عنوان معروف.

والطلاق بسبب الغيبة بائن بينونة صغرى اى يجوز ان تعود اليه الزوجة بمهر وعقد جديدين.

وللزوجة طلب الطلاق اذا حكم على زوجها بعقوبة الحبس ثلاث سنوات فأكثر وتطلب الطلاق بعد مضى سنة من حبسه ولو كان له مال

تستطيع الاتفاق منه، ويشترط ان يكون الحكم بحسه نهائياً ويكون الطلاق بائناً بينونة صغرى. أما زوجة المعتقل فلا يجوز لها طلب التطليق.

*** التطليق أثناء الاعتراض على اذار الطاعة**

[التطليق لاستحكام الخلاف بين الطرفين]

إذا امتعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتعه إذا دعاها الزوج للعودة إلى منزل الزوجية ولم تعد إليه، وللزوجة الاعتراض على اذار الطاعة وفي أثناء الاعتراض يكون لأحد الزوجين ان يطلب من المحكمة التدخل لإنهاء النزاع صلحاً فإن تبين للمحكمة ان الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التطليق، أوقعت المحكمة الطلاق.

وهذا السبب يختلف عن التطليق بسبب الضرر.

الْخُلْعُ

هو نظام للتطليق مصدره الشريعة الاسلامية تطلبه الزوجة مقابل مال تدفعه لزوجها او ترد عليه المهر الذى اعطاه لها والاصل ان الخلع يتم بإتفاق الطرفين، غير ان قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ٢٠٠٠ خول للقاضى سلطة التطليق فى حالة طلب الزوجة الخلع من زوجها مقابل أن ترد له المهر الذى اعطاه لها وتتنازل عن جميع حقوقها الزوجية وهى مؤخر الصداق / نفقه العدة / نفقة المتعة، اما حقوق اولادها كنفقاتهم فلا تدخل ضمن حقوقها الشخصية ولا يجوز ان تتنازل عنها، كذلك فإن ما قدم لها الزوج من هدايا قبل أو بعد الدخول لا يرد إلا إذا اعتبرت جزءاً من مقدم المهر وهو ما يجب اثباته من الزوج، كذلك لا ترد أعيان جهازها لأن الفرض أن هذه الأعيان ملكها وأن يد الزوج أمينة عليها ومن أهم شروط طلب الخلع أن تقر المرأة أنها بغضت الحياة مع زوجها وأنها تخاف الا تقيم حدود الله، وعلى القاضى أن يجيبها الى الخلع دون أن يطلب منها أن تثبت اى ضرر وقع منه او ان تصح عن اسباب بغضها له.

وتطليق القاضى فى الخلع هو طلاق بائن وفى القرآن الكريم (فلا جناح عليها فيما افتدت به) " البقرة ٢٢٩ " اى لا اثم على المرأة أو الرجل فيما قدمته الزوجة لزوجها لاجراء الخلع .

ونظراً لأهمية الخلع لكل من الزوجين فسوف نشير إلى النصوص الخاصة به وتفسيرها حتى تكون بياناً للناس فيما وردت فيه :

" تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على ما يلى للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها وخلعت زوجها بالتنازل عن جميع

حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذي اعطاه لها، حكمت المحكمة بتطبيقها عليه".

" ولا تحكم المحكمة بالتطبيق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندبها لحكمين لموالة مساعى الصلح بينهما، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية بالمادة (١٨) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٩) من هذا القانون وبعد أن تقرر الزوجة صراحة انها تبغض الحياة الزوجية بينهما وتخشى ألا تقيم حدود الله بهذا البغض".

" ولا يصح أن يكون مقابل الخلع اسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو أى حق من حقوقهم".

" ويقع بالخلع في جميع الاحوال طلاق بائن ويكون الحكم في جميع الاحوال غير قابل للطعن عليه بأى طريقة من طرق الطعن".

* دليل مشروعية الخلع

الأول : القرآن الكريم

فيما ورد في سورة البقرة والتي سبق ذكرها في الآية ٢٢٩ وجاء بها " إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتكت به "

الثانى : السنة النبوية

فيما رواه البخارى عن بن عباس من أن جميلة بنت عبد الله امرأة ثابت بن قيس وكانت تبغضه وهو يحبها أتت رسول الله (ص) وقالت لن ثابت بن قيس ما اعتب عليه في خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر في الاسلام ما أطيقه بغضاً فقال لها الرسول (ص) : أتردين عليه حديقته (وكانت الحديقة هى مهرها) فقالت: نعم وزيادة فقال لها : أما الزيادة فلا وقال : ثابت إقبل الحديقة وطلقها تطليقه وهذا هو الخلع.

وقيل في شأن التنازع في مقدار المهر أنه يتعين تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ونرى أنه إذا كان معجل الصداق قد سمي في العقد فهو الواجب رده.

ولا يجوز للمحكمة الحكم بالخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين فإن كان لهما ولد عرضت الصلح مرتين وإن عجزت عن الصلح حكمت بتطليق المرأة طلقه بانته بمعنى أنه لا يجوز له أن يراجعها بعد الحكم بالخلع وإنما له أن يتزوجها من جديد إذا قبلت ويكون ذلك بعد ومهر جديدين أما إذا كان الخلع مكملاً للطلاقات الثلاث فإنه لا يجوز لهما أن يتزوجا مرة أخرى إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر ويدخل بها. ثم ينقضى هذا الزواج بالطلاق أو الوفاة وتنقضى عدتها وتقبل هي الزواج منه ويحررا عقداً جديداً بمهر جديد.

ويلاحظ أن اللجوء إلى الخلع هو أمر أكثر سهولة على المرأة التي تريد ترك زوجها فهي لا تلزم بإثبات أى ضرر وقع عليها أو أى عيب فيه - فضلاً عن أن هذا الحكم غير قابل للطعن فيه إلا أنها تفقد حقوقها المالية لدى زوجها المخلوع.

وفي تقديرنا أنه إذا صدر الحكم ضد الزوجة فإن لها أن تقيم دعوى أخرى جديدة صحيحة إذ أنه لا يتصور رفض دعوى الخلع إلا لسببين:

الأول : ألا ترد له مقدم الصداق الذي أعطاه لها سواء عن طريق الخطأ في الإجراءات أو بسبب عدم استطاعتها رد المبلغ الذي أثبتته الزوج.
الثاني : ألا تذكر في صحيفة الدعوى أو مذكراتها أنها تخشى ألا تقيم حدود الله مع بغضها الحياة مع زوجها.

وفي الأمرين يجوز أن تعيد الزوجة طلب الخلع بإجراءات صحيحة بعد استكمال ما غاب في الإجراءات الأولى لأن الاصل ألا يحكم برفض

الدعوى وإنما بعدم قبولها بحالتها بسبب نقص أو عدم صحة بعض الإجراءات.

والخلع لا صلة له بما يكون لأى طرف من حقوق مالية خارج نطاق الحقوق الشخصية كالقرض أو الوديعة أو غيرها. ولا يترتب على الخلع أى مساس بحقوق الصغار سواء في الحضانة أو النفقة.

فلا تأثير للخلع على حضانة الصغار ولا على نفقتهم فالأم لها حضانة صغارها حتى السن القانونية ونفقتهم واجبة على أبيهم، كما أن للأم أن تحصل على أجر حضانة من الأب، لأن أجر الحضانة لا يسقط بالخلع وللاب رؤية أولاده وله ضمهم في حالة بلوغهم السن القانونية وتشمل نفقة الاولاد المسكن والمأكل والملبس ومصروفات الدراسة والعلاج طبقاً لحالة الاب يسراً أو عسراً.

وللمرأة أن تطالب الرجل بأعيان جهازها إذا كانت هي التي اشترته من مالها وحملته إلى بيت الزوجية.

كما تلتزم المرأة المختلعة أن تعتد لمدة ثلاثة قروء (أى حيضات) من تاريخ الحكم بالتنطلق بالخلع فلا يجوز لها أن تتزوج خلال هذه المدة حتى تتأكد من خلو الرحم، فإذا كانت حبلى، فإن عدتها تتراخى حتى وضع الحمل وينسب المولود إلى المطلق متى وضعته في حدود سنة من تاريخ توقيع الخلع.

وبالنسبة للميراث فإنه يشترط للتوارث بين الزوجين أن يكون الزواج قائماً بعقد شرعى صحيح سواء حصل دخول أم لم يحصل، ويعتبر العقد قائماً للمعتدة من طلاق رجعى، وكذلك المطلقة طلاقاً بائناً إذا طلقها الزوج في مرض موته ثم مات خلال المرض في أثناء عدتها .. ولكن إذا طلقت خلعاً فإن الزوج - لم يوقع الطلاق بنفسه - وهى راضية بالخلع فلا تقوم

نظرية التهرب من نظام المواريث في حق الزوج ومن ثم فان المطلقة خلعاً لا ترث ولو مات الرجل في عدتها أما إذا مات أحد الطرفين أثناء نظر دعوى الخلع وأقبل الحكم فيها، فيجرى التوارث بينهما طبقاً للنصيب الشرعي لكل منهما.

ويسرى نظام الخلع على المسلمين وغير المسلمين المختلفي ديانة أو ملة أو طائفة فإذا تزوج مسلم من مسيحية كان لها أن تطالب بخلعه طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية كذلك إذا كان الزوجان قد اختلفا ملة أو طائفة كأن يتزوج كاثوليكي من أرثوذكسية أو بروتستانتينية أو كان احدهما مختلفا في الطائفة عن الآخر ففي هذا الصدد تسرى أحكام الشريعة الاسلامية على التفريق بين الطرفين ومنه نظام الخلع طبقاً لنص المادة الثالثة فقرة (٢) من القانون ١ لسنة ٢٠٠٠ باعتبارها الشريعة العامة ولا يقال إن الشرائع المسيحية لا تعرف نظام الخلع لأن هذا النظام لا يدعو أن يكون صورة من صور التطلق ولكن بشروط خاصة وإذا كانت هذه الشرائع لا تعتبر المهر شرطاً في العقد ولم يكن الزوج قد أوفى لزوجته بمهر ما فإن المحكمة لا يجوز أن تطالبها بدفع مال لزوجها في دعوى الخلع. ولا يسرى هذا النظام على الكاثوليك الذين لا يأخذون بمبدأ الطلاق.

وللمرأة أن ترفع دعوى الخلع وترفع دعوى التطلق لأن لكل منها أسباباً وإجراءات تختلف عن الأخرى ولها أن تترك إحدى الدعويين إلى الدعوى الأخرى، فإذا صدر حكم بالخلع أولاً يجب الحكم في دعوى الطلاق بإنتهائها لأن من شروط دعوى التطلق أن تكون المرأة زوجة وهي لم تعد كذلك بحكم الخلع النهائي أما إذا صدر حكم ابتدائي في دعوى التطلق أولاً تعين على المحكمة التي تنتظر دعوى الخلع أن توقف الدعوى إلى أن يحكم نهائياً في دعوى التطلق — فإذا حكم نهائياً بالتطلق اعتبرت دعوى الخلع

منتبهة أما إذا صدر حكم برفض دعوى التطلاق فإن دعوى الخلع تستأنف سيرها الطبيعي بعد الغاء وقفها. وإذا طلق الرجل زوجته أثناء نظر الدعوى وكانت طلقه أولى أو ثانية رجعية فلا تنتهي دعوى الخلع إلا بعد فوات مدة العدة أما إذا كانت الطلقة بانته كان تكون على الإبراء أو مكملة للثلاث فإن دعوى الخلع تنتهي لأن المرأة لم تعد زوجة للمطلق.

الإيلاء

نكر في القرآن الكريم قوله (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم) " البقرة ٢٢٦ ". وكان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية صورته ان يحلف الرجل ألا يعاشر زوجته جنسياً مطلقاً أو اكثر من أربعة أشهر وللزوجة أن تطلب المعاشرة الزوجية إذا حدث الحلف بالإيلاء لأن نهاية مدته يجب ألا تزيد على أربعة أشهر.

الظهار

ورد في شأنه قول الله تعالى ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا)) "سورة المجادلة ٣" ومعناه ان يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي اى محرمة عليه ولا يريد جماعها وهو ليس طلاقاً ولكنه قسم ولكي يتحرر من هذا القسم فإن على الرجل ان يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً قبل ان يتماسا ".
٤

رأينا في تعدد الزوجات والطلاق

في حقيقة الأمر أن الأديان قد اتفقت على أن المرأة مخلوق من الدرجة الثانية أي بعد الرجل ففي اليهودية فإن المرأة إذا ولدت ذكراً فإنها تطهر بعد أربعين يوماً وإذا ولدت أنثى فإنها تطهر بعد ثمانين يوماً بمعنى ان دم الأنثى يبقى نجساً مده مضاعفة لنجاسة دم الذكر، كما أن المرأة في الديانة اليهودية عامل أساسي للغواية وارتكاب الإثم فضلاً عن انها متعة للرجل اذ أبيع في اليهودية تعدد الزوجات كما أن الطلاق بيد الرجل وقد تزوج داوود وغيره من اليهود عشرات النساء.

وفي المسيحية شرع المسيح للأسرة قانون تحريم الطلاق إلا لعلة الزنى ولم يتكلم الانجيل عن تعدد الزوجات فكان مباحاً كما في الشريعة اليهودية ولكنه حُرّم في المسيحية بعد ذلك وقد يكون في ظاهر هذه القوانين محاولة جادة للعمل على استقرار الأسرة ولكنها في الحقيقة باتت قهراً ظالماً للجنسين حيث يفرض على كل منهما ان يبقى مع الآخر مهما كانت الخلافات أو مشاعر البغض والكراهية بينهما ولم تستطع المجتمعات الأوروبية المسيحية وأغلبها من الكاثوليك الراضين لمبدأ الطلاق لم تستطع هذه المجتمعات ان تسير على قوانين المسيح فأباحت الطلاق ونودي في ألمانيا عقب الحرب العالمية بسن تشريع يبيح تعدد الزوجات وقد نظر بولص الرسول إلى المرأة كأنما هي شيطان تتأى بالرجل عن صلته بالله إذ نصح بولص من لم يتزوج بأن يظل بغير زواج بما يعنى أن دور المرأة في الحياة هو دور هامشي لا قيمة له.

وفي منطق الكنيسة الارثوذكسية الشرقية ألا تسمح بالطلاق إلا لعلة الزنى ومن ثم تلجأ بعض الزوجات إما إلى اعتناق الاسلام للتخلص من

الزواج أو إلى المحكمة لتوقيع الطلاق المدنى ولكن الكنيسة لا تسمح للمطلقة بالزواج وتتركها تتعى حظها مع ما يستجلبه الحرمان من مآثم وحرمان.

وفى الإسلام وقد اعتبرت شرائع تعدد الزوجات والطلاق المنفرد بإرادة الرجل وقواعد الميراث التى لا تساوى بين الرجل والمرأة ومك اليمين وعدم استحقاق المرأة لنصاب الشهادة وفرض الحجاب عليها اعتبرت هذه الشرائع فى نظر المستشرقين والمفكرين معاول لهدم كرامة المرأة وقتل شخصيتها بما فتح الأبواب على مصارعها للخلافات الحادة بين الرجل والمرأة حيث ان كلاً منهما يتمسك بحقه فى الحياة الكريمة بينما يكون الطرف الآخر على نقيض ذلك لا يهتم أن يظلم أو يقهر أو يفترى ولقد أدى تعدد الزوجات الى دمار شامل للأسرة المصرية حيث يصير أبناء الرجل الواحد أخوة أعداء لأن كلاً منهم يرتبط مع أمه برباط الحب الوثيق بينما ترتبط هذه الأم مع غيرها من الزوجات برباط العداوة والبغضاء والانتقام وفى غالب الأحيان لا يقدم الرجل على الزواج من ثانية أو رابعة أو حتى عاشرة من أجل ضرورة أقتضتها ظروف الجأته الى ذلك بل من أجل رغبة جنسية لم تشبعها امرأة واحدة وقد لا تشبعها عشرات النساء. وكثيراً ما يترتب على تعدد الزوجات فتح المجال للطلاق أو طلب للتطليق وإذا تصورنا أنه يمكن للرجل أن يطلق متى يشاء ووقت ما يشاء غير عابئ بحقوق زوجة ظلت معه سنين عدداً ولا بمستقبل أولاد أفرغهم فى لحظة ضعف ونشوة فجاءوا إلى الحياة ينعون حظهم كما تتعى الزوجات المطلقات حظوظهن من الحياة مستقبله المرارة والألم والمصاعب الجمة تارة فى اللهث خلف مطلقها لينقدها شيئاً من النفقة ومصاريق أولاده وتارة فى البحث عن منفذ آخر لتقييم أودها لتتمكن من الذود عن فراخها.

ونحن نرى الآن كم تتعذب الاسر بنظام تعدد الزوجات والطلاق المنفرد للرجل ومن يشك فى ذلك يذهب إلى محاكم الأحوال الشخصية حيث يرى فيها ما يعذب ضميره ويقض مضجعه فإذا تصور ان ذلك قد يلحق بإبنته فإن الامر يكون بالغ القسوة والشدة ونحن لا نريد ان نذهب بعيداً رغم ان القرآن يجيز تعدد الزوجات والطلاق المنفرد بإرادة الرجل إلا أن النبى عليه الصلاة والسلام رفض تطبيق هذا المبدأ على ابنته فاطمة عندما أراد على بن أبى طالب أن يتزوج عليها ومن ثم يتعين ان ننظر نظرة أخرى إلى مسائل الزواج والطلاق وأن نقول أن ما فرض على المسلمين فى بداية الاسلام ليس متعيناً فرضة الآن بكل تفاصيله الفقهية وإنما نبقى الاساس والجوهر ونحده بحدود ونقيم عليه أسواراً ونضبطه بضابط مصلحة الاسرة مع اباحة التغيير والتعديل فى القواعد الزمنية أى التى تتغير بمرور الوقت ومن جيل إلى جيل قبل أن تترك الأمر لتحكمنا قواعد جامدة تضر ولا تصلح توقف الحياة وتغرس التخلف فى عقول البشر.

كما أضيف انه قد أن الأوان لإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية لكل المواطنين دون تفرقة بسبب اختلاف الأديان والعقائد.

* جواز الاشرط فى عقد الزواج

عدم الاقتران بزوجة ثانية

أجاز المشرع فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ - ١٩٨٥ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين فى المادة ١١ / مكرر أن تشترط الزوجة على زوجها فى العقد عدم الزواج عليها بأخرى وهو من الشروط المقبولة شرعاً ويستند إلى حديث للنبى عليه الصلاة والسلام بوجوب اتباع الشروط فى مسائل النكاح غير أن هذا الشرط لا يعنى

حرمان الزوج فى حق منحه إياه الشريعة وهو الزواج بامرأة أخرى وإنما يعنى أنه إذا تزوج رجل بامرأة ثانية فللزوجة الأولى أن تطلب التطلق دون حاجة لإثبات ضرر لحق بها فى الزواج الثانى.

حقوق المطلقة

[نفقة العدة - نفقة المتعة - أجر الحضانة - مؤخر المهر]

للمطلقة نفقة عدة - إذا كان الطلاق رجعياً أو بائناً وتقدر بنفقة ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق إذا كانت المطلقة قد رأت الحيض ثلاث مرات أما إذا قالت انها لم تر الحيض ثلاث مرات وحلفت اليمين على ذلك فإن النفقة تقدر بسنة من تاريخ الطلاق.

نفقة المتعة - إذا كان الطلاق بغير رضاها ولا بسبب من قبلها فلها نفقة متعة تقدر بنفقة سنتين حتى خمس سنوات بالاضافة إلى نفقة العدة - أما إذا طلبت هى الطلاق فلا متعة لها إلا إذا كان الزوج قد دفعها إلى طلب الطلاق باخلاقه وتصرفاته غير السوية.

كذلك لو ان الزوج طلق زوجته وكانت هى التى دفعته الى ذلك باخلاقها وطباعها السيئة فلا يكون لها نفقة متعة.

وللمطلقة أجر حضانة - إذا كانت حاضنة لأولادها وللصغار من أببهم نفقة حضانة وتشمل الكسوه والمسكن والمأكل ومصاريف العلاج والدراسة.

وللمطلقة أن تحصل على اعيان جهازها التى اودعتها منزل الزوجية عند الزواج.

كذلك إذا كان الزوج لم يكن ينفق عليها خلال مدة الزوجية فلها ان تطالبه بنفقة لا تزيد عن سنة وتسمى نفقة الزوجية.

وللمطلقة ان تحصل على مؤخر صداقها أو المؤجل من المهر.

حقوق الأولاد [ثبوت النسب]

من الآثار الهامة فى العلاقة الزوجية حقوق الأولاد بل ان هذه الحقوق تعتبر أهم أثر فى هذه العلاقة فأمر الشارع الاسلامى بانتساب هؤلاء الأبناء إلى آبائهم وجعل للنسب سبباً واضحاً هو اتصال الرجل بالمرأة عن طريق الزواج فقال النبى (ص) " الولد للفراش وللعاهر الحجر " ومفاد ذلك ان الولد الذى يأتى من ثمره زواج صحيح يُنسب إلى أبيه ولكن إذا تجرد الإثنان من اى علاقة زوجية وأنت المرأة بولد فلا يجوز نسبه الى شخص ما.

وشدد النبى (ص) على عدم جحد الأب لأبنائه فقال فى الحديث النبوى " أيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه أى يعلم انه ابنه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤوس القبائل " .

وللنسب أطراف ثلاثة الأب والأم والولد ومن حق الإبن ان يثبت نسبه إلى أبيه كما ان من حق الوالدين اثبات هذا النسب.

كما ان النسب يرتبط ارتباطاً كلياً بقدسية الزواج. ولأن الزواج نظام شرعه الله للعباد ومن ثم أصبح النسب أيضاً حقاً لله تعالى فلا يجوز تزييفه وتزويره. فقد اهتم المشرع الوضعى فى قوانين الاحوال الشخصية بدعوى النسب واستقر قضاء المحاكم على ان هذه الدعوى حق من حقوق الله تعالى وهى من الآثار الهامة لعقود الزواج سواء كانت رسمية أو عرفية بمعنى ان الزواج العرفى إذا أثمر ولداً وانكر الأب نسب ابنه اليه فإنه يجوز للأُم وللإبن رفع دعوى النسب لاثباته امام المحكمة وهذا كله رغم ان المشرع

الوضعي لا يعترف بالزواج العرفي ولا يرتب عليه ثمة آثار حقوقية كما هو الحال في الزواج الموثق.

غير ان هذه النظرة أدت الى توسعة المحاكم في اثبات النسب فذهبت الى انه اذا دار الامر بين ثبوت النسب ونفيه بأدله أو قرائن موزعه على الأمرين معاً أى الثبوت والنفي فإنه يرجح جانب الثبوت بل اضافت انه يغتفر فيه التناقض في الشهادة وتجوز فيه الشهادة بالتسامع، ويثبت النسب حتى ولو كان النكاح والوطء بشبهه.

وفي الابحاث التالية نوجز بعض النقاط الهامة بشأن النسب.

*مدة الحمل

اتفق الفقهاء على ان أقل مدة يولد فيها الجنين حياً هي مئة وثمانون يوماً أى ستة أشهر وقد استدلوا على ذلك بالآية الكريمة (ووصينا الإنسان بوالديه احسانا حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) الآية ١٥ " من سورة الاحقاف مع الآية التالية (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) بمعنى ان الحمل والفصال " الفطام " الوارد في الآية الأولى ثلاثون شهراً بينما الفصال " الفطام " في الآية الثانية أربعة وعشرون شهراً بما يوجب القول ان أقصر مدة للحمل ستة أشهر.

ولكن هذا التفسير لا يعنى ان مدة الحمل لا تزيد على ستة أشهر بل قصد بها ان المدة لا تقل عن ستة أشهر فلو أنتت امرأة بولد بعد زواجها بستة أشهر كان هذا الولد منسوباً الى الزوج بمقتضى هذه الآية الشرعية. أما إذا أنتت بالولد قبل ستة أشهر وانكر زوجها نسبه فلا ينسب اليه.

* الحد الأقصى للحمل

اختلف فيه الفقهاء اختلافاً كبيراً إذ يرى البعض انه لا يزيد عن تسعة أشهر وقال آخرون أنها سنة قمرية وفي رأى ثالث ان مدة الحمل سنتان لكن هذه التقديرات فى حقيقتها لا تتفق مع رأى الطب الذى يحدد الحمل بتسعة أشهر وقد أدى القول بأن مدة الحمل سنتان الى ادعاء كثيرات من النساء بنسب اولاد غير شرعيين الى أزواجهن وفى بعض الاحيان كانت المحاكم تقضى بذلك استناداً الى القول بأن إثبات نسب الولد بأخر أفضل من تركه مجهول الهوية.

ورغم ذلك فإن القانون ٢٥ لسنة ٢٩ حدد المدة القصوى للحمل بسنة أى ٣٦٥ يوماً فإذا غاب الرجل عن زوجته مدة سنة وأتت هذه الزوجة بولد عند نهاية هذه المدة نسب اليه. كذلك فإن المطلقة أو المتوفى عنها زوجها إذا أتت بولد بعد الطلاق أو الوفاة فى حدود سنة من هذا التاريخ فإن الولد ينسب اليه ويرثه، وفى رأينا انه يجب على المشرع ان يستند فى النسب إلى رأى الطب وما يتضمنه من تحليل للدم أو الجينات أو غيرها — لأن الاستناد إلى رأى الفقهاء فى تحديد سنة من تاريخ الطلاق يكون المولود ابناً للمطلق أو المتوفى أمر يتنافى مع ابسط مبادئ الطب، فضلاً عن انه يخلط الأنساب بعضها ببعض وقد تلجأ بعض السيدات المطلقات أو المتوفى عنها زوجها إلى الاتصال بأخريين بغية الحمل منهم ونسبة ولدهم إلى المطلق أو المتوفى بهدف الارث منه، وهذا دعوة صريحة إلى الانحلال والاحتراف فضلاً عما فيه من تخلف جسيم عن ركب الحضارة والتقدم.

١ - الزواج الصحيح

بالزواج الصحيح يلحق نسب الابن دون حاجة لاعتراف الأب بإبنيه استناداً الى قول الرسول (ص) الولد للفراش والمقصود بالفراش المرأة التي يحل للرجل معاشرتها شرعاً أى الزوجة المعقود عليها سواء كان الزواج رسمياً أى موثقاً أو عرفياً، ويلاحظ ان القانون وإن كان قد منع القضاة من سماع دعوى الزوجية فى الزواج العرفى إلا انه أتاح للزوجة ان تثبت نسب إبنها من زوجها فى حالة انكاره له وفى هذه الحالة إذا قضت المحكمة بثبوت النسب جرى على الولد ما يجرى على الولد المولود فى زواج شرعى.

وتجدر الإشارة إلى ان هناك بعض حالات لا يثبت فيها النسب ولو قام زواج شرعى. كأن يأتى الولد قبل ستة أشهر من الزواج أو بعد سنة من الطلاق أو من الوفاة أو بعد غيبة الزوج دون لقاء.

٢ - الزواج الفاسد

يثبت النسب بالزواج الفاسد بشرط الدخول فإذا لم يدخل بها لا يثبت النسب . والزواج الفاسد مثل الزواج الذى لم يشهد عليه أحد.

٣ - الاتصال الجنسي (الوطء) بالمرأة بناءً على شبهة

كأن يتزوج الرجل امرأة لم يرها وتزف إليه امرأة أخرى وهو لا يدري فيتصل بها اتصالاً جنسياً، ولأنها لم تكن هى المطلوبة فى الزواج فإن هذا الإتصال فيه شبهة الحلال وبالتالي إذا أتت بولد ينسب إليه، ومثال آخر إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً ثم اتصل بها جنسياً خلال العدة معتقداً انها تحل له فحملت منه فإن ولدها ينسب إليه.

ويثبت النسب بالبينة اى بشهادة الشهود ونصابها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو بإقرار الطرفين أو بإقرار احدهما وتصديق الثانى وفى تقديرنا ان ما ذهب اليه فقهاء الشرع الإسلامى فى التوسعة عند اثبات النسب بشهادة الشهود لم يعد له محل الآن بعد ان تقدم الطب الى درجة دقيقة وحاسمه بحيث أصبح فى امكانه إثبات صحة النسب أو نفيه عن طريق الجينات أو تحاليل الدم أو غيرها.

ونشير الى ان التوسع الذى لجأ اليه علماء الشرع فى اثبات النسب بشهادة الشهود ومن صورته انهم يجيزون شهادة الرجل أو المرأة على ثبوت النسب حتى ولو لم ير أحدهما شيئاً أو لم يسمع بنفسه كأن يقول الشاهد للقاضى اخبرنا فلان ان فلاناً هو ابن فلان دون ان يكون الشاهد نفسه قد رأى الزوج أو زوجته أو الابن اى دون ان يرى محل ما يشهد عليه.

ومن المفارقات الغريبة عند الفقهاء المسلمين انه اذا أقر رجل بأن الطفل اللقيط الذى وجد بجوار المسجد هو ابنه ومن صلبه بينما جاء رجل آخر وأتى بشاهدين وشهدا بأنهما سمعا ممن يتقون فيه بأن هذا الولد ابن شخص آخر فإن القاضى يحكم بثبوت نسب الطفل الى من أقر الشاهدان بنسبه اليه ولا يؤخذ بإقرار الرجل.

الفصل الثالث

آراء دار الإفتاء
في بعض مسائل الزوجية

آراء دار الافتاء فى بعض

مسائل الزوجية

١ - تحريم إتيان الرجل زوجته فى غير الموضع المشروع

أوردت دار الافتاء فى الفتوى الصادرة فى ٣١ مارس ١٩٧٩ ما يلى :
إن إتيان الرجل زوجته فى دبرها أمر منكر وحرام شرعاً وقد نهى النبى (ص) عن ذلك إذ روى عنه ما يلى "ملعون من أتى امرأته فى دبرها".
وفى قول آخر " لا ينظر الله الى رجل جامع امرأته فى دبرها " رواه أحمد.

وعن خزيمه ابن ثابت ان النبى (ص) نهى أن يأتى رجل امرأته فى دبرها. وأضافت دار الافتاء القول إن هذا الفعل المحرم لا تأثير له على عقد الزواج بينهما وإن هذا الفعل إذا ثبت قضاءً فهو موجب لتطليقها عليه. وعلى هذه الزوجة ان تتصح زوجها فى البعد عن هذا الموضع ولا تمكنه من ارتكاب هذه المعصية والفعل المحرم معها إذا لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

٢ - هجر الزوجة مدة طويلة محرم شرعاً بشرط تضررها

ورد فى الفتوى الصادرة بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٩ إن المقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوج هجر زوجته وفى هذه الحالة يجوز لها طلب التطليق للضرر وأخذ القانون المصرى بذلك فللزوجة التى يغيب عنها زوجها ويقوم فى بلد آخر سنة فأكثر دون عنر مقبول ان تطلب من القاضى الطلاق إذا تضررت ببعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه.

أما إذا لم يكن ينفق عليها فإن لها فضلاً عن حكم التطليق ان تطالبه
بنفقتها مدة امتناعه عن الانفاق عليها.

٣- هل من حق الزوج اجبار زوجته على الحجاب

تقول دار الافتاء فى الفتوى الصادرة بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٩ ما يلى :
يقول الله سبحانه وتعالى فى الآية "٣١" من سورة النور (وقل للمؤمنات
يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها
وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو ءابائهن
أو ءاباء بعولتهن أو ابنائهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو
بنى اخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت إيمانهن أو التابعين غير اولى الإربة من
الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن
ليعلم ما يخفين من زينتهن ونربوا الى الله جميعاً ..)

ويقول الله سبحانه وتعالى فى سورة الاحزاب ٥٩ (يا أيها النبى قل
لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ...)

ومن الاحاديث النبوية الشريفة فى هذا المقام ما رواه أبو داود عن
عائشة رضى الله عنها ان أسماء بنت ابى بكر دخلت على رسول الله (ص)
وعليها ثياب رفاق فاعرض عنها وقال لها يا أسماء " إن المرأة إذا بلغت
المحيض لم يصلح ان يرى منها إلا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه " ومن
هذه النصوص الشرعية يتقرر انه يجب على المرأة المسلمة ان تستر جميع
جسدها فيما عدا الوجه والكفين فلا يوجب الشرع سترهما على ما عليه أكثر
فقهاء المسلمين وإيداء ما عدا ذلك حرام إلا للزوج أو المحرم ممن ذكرهم الله
جل شأنه فى الآية الاولى والمسلمة آثمة إذا خالفت هذا الحكم بإجماع علماء
المسلمين وللزوج شرعاً كما لكل ولى كالأب والأخ والإبن اجبار المرأة على

الالتزام بما فرضه الله من عبادة وعمل ولباس وهذا مستفاد من قوله سبحانه في سورة النساء في الآية ٣٤ (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض) وقوله تعالى في سورة البقرة في الآية ٢٢٨ (وللرجال عليهن درجة) وقوله تعالى في سورة طه الآية ٣٢ (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها) وستر العورة من العبادات التي يلتزم بها المسلمون ... وللزوج ولاية اجبار زوجته على ستر جسدها بل عليه ذلك وإلا شاركها في إثمها وله إن خالفت ذلك أن يتمثل بقول الله تعالى " واللّاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ."

٤ - استقلال الزوجة بدمتها المالية عن زوجها شرعاً

ذهبت دار الافتاء فى الفتوى الصادرة فى ٤ مايو (١٩٨٠) لى ان :
١ - للمرأة المتزوجة فى الاسلام شخصيتها المدنية الكاملة و ثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها و ثروته ولكل منهما نمته المالية.

٢ - عقد الزواج لا يرتب اى حق لكل منهما قبّل الآخر فى الملكية أو الدخل. ولكنه رتب للزوجة حقوقاً على الزوج مجملها العدل فى المعاملة والمهر والنفقة طالما كان عقد الزواج قائماً.

٣ - ليس للزوجة أى استحقاق فى أموال زوجها الخاصة سواء التى امتلكها قبل عقد الزواج أو فى مدة الزوجية أو بعد الفرقة بينهما طبقاً للمادة ١٣ من القانون المدنى المصرى.

٤ - لا يختلف الحال فى الشريعة الاسلامية إذا طلق الزوج أو كان الطلاق بناء على طلبه أو طلبها فإن لها بعد الطلاق نفقة العدة

ومؤخر الصداق المتفق عليه ولا يسقط هذان الحقان إلا بتنازلها
عنها أو إبراء زوجها منهما نظير الطلاق (١).

٥- اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل

أفادت دار الافتاء فى الفتوى الصادرة ١٩٨١/١١/١٢ بأنه " للزوجة
ان تشتترط لنفسها فى عقد الزواج إتمام دراستها الجامعية والعمل بعد التخرج
وكان هذا الشرط من الشروط الصحيحة ذات النفع والفائدة للزوجة ولكن
جمهور الفقهاء قالوا إن الزوج غير ملزم بالوفاء به بينما ذهب الإمام أحمد
بن حنبل الى وجوب الوفاء به من الزوج.

٦- حكم صداق المرأة " المهر والجهاز "

أشارت دار الافتاء بفتواها الصادرة فى ديسمبر سنة ١٩٨١ الى ما يلى:

١ - ان جمهور الفقهاء اتفقوا على ان المهر حق خالص للزوجة
تتصرف فيه كيف تشاء فلا يفرض عليها بعد ان تقبضه ان تقوم
بإعداد بيت الزوجية ولا ان تشارك فى اعداده فإن قامت بذلك
كانت متبرعة بالمنفعة " أى متبرعه بمنفعة الزوج بالجهاز " مع
بقاء ملكيتها للاعيان " أى اعيان الجهاز".

٢ - ان تجهيز البيت واجب على الزوج يقوم بإعداده وإمداده بما يلزم
لأن ذلك من النفقة.

٣ - ان التجهيزات التى قام بها الزوج لمنزل الزوجية بعد دفع المهر
المتفق عليه دون مشاركة من الزوجة تكون ملكاً له باتفاق
الفقهاء.

(١) مع ملاحظة انه بالخلع يسقط عن الرجل نفقة العدة ومؤخر الصداق ونفقة المتعة

٧ - السن القانوني وتوثيق العقد من شروط صحة الزواج

أفتت دار الافتاء بالفتوى الصادرة في ٢٧/١٠/١٩٨٠ بما يلي " الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له لإنشاء أسرة مرتبطة بحياة مشتركة متعاونة طلباً للنسل ويتم بين البالغين بإيجاب وقبول مع توافر باقى الشروط التى تطلب الإسلام تحققها فى العاقدين وفى صيغة العقد ومحلّه وصحته ونفاذه ولزومه وليس من بين تلك الشروط التى اوجب الفقهاء توافرها استنباطاً من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية بلوغ الزوجين سناً معينة ولا توثيق العقد فى ورقة رسمية ولكن التنظيم القانونى المنوط بالسلطة التشريعية فى الدولة قد منع الموثق من مباشرة عقد الزواج والمصادقة عليه ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد^(١) .

٨ - هل يجوز إثبات نسب ابن الزنى

كلمة تمهيدية

سبق ان ذكرنا فى المبحث الخاص بحقوق الأولاد أن الشارع الإسلامى جعل السبب الوحيد لنسب شخص إلى آخر هو العلاقة الزوجية وهذا يعنى أن ابن الزنى لا يجوز نسبه حتى لأبيه الذى زنا بأمه إعمالاً للحديث الشريف " الولد للفراش وللعاهر الحجر " .

ولكن ما هو الحل إذا تزوج الرجل بالمرأة التى زنا بها وحملت منه

(١) هناك إذن اختلاف فى الحكم بين الشريعة وبين القانون فالشريعة لا تعتبر سن الزواج أو توثيق عقده ركناً فى العقد وإنما هو نهى موجه من المشرع إلى القضاة أو الموظف الذى يباشر تحرير العقود (المأذون) فكان القول ينتهى إلى ان الشريعة الإسلامية تجيز الزواج فى سن أقل وبعقد عرفى بينما القانون لا يعترف بمثل هذا الزواج (إلا فى حالات إثبات النسب أو نفيه أو فى طلب التطليق).

قبل الزواج إن الفتوى التي تعرضها ترد على هذا السؤال ونرى فيها بعض الخلاف مع ما استقرت عليه آراء الفقهاء ولكننا نؤيدها بقوة لأنها تحاول ألا يضيع نسب الطفل الذي أتى من علاقة غير شرعية، إذ الطفل مجنى عليه ويجب التجاوز عن بعض المبادئ الصارسة من أجل هؤلاء الضحايا خاصة إذا تزوج الرجل من الزوجة التي زنا بها.

ونعرض فيما يلي النص الحرفي للفتوى وأسبابها^(١).

" لما كان من القواعد الشرعية المستقرة المتفق عليها في الفقه الإسلامي عموماً أن الضرر يزال وأن الضرورات تبيح المحظورات وأصلها التشريعي الحديث الشريف الذي رواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى " لا يضر ولا ضرر " .

وهنا من تطبيقاتها ما استنبطه الفقهاء من أنه : إذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمها ضرراً بارتكاب أخفها وإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة أو بعبارة أخرى دفع المفسد مقدم على جلب المصالح (الأشجابه والنظائر لأبن بхим المصري الحنفى) ولما كانت القاعدة التنظيمية المقررة في لائحة المأذونين (م ٣٣ - سالفه الذكر) أنه لا يثبت نسب الحمل الذي كان ثمرة اعتداء المتهم واتصاله بالمجنى عليها باعتبار أن هذا الحمل قد نشأ عن زنا وكان في هذا أبلغ الضرر بذلك الجنين بل وفيه تشجيع على العلاقات الجنسية غير المشروعة بما تستتبعه من أبناء غير شرعيين والانحراف عن الشرعية قضاء على المستقبل الإنساني، هذا فوق الأضرار الأخرى التي يتعذر حصرها أو السيطرة عليها أسرياً واجتماعياً ولما كان مقتضى القواعد

(١) هذه الفتوى أصدرها المرحوم / باذن الله الشيخ جاد الحق على جاد الحق بتاريخ

١٠/٢٧/١٩٨٠ الموافق ١٨ ذو الحجة سنة ١٤٠٠ هـ ونشرت في مجموعة

الفتاوى الإسلامية المجلدات الثامن والتاسع والعاشر ص ٢٩٤٠ وما بعدها.

الشرعية الموضوعية العامة سالفة الإشارة وجوب دفع هذا الضرر بالمعايير الواردة في الشريعة الإسلامية.....

ولما كان اثبات هذا النسب إنما يتبع انعقاد زواج المتهم من المجنى عليها ليُقبل منه شرعاً وقانوناً الإقرار بنسبة هذا الحمل إليه واكتسابه أبوته. وأضاف الفتوى ما يلي :

" لعل فيما رواه الامام أبو يوسف عن الإمام أبي حنيفة في اسقاط الحد عن زنى بامرأة ثم تزوجها واعتبار مجرد هذا الإتصال شبهه تدرا الحد ما دامت قد اتبعت بعقد الزواج [بدائع الصنائع للكاساني ح ٧ ص ٦٢ وفتح القدير للكمال بن الضمام على الهداية] لعل هذا الحكم المستفاد من هذه الرواية وإن كانت ليست الوحيدة في موضوعها إشارة الى منهج هؤلاء الاعلام من فقهاء الاسلام في المسارعة الى دفع المفسد ودرء الحدود بالشبهات.

وتعنى الفتوى ان دار الإفتاء اجازت نسب ابن الزنا إلى أبيه إذا تزوج بأمه بعد الحمل رغم ان هذا الحمل يشهد بأنه ابن زنا.

٩ - نموذج من عقد زواج عرفي"

انه في يوم الاربعاء الموافق ٧ مارس سنة ١٩٧٩م فيما بين كل من :

١ - السيد / م.ى.أ.م المقيم بالزمالك - قسم قصر النيل من مواليد القاهرة - مسلم الديانة

" زوج - طرف أول "

٢ - السيدة / ن.أ.ف والمقيمة في نفس العنوان السابق - مسلمة الديانة

" زوجه طرف ثان "

١ - أوردنا هذا النموذج باعتباره صائراً من دار الإفتاء وهو منشور بالمجلد الثامن صفحة ٢٩٤٧ وهو خاص بزواج المصرى من أجنبية.

وقد أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف وخلوهما من كل مانع شرعى واتفقا أمام الشهود المذكورين بهذا العقد على ما يأتى : -

أولاً : يقر الطرف الأول بعد ايجاب وقبول صريحين بأنه قد قبل الزواج من الطرف الثانى زواجاً شرعياً على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما يقر الطرف الثانى بعد ايجاب وقبول صريحين بأنها قد قبلت من الطرف الأول زواجاً شرعياً على كتاب الله وسنة رسوله وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً : تتفق الطرفان على صداق قدره دفع من الطرف الأول بمجلس هذا العقد ليد الطرف الثانى.

ثالثاً : تقدر الطرف الثانى صراحة بأنها قبلت هذا الزواج برضاء تام وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية (وإذا كانت ديانتها مسيحية فتقر بإحتفاظها بالديانة المسيحية ان رغبت فى ذلك) .

رابعاً : قبل الطرفان جميع احكام هذا العقد طبقاً للشريعة الإسلامية وما قد يترتب عليه من آثار قانونية وخاصة البنوة اذا ان لأولادهما فى هذا الزواج جميع الحقوق الشرعية والقانونية قبلهما.

خامساً : تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها^(١) الشهود توقيعات اثنين من الذكور على الأكل وتوقيع الطرفين.

(١) وإذا كانت الزوجة ذات جنسية أجنبية فإنه يضاف إلى هذا البند الخامس عبارة (لحين اتخاذ إجراءات توثيق هذا الزواج رسمياً وطبقاً لأحكام القانون الوضعى لجمهورية مصر العربية).

١٠ - عقد الزواج الثاني على الزوجة قبل طلاقها باطل

اصدرت دار الإفتاء - هذه الفتوى بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٩ - ١٣ جمادى الآخر ١٣٩٩ استناداً إلى العرض التالي :

إن رجلاً وإمرأة مسلمين بالغين قد عقدا زواجهما لدى مأنون بمصر، وقد اشترطت الزوجة في هذا العقد ان يكون لها حق الطلاق وقبل الزوج هذا الشرط - استمرت الحياة الزوجية بينهما - ثم اجريا عقداً آخر نظراً لأن أسرتهما لم يعلما بالزواج الأول وجاء العقد الآخر خالياً من شرط تطبيق الزوجة نفسها - فما حكم العقد الأول وما حكم العقد الثاني [اجابت دار الافتاء - بأن العقد الأول هو النافذ شرعاً وتترتب عليه آثاره القانونية وبشروطه ومنها شرط المرأة طلاق نفسها أما العقد الثاني فهو باطل فليس له أثر شرعاً ولا قيمة له] .

١١ - حكم الشبكة والمهر قبل العقد

أفادت دار الإفتاء بالفتوى الصادرة ٤ يونيو سنة ١٩٧٩ بما يلي :

- ١ - الخِطبة وقراءة الفاتحة وقبض المهر والشبكة وقبول الهدايا من مقدمات الزواج ومن قبيل الوعد به ما دام العقد لم يتم.
- ٢ - المقرر شرعاً ان المهر يثبت في ذمة الزوج بعقد الزواج الصحيح فإذا لم يتم فلا تستحق المخطوبة منه شيئاً وللخاطب استرداده.
- ٣ - الشبكة ان كان قد اتفق عليها من المهر أو جرى العرف باعتبارها منه أخذت حكمه فتسترد بذاتها إن كانت قائمة أو مطلقاً أو قيمتها إن كانت هالكة.
- ٤ - اذا لم تدخل في المهر بهذا الاعتبار فإنها تأخذ مع الهدايا حكم الهبة و: جوز الرجوع فيها واستردادها إذا كانت قائمة وإلا فلا.

٥ - ما دام المبلغ المدفوع من الخاطب بشراء الشبكة كان بالاتفاق فيعتبر من المهر (أى اتفاقاً فيه مع أهل الزوجة على ان يكون جزءاً من المهر). فيعتبر من المهر وله استرداده سواء كان فسخ الخطبة من قبله أو من قبل المخطوبة.

١٢ - رأى دار الإفتاء فى بعض مسائل النسب

صدرت هذه الفتوى بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠ رداً على كتاب السيد / وكيل وزارة العدل الذى ورد به أن سفارة هولندا تتساءل عن حكم القانون المصرى فى خصوص الاعتراف بالأطفال المولودين خارج مراسم الزواج (أى غير الشرعيين) فأجابت دار الإفتاء بما يلى :

" ان نصوص فقه المذهب الحنفى تقضى بأن يثبت النسب بإقرار الرجل ببنة طفل مجهول النسب إذا لم يكذبه العقل أو العاده بشرط ان لا يصرح المقر بالنسب بأن الولد المقر بنسبه ذكراً أو أنثى من علاقة زنى وصدقه المقر له فى ذلك متى كان وقت الاقرار من أهل التصديق أى كان على الأقل مميزاً أى فى السابعة من عمره فأكثر فإذا لم يكن المقر له مميزاً ثبت النسب من المقر متى استوفت تلك الشروط دون التوقف على موافقة المقر له ."

هذا ويشترط ان يكون المقر بالغاً عاقلاً، وقواعد الفقه الحنفى المعمول به قضاءً فى منازعات النسب لا توجب على المقر بيان وجه ثبوته أو سببه وهل هو من صحيح نكاح أو سفاح ولكن كما تقدم إذا صرح المقر بأن نسب البنة المقر بها هو زنا لا يثبت النسب بهذا الإقرار حتى لا ينشأ الطفل المقر بنسبه فى مستقبل حياته مصحوباً بأنه ولد زنا أو غير شرعى ولأن البنة

نعمه ولا تنال النعمة بالمحرم شرعاً (١).

١٣ - زواج المرأة بعد حكم لها بالطلاق تم الغاؤه

في هذه الفتوى سأل السائل انه تزوج سنة ١٩٦٩ وأنجب من زوجته طفله بلغت ٩ سنوات ثم طلق زوجته ثم تزوجها مرة ثانية بعقد جديد وأثناء معيشتها معه أقامت ضده دعوى طلاق للضرر وأعلنته بها في عنوان وهمي وحكم لها بالطلاق وأعلنت الحكم في عنوان وهمي وحصلت على ما يفيد عدم حصول أية معارضة أو استئناف عن الحكم وتزوجت برجل آخر استناداً إلى هذا الحكم ثم هجرت زوجها الجديد فأقام الزوج الأول دعوى ببطلان حكم الطلاق وصدر الحكم له بذلك نهائياً وتم اعلانها به رسمياً وعلان زوجها الحالي وأمره بالامتناع عن معاشرتها وطلب السائل بيان حكم العلاقة بين زوجته وبين زوجها الحالي الذي تزوجته بعد الطلاق الباطل.

فأصدرت دار الإفتاء الفتوى التالية :

إذا كان حكم التطلق قد صدر حكم آخر ببطلانه وأصبح نهائياً كان عقد الزواج بهذه المرأة ما زال قائماً ويكون عقد زواجها بالشخص الآخر قد وقع باطلاً لأنها لم تكن محلاً للزواج به لوجودها على عصمة زوج فعلاً وتصبح معاشرتها للرجل الآخر واتصالهما جنسياً بعد إلغاء حكم الطلاق زناً محرماً شرعاً.

(١) نحن نخالف بشدة هذه الفقرة الأخيرة فإن الاقرار بنسب طفل إلى رجل وهو المقر ولو اتبعه القول بأنه من علاقة زنا أفضل من عدم نسبة البنته وضياح حقه لدى ابيه في التربية والنفقة وحمل اسمه فضلاً عن مظهره أمام الناس انه لفيظ وغير شرعى - اليس هذا اسوأ من الاقرار بالنسب من الزنا - أما قول النبي ان الولد للفراش وللعاهر الحجر فان العاهر لا يقصد بها الزانية وإنما يقصد بها الداعره التي تلتقى مع عدد من الرجال فلا تعلم من أين أتى ولدها - راجع الفتوى رقم (٨) والتي أخذت برأى يخالف الفتوى رقم (١٢) ويتوافق مع رأينا.

فصل الرابع

استفسارات في الشريعة

استفسارات في الشريعة عن العلاقات الاسرية

نقدم للقارئ، الراى الشرعى فى شأن بعض العلاقات الاسرية

س ١ : فى حالة خطبة امرأة لرجل ثم قام الرجل بفسخ الخطبة فهل تستحق المخطوبة تعويضا ؟

ج : اذا لحق بالمخطوبة ضرر كأن يكون الخاطب قد اساء إلى سمعتها فإنها تستحق تعويضا لان العدول عن الخطبة بعد وقت قصير أو طویل مكفول للطرفين إذ الخطبة ليست عقداً أو الزاماً باتمام العقد . ولا تستحق المخطوبة تعويضا الا إذا كان الخاطب قد ألحق بها ضررا بسبب هذه الخطبة والمحكمة تقدر هذا التعويض طبقا لقدر الضرر .

س ٢ : اذا عدل عن الخطبة وكان الرجل قد قدم المهر والشبكة والهدايا إلى الفتاة فهل تلتزم برد كل هذه الاعيان ؟

ج : المهر يرد فى جميع الحالات اما بالنسبة للشبكة فاذا كانت جزءا من المهر فإنها تأخذ حكمه وترد ، اما اذا لم تكن جزءا من المهر وكانت بمثابة هدية فإن كان العدول عن الخطبة من الرجل فلا ترد اما اذا كان العدول عن الخطبة من المرأة ترد الهدايا بعينها أو ترد قيمتها إن هلكت وتقول دار الافتاء ان الشبكة إذا اتفق على قيمتها بين الطرفين فإن ذلك يعد قرينة على أنها جزء من المهر يجب رده. وتذهب المحاكم إلى ان الهدايا تأخذ حكم الهبات فيجوز استردادها إذا وجد سبب قانونى لاسترداد الواهب لهبته.

س ٣ : ما المقصود بعاجل المهر وآجله ؟

ج : عاجل المهر هو مقدم المهر وآجله هو المؤخر الذي لا يستحق الا عند الوفاة أو الطلاق فإذا تحدثنا عن المهر فإنه يحسب كله عاجله وآجله والمهر فريضة واجبة على الرجل وقد يكون نقودا وقد يكون أعيانا اى منقولات زوجية فإذا اتفق الرجل مع مخطوبته على أن يوفى لها المهر غرفة نوم أو جهاز تكييف أو غيرها فإنه يكون بذلك دفع مهرا بقدر قيمة هذه الاعيان .

س ٤ : هل اذا طلقت المرأة قبل الدخول تستحق مهرا ؟

ج : المرأة اذا طلقت قبل الدخول تستحق نصف المهر والمقصود بالمهر هو المهر عاجله وآجله فإذا كان قد سدد لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه مقدم مهر وبقي ٥٠٠٠ جنيه مؤخر فإن المهر يكون ٦٠٠٠ جنيه تستحق منه المرأة ٣٠٠٠ جنيه واذا كانت قد استوفت الباقي فتستحق الباقي وقدره ٢٠٠٠ جنيه لها الان ، فإذا لم يدخل بها دخولا حقيقيا وانما اختلى بها خلوة حقيقية اى وجد معها في مكان مستور ليس معهما شخص آخر بحيث يستطيع أن يعاشرها جنسيا دون رقيب حتى لو لم يعاشرها فيتأكد المهر كله لها بهذه الخلوة أى يكون لها فى المثال السابق ٦٠٠٠ جنيه كاملة، واذا مات الرجل قبل الدخول الحقيقى وقبل الخلوة كان للزوجة المهر كله أيضاً وتأخذه من تركته .

س ٥ : هل تستحق المرأة منقولاتها التى سلمتها إلى زوجها عند العقد رغم انه لم يدخل أو يختلى بها ؟ وإذا دخلت وخلعت زوجها فهل تستحق منقولاتها الزوجية ؟

ج : المرأة تستحق منقولاتها في اى وقت ولها أن تطالب بها زوجها أو خطيبها إن كانت قد سلمت له هذه المنقولات لانها تودع هذه المنقولات امانة طرفه ولصاحب الامانة أن يطلبها في اى وقت. وإذا خلعت زوجها فإنها تستحق كافة منقولاتها الزوجية دون أثر للخلع على ذلك.

س٦ : اذا طلقت المرأة قبل الدخول ولكن بعد الخلوة الصحيحة وتبين انها حامل ووضعت طفلها في خلال سنة من تاريخ الخلوة فهل ينسب الطفل إلى الزوج ام لا مع العلم انه لم يدخل بها ؟

ج : ينسب اليه المولود لان الخلوة تثبت النسب وتحسب مدة السنة من تاريخ الخلوة وليس من تاريخ العقد واذا كان قد عقد عليها في ٢٠٠٠/١/١ واختلى بها في ٢٠٠٠/٣/١ فإن مدة السنة تحسب من ٢٠٠٠/٣/١ إلى ٢٠٠١/٣/١ ولا ينظر إلى كون الرجل قد عاشرها جنسيا من عدمه فهذا هو حكم الشريعة .

غير ان الأمر اختلف كثيراً بعد ان تقدم الطب وحسم الامر في معرفة مدى صحة النسب ونرى انه في حالة الانكار يجب ان يرجع للطب الشرعى.

س٧ : اذا طلقت المرأة بعد الخلوة وقبل الدخول فهل ذلك يوجب العدة عليها ولا تتزوج مرة أخرى إلا بعد اكتمالها ؟

ج : إذا طلقت المرأة بعد الخلوة وقبل الدخول فإن ذلك يوجب العدة عليها ثلاثة قروء (ثلاث حيضات) ولا تستطيع أن تتزوج إلا بعد ذلك ولها حق المطالبة بالنفقة خلال فترة العدة .

س ٨ : هل يجوز للرجل أن يتزوج امرأة خامسة لو طلق زوجته قبل الدخول وبعد الخلوة وكانت هذه الزوجة المطلقة هي الرابعة ؟

ج : هذا لا يجوز لان المرأة الخامسة تعد زوجية مخالفة للشريعة طالما كانت الزوجة الرابعة في عدتها من الرجل حتى ولو كانت هذه العدة قبل الدخول وبعد الخلوة .

س ٩ : هل يباح أن يتزوج الرجل ابنة مطلقة التي طلقها قبل الدخول وبعد الخلوة ؟

ج : نعم يباح له ذلك ولكن إذا دخل بالمرأة فلا يباح له أن يتزوج بابنتها إذا طلق أمها بعد الدخول .

س ١٠ : هل زواج الرجل من امرأة حملت من زنى صحيح شرعاً وما حكم مولودها الذي أتى من سفاح وهل يجوز للزوج معاشرتها أثناء الحمل ... وما حكم حملها من زوجها بعد ذلك ؟

ج : الزواج من امرأة حملت من زنى صحيح شرعاً ويحرم على زوجها ان يعاشرها معاشرة الأزواج حتى تضع حملها، والمولود للذي أتى من سفاح لا ينسب إليه إنما ينسب إلى أبيه إذا أقر ببنته ولم يذكر انه من زنا، فإذا حملت المرأة بعد ذلك من زوجها الذي عقد عليها شرعاً فإن الاولاد الذين يأتون بعد ذلك ينسبون إلى أبيهم الشرعى .

س ١١ : هل يجب ان تعول الخطبة أو تقصر مدتها ؟

ج : طول وقت الخطبة يؤدي إلى شقاق بين الطرفين ومن ثم يريد الله ألا يتم الزواج بها .

س ١٢ : تختلف العدة من امرأة لأخرى فما هي حدودها لدى النساء ؟

ج : للعدة صور أربع هي :

أ - المرأة التي تحيض وطلقها زوجها فان عدتها أن يأتيها الحيض ثلاث مرات، وقد يأتي أول حيض بعد الطلاق مباشرة وثاني حيض بعد شهر وثالث حيض بعد شهر فيكون مجموع المدة شهرين تستطيع ان تتزوج بعدها.

ب - عدة المرأة التي يئست من المحيض أى التي لا يأتيها الحيض لكبر السن وهي ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق.

ج - عدة المرأة التي مات عنها زوجها - هي اربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة فإذا كانت حاملاً فإن عدتها بوضع حملها تستطيع بعد ذلك ان تتزوج.

د - المرأة التي تطلق قبل الدخول لا عدة لها.

س ١٣ : هل للرجل عدة ؟

ج : ليس للرجل عدة وإنما عليه فترة انتظار في بعض الاحوال فلا يجوز له الزواج خلال فترة الانتظار وذلك في حالتين.

الاولى : ان يكون متزوجاً من اربع نساء وطلق احداهن فلا يجوز ان يتزوج عقب الطلاق مباشرة وإنما عليه انتظار مضى فترة العدة لمطلقته حتى لا يجمع بين أكثر من اربع نساء في وقت واحد.

الثانية : ان يرغب في زواج امرأة لا تحل له لزواجه من امرأة أخرى لا يجوز الجمع بينها وبين من يرغب في زواجها كأخت زوجته أو خالتها فانه لا يجوز له الزواج من أخت زوجته أو خالتها إلا بعد طلاق أختها ومضى مدة عدتها.

س١٤ : هل يجوز للرجل ان يعاشر زوجته فى محيضاها ؟

ج : نهى الله عن القرب من النساء أثناء الحيض والمقصود بالقرب هو المعاشرة الزوجية الكاملة ولكن فى السنة وعن حديث للنبي (ص) رواه مالك فى الموطأ ان يشد الزوج ازار زوجته عليها (أى يغطى اسفلها برداء) وله ان يفعل ما يشاء باعلاها (صدرها ووجها).

س١٥ : ما الفرق بين زواج المتعة وزواج الهبة والزواج العرفى والزواج

الفاسد والزواج الباطل والوطء بشبهه وما أثر كل منه ؟

ج : زواج المتعة هو زواج مقيد بفترة زمنية يفسخ بعدها العقد أى يتزوجها لمدة يوم أو شهر أو ساعة مقابل أجر وقد كان مباحاً فى الاسلام لضرورة اقتضته وقيل انه حُرِّم بعد ذلك وقيل أيضاً ان الذى حرمه هو عمر بن الخطاب ونرى انه الآن لا يستند إلى أساس شرعى أما زواج الهبة فحكمه ان تهب المرأة نفسها للرجل دون شهود أو كتابة — وقيل ان هذا الزواج كان مباحاً للنبي (ص) على وجه الخصوص وانه لا زواج هبه فى الاسلام الآن لأنه اشبه بالزواج العرفى بغير شهود.

والزواج العرفى هو ايجاب وقبول من الطرفين دون تقييده بمدة معينة ولا يحرر به ورقة رسمية وإنما تحرر به ورقة عرفيه وبه مهر وشاهدان، وقد كان الزواج عرفياً قبل ان يشترط القانون تنظيمه ووجوب توثيقه لدى المأنون وهو صحيح ويحل العشرة الجنسية لدى الطرفين ويثبت النسب والبعض قال انه حتى لو شهد به شاهدان دون اعلانه صار سرياً وغير موافق للشرع ولكننا نرى غير ذلك فيكفى ان يشهد عليه شاهدان، إذ الاعلان للناس وليس لله المطلع على خفايا

الصدور - فإذا لم يشهد شاهدان عليه صار زواجاً فاسداً وهو يحل العشرة الجنسية أيضاً ويثبت النسب وانما يجوز فسخه فى أى وقت والزواج الفاسد هو الذى يخلو من بعض الشروط كالشهود وهو يحل المعاشرة الجنسية ويثبت النسب حتى يتم فسخه ويوجب العدة والمهر ولكن لا يجيز التوارث.

والزواج الباطل هو الذى يفتقد ركناً من اركانه كالرضا فزواج المكره باطل ولا يحل المعاشرة الجنسية ولا يثبت به النسب ويعتبر زنا والوطء بشبهه هو اتيان الرجل لامرأة بظن انها حل له ثم يتبين أنها ليست كذلك كمن دخل الى فراشه وعاشر المرأة التى تنام عليه على أساس انها زوجته ثم يتبين له بعد ذلك انها ليست زوجته ومثل ذلك لا يقام عليه حد الزنا لأن الوطء (المعاشرة) كان بشبهه.

س١٦ : هل يجوز للأباء التحكم فى تزويج بناتهن بغير مبرر مقبول أو سبب شرعى ؟

ج : لا يجوز ذلك ويأثم الأب الذى يتحكم فى عدم تزويج ابنته دون أى سبب وعلى الاباء ان يتقوا الله فى بناتهن.

س١٧ : ما حدود الرضاع المحرم ؟

ج : على المذهب الشافعى ان الرضاع المحرم هو خمس رضعات مشبعات متفرقات (أى فى أوقات مختلفة) معلومات بيقين خلال السنيتين الاوليتين من العمر، وتصبح الرضعية أختاً لابن من رضعت منها سواء كان الرضاع قبله أو بعده ومن ثم يصير جميع ابنائها أولاد اخته من الرضاع فيكون تحريم الزواج أو الخطبة.

س١٨ : هل يجوز الزواج من يهودية أو مسيحية وهي على دينها ؟

ج : نعم يجوز الزواج من اليهودية والمسيحية وتظل على دينها وينسب الأبناء الى دين أبيهم.

س١٩ : ما معنى نشوز المرأة وما حكمه وهل يؤثر على حقها فى الزواج بعد الطلاق أو الخلع ؟

ج : نشوز المرأة هو خروجها من منزل الزوجية وعدم عودتها اليه حينما يوجه لها زوجها لئذاراً بذلك ولا يكون لها ثمة سبب شرعى أو واقعى تركن اليه فى عدم العودة، ويجوز لها الاعتراض على ائذار الطاعة، ولكن إذا لم تعترض أو حكمت المحكمة برفض الاعتراض وصارت ناشزاً ثم طلقت أو اختلعت من زوجها فان هذا النشوز لا يمنعها من الزواج بآخر — والاثـر المترتب على النشوز هو سقوط نفقتها الزوجية من وقت اعتبارها ناشزاً حتى تاريخ طلاقها أو اختلاعها دون أن يؤثر ذلك على باقى حقوقها فى اعيان جهازها وفى حضانة اولادها فى حدود القانون.

س٢٠ : إذا امتنع المحكوم عليه (المطلق) عن تنفيذ احكام النفقة فما هو الحل ؟

ج : إذا صدر للمطلقة أو غيرها من مستحقى النفقة حكم بالنفقة على آخر وكان نهائياً فلها ان ترفع الامر الى المحكمة التى اصدرت الحكم أو التى يجرى التنفيذ بدائلتها ومتى ثبت لديها ان المحكوم عليه قادر على القيام باداء ما حكم به وبأمرته بالاداء ولم يمثل حكمت بحبسه مدة لا

تزيد على ثلاثين يوماً فإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كفيلاً يقبله المحكوم له فإنه يخلى سبيله، كما ان لهذا الأخير ان يُنفذ بالنفقة على أموال المحكوم عليه أو على راتبه في حدود الربع ولا يمنع الحبس من التنفيذ بالنفقة على امواله.

س ٢١: إذا منع الزوج زوجته من السفر لخارج القطر بسبب عمل أو رغبة في العلاج فماذا تفعل؟

ج : تعرض الامر على رئيس محكمة الاسرة المختص للنظر في المنازعة واصدار قرار بشأنها.

س ٢٢: ما حكم زواج الرجل من ابنته أو خالته أو عمته؟

ج : هذا الزواج باطل لا يجب فيه مهر ولا نفقة ولا طاعة ولا يثبت به نسب ولا يقع به طلاق ولا تحل به معاشرة جنسية ويعتبر زنا محرم ويجب التفرقة بينهما اختياراً أو جبراً — غير انه قيل ان شبهة العقد تسقط حد الزنا عنهما.

س ٢٣: ما المقصود بالمتعة وما حكمها؟

ج : المتعة هي ما يقدمه الزوج إلى مطلقة بعد حصول الفرقة بينهما إذا طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها — فهي مال يضاف الى ما للمطلقة من نفقة عدة وتقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق عسراً أو يسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية أما إذا كان الطلاق على الابراء أى برضاء الزوجة وابطائها لزوجها من حقوقها فلا تستحق نفقة متعة.

س ٢٤ : ما حكم نفقة الزوجية ؟

ج : بموجب العقد الشرعى - تجب النفقة على الزوج لزوجته وتشمل الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف التعليم والنفقات الطبية ولا تسقط النفقة على الزوج إلا بنشوز الزوجة وقد بينا أحكام النشوز فيما سبق.

س ٢٥ : ما هي الاحوال الشرعية لخروج المرأة للعمل أو لغيره من بيت الزوجية ؟

ج : أحوال الخروج المقبولة إما ان تكون بحكم الشرع أو العرف أو الضرورة.

فلها ان تخرج دون توقف على أن زوجها لزيارة أحد أبويها أو تريضه أو لقضاء حوائجها من السوق أو إذا اضطرت للذهاب الى المستشفى إذا أصابها مرض أو تعرضت لحادث ولها ان تخرج للعمل الشريف طالما ان هذا العمل لا ينافى الشرع أو مصلحة الاسرة - ومن بين احوال الخروج التى نص عليها القانون خروجها للعمل إذا اشترطت على زوجها ذلك فى عقد الزواج أو إذا تزوجها وهى تعمل أو إذا عملت بعد الدخول ورضى زوجها بذلك.

س ٢٦ : إذا كان الزوج شحيحاً وبخل بالانفاق عليها أثناء الزوجية . فماذا تصنع ؟

ج : ترفع أمرها للمحكمة لمطالبة الزوج بالانفاق والمحكمة تقدر المبلغ الذى يكفيها مع الاعتداد بحالة الزوج بسرائاً أو عسراً.

س ٢٧ : ما هي شروط المسكن الشرعى للزوجة ؟

ج : يجب ان يكون المسكن ملائماً ومناسباً لمنزلة الزوج الاجتماعية بصرف النظر عن مركز الزوجة الاجتماعي وان يكون خالياً من سكنى الغير ولو كان الغير من اهله وان يكون مستوفياً للمتاع والمنقولات التي تلزم للمعيشة والحياة كالفراش وان يكون مأموناً على نفسها بحيث لا يكون منقطعاً في صحراء أو بين جيران سوء ولا يجوز للمرأة ان تسكن احداً من اقاربها في مسكن الزوجية.

س ٢٨ : هل يجب على الزوج ان ينفق على زوجته العاملة والتي تتقاضى راتباً أو إذا كانت الزوجة تملك مالاً ورثته من اهلها ؟

ج : نعم نفقة الزوجة التي تعمل تكون على زوجها ولا تجبر على الاشتراك في نفقة البيت، كما ان نفقة الزوجة الموسرة ذات المال على زوجها ولا تجبر على الانفاق من مالها الخاص لأن المرأة ولو كانت متزوجة لها شخصية مالية مستقلة عن شخصية زوجها والرجل عليه الانفاق عليها طالما لم يحكم بنشوزها.

س ٢٩ : هل يحبس المطلق إذا لم يدفع مؤخر الصداق أو قيمة اعيان الجهاز ؟

ج : لا لا يحبس المطلق في مؤخر الصداق أو قيمة اعيان الجهاز وإنما يكون الحبس إذا لم يدفع ما حكم به نهائياً عليه من دين النفقات وأجور الحضانة والرضاع والمسكن. ولكن إذا طالبت بأعيان جهازها ذاتها وليس بقيمتها ولم يردها إليها يعتبر خائناً للأمانة ومبدأً ويجوز حبسه.

س ٣٠ : هل يسقط الطلاق أو الخلع أو الوفاء متجمد النفقة الزوجية التي استحقت على الرجل أثناء الزوجية وما أثر الطلاق أو الخلع أو الوفاء على الديون المتبادلة بين الطرفين ؟

ج : متجمد النفقة هو ما استحق للزوجة من نفقة أثناء الزوجية إذا كانت قد حصلت على حكم بها ولا تأثير للطلاق أو الخلع على حقها فيها — كما ان الوفاء تجعل هذه الديون على عاتق التركة فتحصل عليها من تركته — أما الديون المتبادلة بين الطرفين فلا تأثير للطلاق أو للخلع عليها.

س ٣١ : ما المقصود بطلاق الاغلاق وما المقصود بطلاق الغاضب وهل يقع هذا أو ذاك ؟

ج : طلاق الاغلاق هو طلاق الرجل الذي اغلق عقله فلا يكون له وعى مدرك وقت اللفظ بالطلاق — بمعنى ان يكون قد ألم بهذا الرجل خلل عقلى — مؤقت — لا يدري ماذا يفعل ولأى انسان يوجه حديثه سواء كان ذلك لغضب او حزن أو لأى سبب آخر — وهذا الطلاق لا يقع لانه مثل طلاق المعتوه عنها وقتياً.

أما طلاق الغاضب الذى يعرف لمن يوجه حديثه والذى يدرك ان ما يقوله له أثره الشرعى فهو طلاق صحيح يقع دون حاجة الى الرجوع الى النية طالما كان لفظ الطلاق صريحاً.

س ٣٢ : هل يقع طلاق السكران والنائم والحالم ؟

ج : لا يقع طلاق السكران أما النائم أو من يتحدث فى حلم يقظه أو نوم فلا يقع طلاقه بشرط ألا يكون واعياً لما يقول.

س ٣٣ : هل يقع طلاق المكره أو الهازل ؟

ج : المكره لا يقع طلاقه لان الاكراه بصادر ارادته أما طلاق الهازل فانه يقع.

س٣٤ : ما هو الطلاق المنجز وما هو الطلاق المضاف الى الاجل وما هو الطلاق المعلق وما حكم كل ؟

ج : للطلاق المنجز هو ما صدر بصيغة غير مضافة الى زمن مستقبل ولا معلقة على حصول أمر في المستقبل كقول الزوج لزوجته أنت طالق ويقع الطلاق المنجز في الحال وتترتب عليه آثاره فوراً. والطلاق المضاف الذي يضاف الى زمن في المستقبل كقول الرجل لزوجته انت طالق في أول الشهر ويقع الطلاق في أول الشهر والطلاق المعلق الذي يطلق على شيء فيقول لزوجته إن خرجت من المنزل فأنت طالق وهذا الطلاق يرجع فيه الى النهي فإن كان الرجل يقصد الطلاق إذا تحقق الامر - وقع الطلاق وإن كان مجرد قصد حمل زوجته على فعل شيء أو النهي عنه أو حمل نفسه أيضاً كان يقول إن احتسيت الخمر فامرأتى طالق - فكل ذلك يعني انه يقصد حمل زوجته أو نفسه على فعل شيء ولا يقصد تطليق زوجته ومن ثم لا يقع هذا الطلاق.

س٣٥ : ما هو الطلاق الرجعي والطلاق البائن بينونة صغرى وبينونة كبرى؟

ج : الطلاق الرجعي الذي يستطيع الزوج بعده ان يعيد مطلقته الى عصمته دون حاجة الى عقد ومهر جديدين سواء رضيت الزوجة أو رفضت إذا وقع الطلاق بعد الدخول الحقيقي وللزوج طلقتان يراجع بعد كل منها زوجته بشرط ألا تكون قد استوفت عدتها وفي أثناء العدة تكون الرابطة الزوجية قائمة فيرث كل طرف الآخر أما بعد استيفاء العدة فتنتهي

الرابطة الزوجية ولا يجوز للرجل ان يراجع مطلقته إلا بعقد ومهر جديدين أى برضاء كامل من المطلقة والطلاق الذى تصدره المحكمة لعدم انفاق الرجل عليها يعتبر طلاقاً رجعياً — أما إذا افتتت نفسها بالمال وطلقها زوجها مقابل هذا المال فهذا يسمى طلاقاً بائناً بينونة صغرى إذا لم يكن مكملاً للثلاث طلاقات.

والطلاق البائن بينونة صغرى فهو الذى لا يستطيع الزوج ان يراجع زوجته بعد ايقاعه للطلاق إلا إذا قبلت وبعقد ومهر جديدين.

ويكون الطلاق بائناً بينونة صغرى فى الحالات الآتية :

- ١ — إذا كان الطلاق قبل الدخول سواء حصلت خلوه ام لم تحصل.
- ٢ — إذا كان الطلاق على مال دفعته الزوجة لزوجها أو كان على الابراء من كل حقوقها.

٣ — الطلاق الذى تحكم به المحكمة بسبب الاضرار بالزوجة أو غياب الزوج أو حبسه أو بسبب الشقاق بين الطرفين وبمجرد وقوع الطلاق البائن فإن المرأة لا تحل للرجل ولو فى فترة العدة ولا ترث منه أو يرث منها ويصبح لها حق المطالبة بمؤجل المهر.

أما الطلاق البائن بينونة كبرى فهو المكمل للثلاث، بشرط ان تكون الطلاقات الثلاث متفرقات وليس فى لفظ واحد — لأن اللفظ الواحد حتى ولو كرر كلمة لفظ الطلاق لا يقع به إلا طلاق واحد — فإذا قال اذهبى فأنت طالق طالق طالق فلا يقع إلا طلاقة واحدة.

وتعتبر المرأة محرمة على الرجل فلا يستطيع ان يعيدها الى عصمته إلا بعد ان تتزوج رجلاً آخر ثم يدخل بها ثم يطلقها ثم تنتهى عدتها.

س٣٦ : ما المقصود بالمحلل وهل زواجه صحيح وإذا طلق المرأة فهل لها ان تعود إلى زوجها الاول الذى طلقها ثلاث مرات وهل يكون له حق طلاقها من جديد ؟

ج : المحلل هو الذى يتزوج المرأة بعد طلاقها ثلاث مرات ليحلها لزوجها الاول بعد الدخول عليها وتطليقها وفوات عدتها - وهو عقد صحيح طالما لم يتضمن العقد شرط التحليل وزواجه صحيحاً .. غير ان الرسول (ص) لعن المحلل ووصفه بالتيس .
وعندما تعود المرأة الى زوجها الأول تسقط الطلاقات الثلاث السابق توقيعها عليها ويكون للزوج حق تطليقها من جديد وله فى ذلك طلقتان رجعيتان والثالثة تكون بائنه بينونة كبرى على ما سبق شرحه .

س٣٧ : متى يقع الطلاق وما آثاره ؟

ج : يقع الطلاق شرعاً بمجرد اللفظ به إذا كان صريحاً أى إذا كانت الفاظه دالة على الطلاق مثال الرجل يقول لزوجته أنت طالق، وبحسب الطلاق منذ لحظة التلفظ به حتى ولو لم يثبت فى وثيقة رسمية، فإذا كان طلاقاً رجعياً ومضت مدة العدة أو كان طلاقاً مكملاً للثلاث فلا تحل المرأة للرجل بعد ذلك - وإن جحد طلاقها وكان قد شهد عليه شاهدان فإن لها ان تقيم دعوى ضده لاثبات الطلاق فإن لم يكن شاهد عليه سواها وكانت ذمته خربة فليس أمامها إلا اقامة دعوى خلع لأن معاشرتها للرجل بعد انتهاء العدة أو بعد الطلاق الثالث يعتبر معصية .

ولا يجوز البحث عن النية طالما كان لفظ الطلاق صريحاً أما إذا كان اللفظ غير صريح كأن يقول لها أذهبى الى بيت أمك ولا تعودى فهذا لفظ غير صريح يجب البحث فيه عن النية فإن كانت نيته ان يطلقها

— وقع الطلاق وإن كانت نيته أن يأمرها بشيء أو ينهيه عنه فلا يقع الطلاق.

س ٣٨ : هل يثبت نسب المولود لرجل طلق زوجته وانت به خلال اثني عشر شهراً ؟

ج : طبقاً للشريعة الإسلامية إذا أنت المرأة بولد وكانت المدة من تاريخ الطلاق أو الوفاة حتى تاريخ الوضع في حدود ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً فإن هذا الولد ينسب إلى المطلق أو المتوفى — وهذا ما جرى عليه العمل في المحاكم .. لكن بعد أن تقدم العلم، وظهرت تحقيقات الحامض النووي فإننا نرى أن النسب لا يثبت إلا إذا اتفق الحامض النووي للمطلق أو المتوفى مع الحامض النووي للمولود وقال الطب الشرعي بقبول النسب.

س ٣٩ : هل يثبت الميراث في حالة الطلاق الرجعي والبائن ؟

ج : إذا كان الطلاق رجعياً (طلقه أولى أو ثانية) يثبت الميراث إذا مات أحد الطرفين أثناء العدة — أما بعد فوات العدة فلا يثبت الميراث لأن الطلاق يتحول إلى طلاق بائن، كما أن الميراث لا يثبت في الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى ولو حدث الموت خلال العدة ما لم يكن المورث فاراً من الميراث بطلاقه على نحو ما سنفصله فيما بعد.

س ٤٠ : ما هو الحد الأدنى والحد الأقصى لمدة الحمل في أحكام الشريعة الإسلامية ؟

ج : الحد الأدنى لمدة الحمل ستة أشهر (١٨٠ يوماً).

والحد الأقصى للحمل غير محددة في الشريعة الإسلامية وحددها القانون رقم ١٩٢٩/٢٥ بسنة كاملة وهذا في الحقيقة يخالف رأى الطب والعلم التجريبي - فلا امرأة تلد مولوداً حياً عند اكتمال ستة أشهر فقط ولا امرأة يبقى حملها أكثر من تسعة أشهر ولذلك فإن هذه المسألة يجب الرجوع فيها الى الطب الذى حسم هذا الموضوع بتحليل الـ FDA .

س٤١ : ما هى الاحوال التى يعترف فيها الشرع بأن الاتصال الجنسى بين رجل وامرأة حلال وليس من الزنا؟

ج : فى ثلاثة احوال

(١) فى الزواج الصحيح

(٢) فى الزواج الفاسد (كالعقد الذى لا يشهد عليه شاهدان)

(٣) الاتصال الجنسى بناء على شبهة كمن دخل فراشه وعاشر المرأة

التي تنام عليه فى ظلمة الليل وكان ظننه انها زوجته ثم تبين له بعد

المعاشرة انها أخت زوجته التي نامت فى فراشها.

س٤٢ : ما هى الاحوال التى يثبت بها النسب؟

ج : ١ - الزواج الصحيح

٢ - الزواج الفاسد

٣ - الاتصال الجنسى بناء على شبهة

٤ - الاقرار بالنسب من الأب مع توافر شروطه وعدم التصريح بأن

هذا المولود جاء من زنا.

س ٤٣ : إذا أنت امرأة بولد رغم غياب زوجها عنها وعدم التلاقى بها مدة

سنة سابقة على الولادة فهل ينسب الى زوجها؟

ج : إذا أنت المرأة بولد رغم عدم تلاقيها بزوجها لأكثر من سنة فلا يثبت المولود للزوج ما لم يقر صراحة بنسبه ويحدث ذلك تقريباً في ثلاث حالات :

- ١ - غياب الرجل في بلد أجنبي وثبوت عدم تلاقيه مع زوجته.
- ٢ - حبس أو سجن الزوج في مصر مدة تزيد على سنة.
- ٣ - زواج الرجل وهو غائب عن طريق توكيل ولم يثبت انه جاء ودخل بها.

س ٤٤ : هل يعتبر الزواج بغير شهود. زواجاً صحيحاً أو فاسداً؟

ج : الزواج بغير شاهدين يعتبر زواجاً فاسداً وقبل الدخول لا يترتب على

هذا الزواج أى أثر ولكن بعد الدخول يترتب عليه ما يلى :

- ١ - لا يقام عليهما حد الزنا لأن المعاشرة الجنسية ليست محرمة.
 - ٢ - وجوب مهر المثل ان كان العقد قد خلا من التسمية.
 - ٣ - وجوب العدة على المدخول بها بعد الانفصال.
 - ٤ - ثبوت نسب الولد من الرجل إذا حصل حمل.
 - ٥ - ثبوت حرمة المصاهرة.
- ولا يثبت التوارث بين الطرفين، ولا يلزم الرجل بالنفقة ولا تلزم المرأة بالطاعة.

وإذا صحح العقد بتوقيع شاهدين عليه احتسبت صحته من تاريخ التوقيع.

س٤٥ : هل يجوز للمرأة إذا بلغت أكثر من ستين عاماً ان تخالع زوجها

رغم انها لا تخاف على نفسها من الفتنة ؟

ج : نعم يجوز ان تخالع زوجها لأن القانون لم يحدد سناً معيناً

س٤٦ : هل يجوز للرجل ان يرفع دعوى على زوجته لمخالعتها حتى

يتحرر من نفقاتها ومؤخر صداقها ؟

ج : لا يجوز فالخلع طلاق — تطلبه المرأة وليس الرجل — مع التنازل عن

حقوقها ورد ما قبضته من المهر وهي لا ترغم على ذلك.

س٤٧ : إذا تزوج المسلم بمسيحية أو يهودية فهل يجب ان تعتنق

الاسلام أو يجبرها زوجها على ذلك ؟

ج : لا إكراه في الدين — بل تظل غير المسلمة على دينها إذا رغبت في ذلك

ولا يجوز إجبارها على اعتناق الاسلام فلا خير فيمن يعتنق اى عقيدة

بالاكراه.

س٤٨ : هل يجب على الزوج الذى يتزوج من امرأة ثانية أو ثالثة أو

رابعة ان يخطر زوجته أو زوجاته بهذا الزواج ؟

ج : ألزم القانون على الزوج حين يقترن بزوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة ان

يذكر للموثق (المأنون) اسم زوجته السابقة أو زوجاته الاخرى

ومحال اقامتهن وعلى الموثق اخطارهن بهذا الزواج، ويحكم بحبس

الزوج الذى يدلى ببيان محل اقامة غير صحيح لزوجته الاخرى

وكذلك يعاقب الموثق بالحبس إذا لم يخطرهما بالزواج الثاني أو الثالث
... الخ.

س٤٩ : هل يجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها ان تطلب الطلاق
باعتبار ان الزواج الثاني يشكل ضرراً لها ؟

ج : نعم يجوز لها ذلك حتى ولو كان الضرر نفسياً وكذلك يجوز للزوجة
الجديدة ان تطلب الطلاق إذا كان الزوج لم يخطرهما بسبق زواجه من
الاولى ويسقط حق الزوجة فى الطلاق إذا لم ترفع دعوى التتطبيق
خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد ما لم تكن راضية به من
البداية.

فإذا انقضت السنة دون رفع الدعوى فإن ذلك لا يسقط حقها فى
طلب التتطبيق لآى سبب آخر ولو لسوء العشرة كما لا يسقط حقها فى
الخلع. وهذه الأحكام تسرى ولو لم تشترط الزوجة فى عقد الزواج ألا
يتزوج عليها.

س٥٠ : هل التعدد يقف عند حد اربع زوجات ؟

ج : لا — فالتعدد خير مقيد بحد ولكن الجمع بين الزوجات مقيد بحد اربع
زوجات فللرجل ان يطلق الاربع ويتزوج مثلهن أو يطلق واحدة من
الأربع ويتزوج أخرى.

س٥١ : هل يجوز ان يكون المهر عقاراً مثل شقة أو حديقة أو منقولاً مثل
غرفة نوم أو سببكه من الذهب ؟

ج : نعم يجوز وانما يجب تقويم ذلك بالنقود وذكر المهر فى العقد آجله وعاجله فإذا لم يذكر كان للزوجة مهر المثل وهو مهر امرأة من أقارب أبيها كالاخوات والعمات وبنات الاعمام على ان تتساوى المرأتان فى السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والزمن والبقاره والادب والعلم وهو امر صعب التحقيق.

س٥٢ : هل تلتزم الزوجة بتجهيز ما يلزم بيت الزوجية من الاثاث والفراش وغيرها وهو ما يسمى بالجهاز أو اعيان الزوجية؟

ج : الحقيقة ان كل ذلك يلتزم به الرجل وليس المرأة — فالبيت بيته ويجب ان يكون مسكن الزوجية مستكماً لموجبات الحياة الاسرية دون اعتبار للمهر الذى اعطاه لها — لانه من حقوقها ولا تلتزم ان تشتري به شيئاً من هذه الاعيان، غير ان العرف جرى على غير ذلك ومن ثم تكون المنقولات التى تحضرها للزوجة الى منزل الزوجية ملكاً لها ويجوز لها ان تطالب زوجها بها فى اى وقت ولو قبل الطلاق ويعتبر الزوج أميناً عليها.

س٥٣ : إذا كان للزوجة مال فهل ينتقل كله أو بعضه إلى الزوج وهل تجبر الزوجة على توكيل زوجها فى ادارة أموالها أو التصرف فيها؟

ج : لا ينتقل أى مال من أموال الزوجة إلى الزوج بالزواج ذلك ان الشريعة الاسلامية تكفل للمرأة نمتها المالية المستقلة عن زوجها أو عن أبيها — ولها نون غيرها حق التصرف فى اموالها وادارتها أو توكيل من نشاء

لذلك ولا تجبر الزوجة على اصدار وكالة للزوج للادارة أو التصرف
ويجب ملاحظة ان التوكيل بالتصرف يبيح للموكل ان يبيع او يشتري
اموالها وهو ما نحذر منه الزوجات.

س٥٤ : ما هو المقصود بحق طاعة الزوجة للزوج . هل هو الخضوع

الكامل للرجل ام له قيود؟

ج : حق الطاعة — هو احترام الزوج فى ماله وعرضه والوفاء بحاجاته
واسعاده وعدم مصيته، ويتمثل فى طاعة الاحرار وليس خضوع
العبيد — ولحق الطاعة قيود هى :

١ — ان يكون الامر الصادر الى الزوجة من الزوج فى حدود الشريعة
والقوانين فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق او فى مخالفة القوانين
الوضعية السارية فان طلب منها ان تجالس الرجال او تخالطهم أو
تستولى على اموال احد من الناس او تزور مخالصة أو غير ذلك فلا
طاعة للرجل فى ذلك.

٢ — ان يكون الزوج — حين يصدر امره الى زوجته قائماً بجميع حقوقها
من نفقه ومسكن وود وحب.

٣ — ان تكون اوامر الزوج فى حدود العقل السوى وليس التصرف الشاذ
فمن يطلب من زوجته ألا تنام سوى ساعة أو ساعتين أو لا تأكل سوى
وجبة واحدة أو يمنعها من الجلوس مع أبنائها أو لا تتحلى بزینتها فى
بيتها .. كل ذلك من الاوامر الشاذة التى تدخل فى باب التحكم البغيض
ولا تقبله النفوس السوية.

٤ — ان يكون الامر صادراً لها فى نطاق العمل الاسرى أما إذا تعلق الامر
بأموالها أو بحقوق أهلها لديها أو بعملها فلا تجبر على طاعته.

س ٥٥ : منحت الشريعة الاسلامية للرجل هجر زوجته في المضجع كنوع
من أنواع التأديب فلماذا لم تمنح الزوجة هجر زوجها في
المضجع؟

ج : المقصود بالهجر هو امتناع الزوج عن معاشره زوجته رغم انها ينامان
على فراش واحد وهو الدرجة الثانية من درجات التأديب التي تبدأ
بالموعظة الحسنة ثم الهجر في المضجع ثم الضرب، والتأديب من حق
الزوج وليس من حق الزوجة لأن الشريعة لم تخول لها حق تأديب
زوجها وللنساء وسائل عديدة تشعره به انها غاضبة منه وأفضل
الوسائل مصارحته - ان مجرد بكاء المرأة امام زوجها قد يكون أكبر
عامل ملطف للعلاقة بين الطرفين.

س ٥٦ : ما المقصود بزواج المحارم وما حكمه؟

ج : هو زواج الرجل من امرأة تحرم عليه كأن يتزوج اخت زوجته وهي لا
تزال على عصمته او يتزوج بخالتها او عمتها ولكن هذا التحريم
مؤقت، فإذا ماتت الزوجة جاز لزوجها ان يتزوج اختها أو عمتها في
الحال أما اذا طلقت رجعيًا فلا يجوز الزواج من الأخت إلا بعد انتهاء
العدة، وعلى ذلك فلا يجوز الزواج من محارمه أثناء العدة سواء كان
الطلاق رجعيًا أو بانئنًا - وقيل أيضاً ان الزواج محظور ولو كان
الطلاق بانئنًا بينونة كبرى فإذا تزوج الرجل رغم ذلك كان العقد فاسداً.
أما إذا تزوج من المحرمات عليه مؤبداً كان العقد باطلاً وليس له أثر
ووجب التفريق بينهما كأن يتزوج من ابنته.

س٥٦ : هل يجوز للمرأة المتزوجة عرفياً ان تطالب امام القضاء باثبات نسب ولدها من زوجها ؟

ج : نعم يجوز ان ترفع دعوى امام القضاء لاثبات نسب ولدها من زوجها متى توافرت الشروط الاخرى كأن تكون قد اتت به بعد ستة اشهر من تاريخ الزواج، ويثبت النسب بالعقد العرفى وتوفر الفراش الصحيح وبالطب الشرعى.

س٥٨ : هل يجوز للمرأة التى تزوجت عرفياً ان تطلب الطلاق رسمياً ؟

ج : نعم يجوز لها ذلك وقد نص القانون على حقها فى اقامة دعوى تطليق ونرى انه يباح لها اقامة دعوى خلع.

س٥٩ : هل يجوز للمرأة المتزوجة عرفياً ان تتزوج بعقد رسمى من شخص آخر رغم زواجها عرفياً ؟

ج : لا يجوز ويجب ان تطلق ممن تزوجها عرفياً قبل ان تعقد زواجاً آخر سواء كان الزواج الآخر عرفياً أو رسمياً غير ان القانون لا يعترف بالعقد العرفى إلا فى حالتين اثبات النسب وطلب التطليق وبذلك فلن تعترف المحاكم بالعقد العرفى.

س٦٠ : هل يجوز للزوجة التى اعتقل زوجها أكثر من ثلاث سنوات طلب التطليق اسوة بمن يحبس زوجها ؟

ج : الرأى الراجح ان المعتقل يجب ألا يعامل مثل المحبوس فالمعتقل رجل أبعد عن زوجته بغير ارادته او ارتكاب جريمة فغيابة كان بعذر مقبول. أما الذى حكم عليه بالحبس نهائياً اى بعقوبة مقيدة للحرية لمدة ثلاث سنوات فأكثر فإن لزوجته طلب التطلاق بعد مضى سنة من حبسه — ويطلقها القاضى طلاقاً بائناً بينونة صغرى لا تعود اليه إلا بمهر وعقد جديدين ولو كان له مال.

س ٦١ : متى تطبق الشريعة الاسلامية على المسيحيين ؟

ج : ان الشريعة الاسلامية باعتبارها الشريعة العامة هى الواجبة التطبيق فى منازعات الاحوال الشخصية التى تقوم بين الافراد المسيحيين إذا اختلفا طائفة أو ملة واشترط القانون ان يكون تغيير الطائفة أو الملة سابقاً على رفع الدعوى.

وتطبق الشريعة الاسلامية اذا اعتنق احد الزوجين دين الاسلام قبل او أثناء رفع الدعوى المتعلقة بالاحوال الشخصية.

فإذا اعتنق الزوج دين الاسلام فلا أهمية لان تبقى الزوجة على دينها المسيحى — أما إذا اعتنقت الزوجة دين الاسلام دون زوجها رفعت الامر الى القضاء للتفريق بينها وبين زوجها المسيحى — ويعرض القاضى الدين الاسلامى على الزوج فإن أبى ورفض الدخول فيه فرق القاضى بينهما ولا يجوز لها ان تعود اليه إلا بعد اسلامه وبعقد ومهر جديدين أما اذا اعتنق الزوج الاسلام لا يفرق القاضى بين الزوجين هذا ويلاحظ انه فى حالة تطبيق الشريعة الاسلامية بين مسيحيين اختلفا طائفة او ملة فان الطلاق بالارادة المفردة للزوج غير جائز إذا كان احدهما كاثوليكياً لعدم اعتراف هذا المذهب بالطلاق.

س ٦٢ : إذا طلق الزوج المسيحي زوجته التي تختلف عنه طائفة أو ملة بإرادته المنفردة فكيف يثبت هذا الطلاق مع العلم بأن المسيحيين ليس لديهم مآذون لاثبات طلاقه. ؟

ج : يرفع الامر الى القضاء لاثبات الطلاق امام المحكمة، وعليه ان يثبت اختلاف الطائفة والملة وان شريعتيهما تجيزان توقيع الطلاق (ليس احدهما كاثوليكياً) كأن يكون احدهما انجيلياً والآخر ارثوذكسياً.

س ٦٣ : ما المقصود بعرض الصلح على الزوجين، وما الفرق بين الصلح وندب الحكمين ؟

ج : فى دعاوى الطلاق لا يحكم به الا بعد ان تبذل المحكمة جهداً فى محاولة الصلح بين الزوجين وتعجز عن ذلك فإن كان للزوجين ولد (أو أكثر) تلتزم المحكمة بعرض الصلح مرتين على الاقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً – والتخلف عن جلسة الصلح مؤداه ان الخصم المتخلف يرفض الصلح.

وفى بعض دعاوى التطليق ايضاً يوجب القانون ندب حكمين بأن يسمى الزوج حكماً من اهله وتسمى الزوجة حكماً من اهله فان تقاعس احد عن تسمية الحكم عينت المحكمة حكماً عنه، ويجب على الحكمين المثل امام المحكمة وتسمع اقوال من حضر بعد حلف اليمين وللمحكمة ان تأخذ بتقريرهما او ترفضه.

س ٦٤ : ما الفرق بين الخلع والتطليق ؟

ج : الخلع – تقيم به الزوجة دعوى امام القضاء وتقول فيها انها تبغض الحياة مع زوجها وتخشى ألا تقيم حدود الله وهذا وحده سبب كاف للحكم بالخلع دون حاجة الى اثبات الكراهية أو الضرر .. أما الطلاق للضرر فيجب على الزوجة اثباته.

وحكم الخلع لا يطعن فيه بالاستئناف ويصير حكماً نهائياً.

بينما حكم الطلاق يطعن فيه بالاستئناف

والطلاق امام المحكمة هو طلاق بائن ما عدا الطلاق بسبب عدم الاتفاق.

والخلع هو أيضاً طلاق بائن بينونة صغرى اى لا يستطيع الرجل ان يعيدها اليه إلا بعقد ومهر جديدين.

والخلع أو الطلاق – إذا كان لثالث مرة يودى الى البينونة الكبرى اى يجعل المرأة محرمة على الرجل حتى تتزوج زوجاً آخر وتطلق منه واجراءات الخلع تستمر نحو تسعة اشهر فى المحاكم بينما دعوى التطلاق تمتد اكثر من سنتين او ثلاثة.

س٦٥ : متى تستحق الزوجة نفقة من الزوج ؟

ج : تجب النفقة من تاريخ عقد الزواج إذا دخلت منزل الزوجية ولا يمنع مرضها من استحقاقها للنفقة وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به الشرع كنفقة خادمة إذا كان مثلها يُخدم وتمتع النفقة اذا امتعت أو خرجت من بيت الزوجية دون سبب شرعى ولا تسقط نفقتها لو خرجت من بيت الزوجية للعمل أو لعيادة مريض قريب أو للذهاب الى المستشفى أو العلاج عند طبيب ولا

تسقط النفقة إلا باديها من الزوج أو لبراء الزوجة له - وهذا كله يسمى نفقة الزوجية.

غير انه لا يجوز للمرأة المطالبة بنفقة زوجية لأكثر من سنة تعسب نهايتها وقت رفع دعوى النفقة.

ويمكن التنفيذ بالنفقة - متى كان الحكم نهائياً على اموال الزوج او على راتبه فإن امتنع وكان قادراً فإن للزوجة ان تلجأ الى المحكمة لعسبه فإذا سدد ما عليه خرج من العبس.

س٦٦ : هل تترتب آثار الطلاق من تاريخ ايقاعه ولو لم يثبت في وثيقة رسمية ؟

ج : المفروض على الزوج ان يوثق الطلاق، وعلى الموثق (المأنون) ان يخطر الزوجة بتوثيق الطلاق في حالة عدم حضورها.
غير ان الآثار الشرعية تترتب على وقوع الطلاق من تاريخ ايقاعه ولو لم يوثق - كنبوت حرمة المعاشرة في حالة الطلاق البائن اما إذا لوقع الزوج الطلاق واخفاء عن زوجته فلا تترتب آثاره المادية اى من حيث الميراث والحقوق المالية الاخرى إلا من تاريخ علمها به - اى ان المرأة ترثه رغم طلاقه لها شفويّاً أو رسمياً كون اخطاره لها طلاقاً. توقيع الطلاق وظل كذلك حتى مات.

س٦٧ : إذا أتت المرأة بولد . وقالت انه نتيجة اغتصاب أحد الناس لها فهل يجوز لها ان تثبت نسبه منه ؟

ج : هذا ولد زنا ولو كان الرنا نتيجة اغتصاب، ولا يجوز اثبات نسبه من ابيه إلا إذا أقر انه ابنه ولم يصرح انه من سفاح.

س ٦٨ : هل يلتزم الأب بنفقة أولاده ولو طلق امهم أو كان للصغير أموال خاصة ؟

ج : الطلاق أو الخلع لا يؤثران على نفقة الاولاد ويلتزم الأب بالاتفاق على اولاده — حتى تتزوج الفتاة وينتهي الولد من تعليمه ما لم يكن عاجزاً عن الاتفاق على نفسه — ويقدر القاضى هذه النفقة بحسب يسار الزوج أما إذا كان للصغير مالا يكفيهِ للاتفاق عليه فتكون نفقته من ماله الخاص.

س ٦٩ : ما المقصود بمسكن الحضانة وما حكمه ؟

ج ١ : إذا طلق الرجل زوجته وكانت لها أبناء فى سن الحضانة أصبحت الام حاضنة لهم ولها ان تطالب اباهم بأجر حضانتها، وعلى الأب ان يوفر لمطلقة الحاضنة ولأولاده المسكن المستقل المناسب فإذا لم يفعل خلال مدة العدة استمروا فى شغل مسكن الزوجية دون المطلق، فإذا كان هذا المسكن مملوكاً للأب فإنه يخير بين تركه لهم أو تهيئة مسكن آخر مناسب ومستقل وللحاضنة — بدلاً من المسكن — ان تطلب من القاضى تقدير أجر مسكن مناسب يلزم به الأب. والنيابة العامة — هى المختصة — ابتداء باصدار قرار فيما يثور بين الزوجين من خلاف على المسكن.

س ٧٠ : هل للأب حق رؤية أولاده ؟

ج : نعم له ذلك ويطلب من المحكمة الزام زوجته بالرؤية وينفذ الحكم فى احد الاماكن التى يحددها وزير العدل كالنوادى ما لم يتفقا على مكان آخر.

س ٧١ : هل ينفذ حكم الرؤية جبراً بمعنى ان الشرطة تقوم باصطحاب الصغير الى ابيه لرؤيته وإذا كان ذلك غير ممكن فما هو أثر رفض الحاضنة في اتاحة الرؤية للأب ؟

ج : لا ينفذ حكم الرؤية بالقوة الجبرية اى عن طريق الشرطة ولكن اذا رفضت الحاضنة انذرها القاضى فإن تكرر منها الرفض جاز للقاضى بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً الى من يليها من اصحاب الحق فى الحضانة لمدة يقدرها القاضى.

س ٧٢ : لمن يثبت الحق فى حضانة الصغير بعد الام ؟

ج : للجدة (أم الأم) وان علت فأم الأب وان علت فالاخوات الشقيقات فالاخوات لام فالاخوات لأب الخ

س ٧٣ : هل احكام النفقة واجبة التنفيذ بمجرد صدور الحكم ام ينتظر حتى يصير الحكم نهائياً (اى بعد الطعن فيه بالاستئناف او فوات ميعاده) ؟

ج : النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو اجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو للمطلقة أو للابناء او للوالدين اى ان الحكم ينفذ فور صدوره ولا يترتب على رفع إشكال فى الحكم وقف تنفيذه وانما على المحضر قبل اتمام التنفيذ ان يعرض الامر على القاضى لاتخاذ ما يراه وقد اصبح بنك ناصر الاجتماعى ملزماً بحكم القانون بسداد النفقة فى حالة عدم قدرة المحكوم عليه على سدادها.

ويجوز الحجز على المرتب من ٢٥% حتى ٥٠% اذا كان هناك اكثر من مستحق.

س٢٤: فى بعض الاحيان يطلق الرجل زوجته وتمر شهور العدة وتتزوج فيدعى الزوج انه راجعها خلال مدة العدة وان زواجها باطل فما هو الحل؟

ج: عند انكار الزوجة مراجعة زوجها لها فلا يقبل اى ادعاء للزوج بأنه راجع مطلقته ما لم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء ستين يوماً لمن تحيض وتسعين يوماً لمن عدتها بالاشهر من تاريخ توثيق طلاقه لها ما لم تكن حاملاً او تقر بأنها لم تر الحيض ثلاث مرات حتى اعلانها بالمراجعة.

أما اذا رأت الزوجة اثبات المراجعة فلها اثباتها امام المحكمة بشهادة الشهود — والرجعة تتم بالقول او الفعل اى بمعاشرتها معاشرة الأزواج.

س٢٥: هل يجوز للزوجين الاتفاق على الخلع ام يجب ان ترفع به دعوى؟

ج: يجوز التراضى على الخلع بين الزوجين وتسرى ذات الآثار التى وردت فى القانون — بحيث تصبح الطلقة خلعاً طلاقاً بائنة وتتنازل الزوجة عن كافة حقوقها وهى نفقة العدة والمتعة ومؤخر الصداق.

س٢٦: هل يجوز بعد وفاة الشخص ان يدعى احد انه ابنه؟

ج: لا يجوز لأن دعوى الاقرار بالنسب او الشهادة على الاقرار لا تقبل إلا اذا وجدت اوراق رسمية أو خطية كلها مكتوبة بخط المتوفى وتوقيعه

تفيد انه والد طالب النسب او كانت هناك ادلة قطعية جازمة تدل على صحة ذلك.

س٧٧: هل يجوز للمسلم ان يتبنى طفلاً؟

ج: لا يجوز للمسلم التبني وهو محرم في القرآن الكريم ولكن في الشرائع المسيحية يجوز التبني، غير ان المسلم ليس ممنوعاً من كفالة اليتيم وتربيته بين اولاده بشرط ألا ينسبه الى نفسه.

س٧٨: هل تعتبر عدم اللدونة على المعاشرة الجنسية سبباً من أسباب التطلاق؟

ج: نعم اذا تضررت المرأة من ذلك وكان العيب مستحكماً — بشرط ان يبقى الرجل مدة سنة لا يقرب زوجته، وكالت هي غير راضيه بهذا العيب ولا تعرف عنه شيئاً عند توثيق طلاق الزواج.

س٧٩: ما المقصود بالتطبيق للضرر؟

ج: ان يؤذيها الزوج بالقول أو بالفعل بما لا يليق بمثلها ويشترط ان يكون الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة.

س٨٠: هل ولد الزنا يثبت لامه طالما انه لا يثبت لابيّه المقر بإتيانه من الزنا؟

ج: ولد الزنا يثبت لامه طالما ثبتت ولادته لها حتى ولو اقرت انه من زنا.

س٨١: هل يسرى النشوز على الزوج كما يسرى على الزوجة؟

ج : نعم النشوز قد يلحق الزوج كما يلحق الزوجة ونشوز الزوج هو ان يسىء معاملة زوجته فإذا فعل رفعت امرها الى القاضى فإذا تأكد القاضى من نشوز الرجل كان له ان يتخذ معه الوسائل الاتية :

- ١ - النصيحة والموعظة - فان لم يرتدع ،
 - ٢ - بحكم عليه بنفقة زوجيه تحصل عليها الزوجة إن كان لا ينفق عليها فان لم يرتدع
 - ٣ - ان يسمح للمرأة بهجر زوجها ولا يحكم له بالطاعة حتى يحسن معاملة زوجته.
 - ٤ - ويجوز للقاضى ان يعاقبه باللوم او الضرب او غير ذلك.
- هذا هو رأى مالك ولكنه غير مطبق فى محاكمنا.

س٨٢ : رجل طلق زوجته وهو مريض مرض الموت فهل ترثه او تحرم من الميراث ؟

ج : إذا طلق الرجل زوجته أثناء مرضه وكان الطلاق بائناً وانتهى مرضه بالموت فانه فى رأى الشرع يعتبر فارقاً من الميراث ويكون للمطلقة ان ترث فى تركته نصيبها الشرعى طالما كانت الوفاة أثناء عدتها.

س٨٣ : هل للزوج ان يفوض زوجته فى توقيع الطلاق وهل يجوز له ان يرجع فى تفويضه ؟

ج : نعم للزوج ان يفوض زوجته فى توقيع الطلاق فتكون العصمة بيدها ولا يستطيع ان يرجع فى تفويضه ولها ان تطلق نفسها متى شاعت طالما ان التفويض ليس مقيداً بمدة محددة.

س٨٤ : هل يقع الطلاق إذا لم يلفظه الزوج وإنما كتب لزوجته رسالة يقول لها أنت طالق أو ارسل إليها برقية أو كلمها هاتفياً وقال لها أنت طالق ؟

ج : الطلاق كما يقع باللفظ يقع بالكتابة لأن الكتابة تعبير عن إرادة تماماً كاللفظ باللسان وأياً كانت صورة الكتابة أو نوعها – يقع بها الطلاق إذا دون فيها اللفظ صريحاً بشرط أن يتأكد أن الزوج هو الذى ارسلها إلى الزوجة – وحتى إذا كان هازلاً بهذا الإسلوب فإن الطلاق يقع، لأن طلاق الهازل يقع استناداً إلى حديث نبوى سبق بيانه ولا يسأل عن نيته وقصده أما إذا كان اللفظ غير صريح فإنه يجب الرجوع إلى النية.

س٨٥ : هل يجوز التوكيل فى الطلاق ؟

ج : نعم يجوز ولكن إذا مات الزوج قبل استعمال الوكيل للتوكيل فإن الزوجة تظل زوجة ولو كان الزوج قبل وفاته قد أمر الوكيل بإجراء الطلاق فوراً.

س٨٦ : هل يمكن إضافة الطلاق إلى أجل غير مسمى كأن يقول لزوجته أنت طالق فى وقت قريب أو بعيد ؟

ج : لا يقع مثل هذا الطلاق لأنه لم يحدد الأجل ويعينه تعييناً دقيقاً.

س٨٧ : ما هى الحقوق التى تكون للمطلقة على مطلقها ؟

ج : الحقوق هى :

- ١ – مؤخر المهر أى الجزء الذى لم يدفع من المهر.
- ٢ – نفقة العدة وتقدر من ثلاثة شهور حتى سنة فإذا شهدت واقسمت المطلقة انها لم تر الحيض ثلاث مرات استمرت النفقة حتى مدة

سنة وان أقرت انها رأت الحيض ثلاث مرات اقتصررت النفقة على ثلاثة أشهر.

٣ — نفقة المتعة وتقدر بنفقة من سنتين إلى خمس سنوات إذا لم يكن الطلاق بسبب منها أو برضاها أو إذا طلبته هي ما لم يكن الزوج بسوء تصرفه قد دفعها إلى ذلك. ^١

٤ — أجر الحضانة تستوفى بعد استيفاء مدة العدة إذا كان لها أبناء من مطلقها في حضانتها.

٥ — نفقة الصغار : إذا كان لها أبناء من مطلقها في حضانتها.

س٨٨ : ذكر الله في كتابه العزيز ان الطلاق مرتان مع ان الفقهاء اجمعوا على ان الطلاق ثلاث مرات ؟

ج : في القرآن الكريم الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، فالمرتان يراجع فيهما الرجل مطلقته في خلال مدة العدة أما الثالثة فهي التي لا يستطيع فيها مراجعة زوجته ولو في العدة وهي المعبر عنها في النص القرآني بعبارة التسريح بإحسان لأنها لا تجوز له إلا بعد ان تتزوج رجلاً آخر ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت.

س٨٩ : ما هي الحقوق التي تسقط بحكم الخلع ؟

ج : تسقط حقوق مختلفة هي مؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة المتعة ولكن لا يسقط حقها في حضانة أولادها ولا في نفقتهم ولا في أجر حضانتها لأن الأجر حق مالي وليس حقاً شخصياً ولا يسقط حقها في اعيان جهازها التي أودعتها بيت الزوجية ويسقط حقها في ميراث مطلقها بمجرد الحكم كما لا يرثها الزوج المخلوع.

س٩٠ : هل يجوز للزوج المخلوع ان يتزوج من أخت زوجته ؟

ج : نعم يجوز له الزواج من أخت زوجته دون حاجة لانتظار مدة العدة.
س ٩١ : إذا خلعت المرأة زوجها وكانت حاملاً فهل يجوز لها الزواج فوراً؟

ج : لا بل يجب ان تنتظر حتى تضع حملها فهي مدة عدة للحامل واجبة
س ٩٢ : هل تجوز الوصية لوارث أو لغير وارث وما هي النسبة التي تجوز فيها؟

ج : نعم تجوز الوصية لوارث ولغير الوارث في حدود ثلث التركة بعد سداد الديون فإذا زادت عن الثلث ردت إلى الثلث وإذا قلت عن الثلث لا تزداد إلى الثلث.

س ٩٣ : هل يجوز للرجل ان يبيع أمواله . عقارية أو منقولة لبعض اولاده ويحرم منها البعض الآخر حتى يمنعهم من الميراث؟

ج : إذا كان الرجل في قواه العقلية والصحية يجوز له ان يبيع ويشترى فسي أمواله دون قيد - الا ان يكون فاراً من الميراث، فإذا كان في مرض الموت اعتبر كل بيع وصية لا تنفذ إلا في حدود الثلث وإذا كان يبيع العقار كالثقة مثلاً أو المنزل مع احتفاظه بحيازته ومنفعته طول حياته اعتبر وصية أيضاً ولباقي الورثة الطعن في التصرفات لاثبات صوريتها غير ان الرجل الذي يفضل وارثاً عن آخر أو يحرم وارثاً من حقه الشرعي يأثم دينياً امام الله.

س ٩٤ : ما المقصود بالإيلاء وما المقصود بالظهار وهل يقع بهما طلاق؟

ج : الإيلاء هو ان يحلف الزوج عدم معاشرة زوجته مطلقاً أو أكثر من اربعة أشهر، وللزوجة ان تطلب المعاشرة عند نهاية مدة الازبعة أشهر

فإن لم يستجب الزوج جاز لها طلب الطلاق حتى لا تبقى كالمعلقة لا هي زوجة ولا مطلقة.

أما الظهار فهو ان يقول لزوجته " انت على كظهر أمى او ظهر أختى " ومن يفعل ذلك لا يجوز له ان يقرب زوجته إلا بعد وفاء كفارة هذا القول بأن يطعم ستين مسكيناً أو يصوم شهرين متتابعين جزاء له.

س٩٥ : هل تراث المرأة المعقود عليها رسمياً إذا مات الزوج قبل الدخول وبعد الخلوة أو قبل الخلوة الصحيحة؟

ج : لا تراث طالما لم يدخل بها سواء مات بعد أو قبل الخلوة الصحيحة.

س٩٦ : إذا بلغت الفتاة سن الرشد فهل يجب حضور ولي لإنشاء عقد الزواج عنها؟

ج : فى رأى أبى حنيفة ان البالغة العاقله ليس لأحد سلطان عليها فى شأن زواجها ولكن جمهور الفقهاء يقولون انه ليس لها ان تتفرد بإنشاء عقد زواجها بل يشاركها وليها، أما إذا كانت غير بالغة سن النكاح فالبعض قال ان الولاية عليها اجبارية وتظل الولاية ما دامت بكرة حتى ولو تجاوزت سن النكاح.

وقال ابو حنيفة الولاية للصغيرة فقط ولا تستمر الولاية بعد البلوغ حتى لو كانت بكرة. ونحن نؤيد رأى أبى حنيفة.

س٩٧ : هل تقتصر الولاية على الأب فقط ؟

ج : فى رأى أبى حنيفة المعمول به فى مصر تثبت الولاية للأب والجد والعصباء كالعالم والأخ — وإذا وجد أكثر من ولى قدم الأقرن فالأب مقدم عن الأخ شقيقاً أو غير شقيق والأول مقدم عن الأخ غير الشقيق

وهكذا وان امتنع الأولياء جميعاً عن تزويج الصغيرة انتقلت الولاية للقاضي.

س٩٨: هل يجوز الزواج بتوكيل صادر من الزوج الى آخر؟

ج: عقد الزواج يقبل الانابه فيجوز التوكيل فيه ويصح التوكيل الصادر من الرجل لوكيله أو التوكيل الصادر من المرأة لوكيلها أما التوكيل فيجوز ان يذكر فيه اسم الفتاة ولقبها ويعينها الوكيل ويجوز ان يكون التوكيل مطلقاً - بحيث يختار له الوكيل الزوجة التي يراها مناسبة.

س٩٩: إذا خالف الوكيل امر الموكل وعقد له على امرأة ليست هي المقصودة فما هو الحل؟

ج: في حالة المخالفة يكون عقد الزواج موقوفاً على ارادة الموكل فإن قبل نفذ العقد وان لم يقبل بطل العقد.

س١٠٠: هل يجوز للمرأة ان تشتري في عقد الزواج ان يطلق زوجها الزوجة الاولى أو زوجاته أو لا يتزوج عليها او لا يرثها في حالة وفاتها او لا يحصل على معاشها او يشترط هو ان تتنازل عن اقامة دعوى الخلع في المستقبل؟

ج: كل هذه الشروط فاسدة وتُلغى ولا تؤثر في صحة عقد الزواج فيكون العقد صحيحاً ولكن الشروط الصحيحة جائزة كاشتراط ان تسكن في مسكن يليق بها أو ان تعمل عملاً شريفاً او تشتري ان يكفل الزوج كفيلاً في سداد مؤخر الصداق

س ١٠١ : هل يتوارث الزوجان مختلفى الديانة وإذا لم يكن ذلك فهل

يجوز لأى منهما ان يكتب وصية للآخر؟

ج : لا توارث بين زوج مسلم وزوجة غير مسلمة ولكن اسلامها قبل الوفاة
يوجب التوارث كما ان الزوجة غير المسلمة إذا تركت ميراثاً فإن
ابناءها من الزوج المسلم لا يرثونها لانهم ينشأون على دين أبيهم
(الاسلام) فيحرمون من الميراث ونرجو ان يتدخل المشرع لعلاج هذه
الحالة الشاذة.

أما تحرير الوصية بين الطرفين فهو جائز ولا تنتفذ إلا فى حدود ثلث
التركة.

* الزواج

١ - المسلمة لا تتزوج إلا مسلماً وزواج المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق
- لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب.

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ قى - جلسة ١٩٦٧/٣/٨ من ١٨ ص ٥٨٥)

٢ - مجرد عودة الزوجة الى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض
من زوجها لا يعتبر رجعه، لأن حكم الطلاق الرجعي لا يؤثر على قيام
الزوجية ما دامت الزوجة في العدة، فيحق لها البقاء في البيت الذي
تسكن فيه زوجها قبل الطلاق.

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ قى " احوال شخصية " جلسة

١٩٧٥/١١/٥ من ٢٦ ع ٢٤ ص ١٣٧٦)

٣ - من المقرر شرعاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
زواج المسلمة بغير المسلم كتابياً كان أم غير كتابي حرام باتفاق ولا
ينعقد أصلاً، كما ان المرأة المسلمة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها
زواج. لما كان ذلك فبن معاشرة والدة الطاعنين لوالد المطعون عليه
(المسيحي) سواء قبل ربتها أو بعدها محرمة شرعاً لا تنتج فراشاً
ولا تثبت نسباً يتولد عنه أي حق في الميراث.

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ " احوال شخصية " جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤

من ٢٦ ع ٢٤ ص ١٦٩٢)

٤ - الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر إبان الخطبة ومنها الشبكة، تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القسانون المدني، ولما كان السبب ركناً من أركان العقد وينظر في توفره أو عدم توفره إلى وقت انعقاد العقد وكان العقد قد انعقد صحيحاً بتوافر سببه فبأنه لا يمكن القول بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده، ومن ثم فبأن كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات وذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فإن فيسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق وتظل الهبة قائمة رغم العدول عن الزواج.

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " جلسة
١٩٧٤/٥/٢٦ س ٢٥ ع ٢٤ ص ١٩٤٨)

* شروط الطاعة

٥ - إن كانت الطاعة حقاً للزوج على زوجته إلا إن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها، فلا طاعة له عليها إن تعمد مضارته بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو استولى على مالها بدون وجه حق ويجب في مجال اثبات هذه المضارة الرجوع إلى آراء في مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي إن كانت توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل وامرأتين إلا أنه يكفي في ثبوت اضرار الزوج بزوجه اضراراً يدل على عدم امانته على نفسها ومالها أن تتفق

شهادة الشهود على إيداء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيداء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هي تمثل في مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع.

(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٨٦/٦/٢٤ س ٣٧ ع ٢٤ ص ٧٤٠)

* النشوز

٦ - النشوز لا يمنع نظر دعوى التطليق.

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " جلسة ٦٧/٣/٢٩

س ١٨ ع ١٤ ص ٦٩٧)

* حق التأديب الشرعى

٧ - حق التأديب الشرعى المعبر عنه بالضرب فى الآية الكريمة " واللاتى

تخافون نشوزهن فعظوهن واهجوهن فى المضاجع وأضربوهن فإن

أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا " لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك سبيل

الموعظة الحسنة - والهجر فى المضاجع باعتباره الوسيلة الثالثة

والأخيرة للإصلاح، والرأى فيه أن يقتصر مجاله حل انحراف البينة

وغلبة الأخلاق الفاسدة، ولا يباح إلا إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة

عن نشوزها يتوقف عليه، فهو منوط بالضرورة الأشد وأشبه بالحلال

المكروه، وتقديره بهذه المثابة متروك لقاضى الموضوع، وإذا انتهى

الحكم أن اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام وانفراط

عقدتها وتلويث ملابسها وتجمهر المارة حولها فيه تجاوز لحق

التأديب الشرعى بمراعاة البيئة التى ينتمى إليها الخصمان المعتديان
فإنه لا سلطان عليه فى ذلك طالما كان استخلاصه سائغاً.

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ قى " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٧/١١/٩

س ٢٨ ع ٢ ص ١٦٤٤)

* نفقة الزوجة

٨ - المفتى به فى مذهب أبى حنيفة أن حد إياس المرأة خمس وخمسون
سنة - وقيل الفتوى على خمسين - وشرطه أن ينقطع الدم عنها
لمدة طويلة، وهى ستة أشهر فى الأصح، سواء كان الانقطاع قبل
مدة الإياس أو بعد مدته، فإن هى بلغت الحد واستوفت الشرط حكم
بإيائها واعتدت بثلاثة أشهر، فإن عاودها الدم على جارى عادت
قبل تمام هذه المدة انتقصت عدة الأشهر واستأنفت العدة بالإقراء،
وأن القول فى انقضاء عدة المرأة هو قولها بإتقائها فى مدة يحتمل
الانقضاء فى مثلها، وهو ما اختارته لجنة وضع قانون الأحوال
الشخصية حيث نصت فى البند الثالث من الفقرة ج من المادة ١٦٥
من مشروع القانون على أن " من بلغت الخمسين فإنها تعد بثلاثة
أشهر إن كان الحيض قد انقطع عنها ستة أشهر قبل الخمسين أو
بعدها.

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ قى " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧١/١/٦

س ٢٢ ع ١ ص ٢٧)

* أدلة النسب

٩ - النسب يثبت فى جانب الرجل بالفراش وبالإقرار وبالبيئة، وهو بعد
الإقرار به لا يحتمل النفى، لأن النفى يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا

يسمع، والإقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر، وينتفى به كونه من الزنا، ولا يصدق الزوجان في إبطاله. ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بثبوت نسب المطعون عليه من المورث إلى البينة وأن المورث أقر ببنته في شهادة ميلاده، وكان الحكم لم يثبت أن المورث أقر بأن المطعون عليه ابن زنا، وإنما ادعته الطاعنه - الزوجة الأخرى للمورث - استناداً إلى قرائن أوردها في سبب النعي، ولما كان هذا الإقرار بالبينة قد تعلق به حق المطعون عليه في أن يثبت نسبه من المورث ولا يبطله أن تاريخ وثيقة زواج المورث من والدة المطعون عليه لاحق على ولادته بثلاثة أشهر، لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ قى " أحوال شخصية "

جلسة ١٩٧٤/١/٩ س ٢٥ ج ١ ص ١٢٣)

١٠ - المقرر في فقه الحنفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش والبينة فإنه يثبت بالإقرار وأنه متى صدر الإقرار مستوفياً شرائطه فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً.

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ قى " أحوال شخصية "

جلسة ١٩٨٢/٥/١ س ٣٣ ج ١ ص ٥٣١)

* ما لا يعد فراشاً يثبت به النسب

١١ - من الأصول المقرر في فقه الشريعة الاسلامية. وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه، ورتب الفقهاء على ذلك أن الزنا لا يثبت نسباً، وأساس الأخذ بهذه القاعدة هو ولادة الزوجة أو المطلقة في زمن لا يقل عن ستة أشهر من تاريخ الزواج، ولما هو مجمع عليه من أنها أقل مدة للحمل أخذاً بقوله تعالى " وحمله وفصاله ثلاثون شهراً " وقوله تعالى " وفصاله في عامين " فيسقط مدة الفصال الواردة في الآية الأخيرة من مدة الحمل والفصال الواردة في الآية الأولى يتبقى للحمل ستة أشهر، وفرع الفقهاء على ذلك أنه إذا تزوج رجل امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من زواجها لم يثبت نسبه لأن الطوق سابق على النكاح بيقين فلا يكون منه، ومن الراجح في مذهب الحنفية سرريان هذه القاعدة ولو كان الطوق من نفس الزوج نتيجة الزنا، فيحق للزاني أن ينكح مزنيته الحبلى منه ويحل له أن يطأها في هذا النكاح ولكن لا يثبت الولد منه إذا أتت به لأقل من ستة أشهر لأنه لم يكن وليد مدة حمل تام.

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٧٦/١١/٣ س ٢٧ ع ٢ ص ١٥٠٩)

١٢ - الدخول مع العقد على من هي في عصمة آخر مع العلم بذلك. لا يثبت به نسب الولد من أبيه لأنه لقاء جنسى محرم شرعاً بغور شبهه حل، وتقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع ببحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها

واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها.

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٨٦/٥/٢٧ - س ٣٧ ع ١٤ ص ٦٠٨)

* الإقرار

١٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما ادعاه الطاعن من أن الطفل الذي أقر المورث ببنوته هو اللقيط الذي تسلمه من المستشفى، فبأنه مع التسليم بهذا الادعاء، فإن المورث أقر بأن هذا الطفل هو ابنه ولم يقل إنه يتبناه، وهو قول من الحكم لا مخالفة فيه للقانون لأن نسب اللقيط يثبت بمجرد الدعوه وهى الإقرار بنسبه، أما التبني وهو استحقاق شخص معروف النسب إلى أب أو استحقاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخذه ولداً وليس بولد حقيقى فلا يثبت أبوة ولا بنوة ولا يترتب عليه حق من الحقوق الثابتة بين الأبناء والآباء.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية "

جلسة ١٩٧٣/١٢/٥ - س ٢٤ ع ٣ ص ١٢٣٢)

١٤ - المقرر شرعاً أن النسب يثبت بالإقرار وأن من أقر لمجهول النسب أنه ولده ولم يصرح فى إقراره بأنه ابنه من الزنا. فهو معترف ببنوة هذا الولد بنوة حقيقية وأنه خلق من مائه، سواء أكان صادقاً فى الواقع أم كاذباً فيثبت لهذا الولد شرعاً جميع أحكام البنوة.

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق " أحوال شخصية "

جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ س ٣٧ ع ١٤ ص ٥٩٥)

* مدى حجية شهادة الميلاد في ثبوت النسب

١٥ - البيئات الواردة بشهادات الميلاد - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - باعتبارها من إملاء صاحب القيد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب وإن كانت تعد قرينة لا يمتنع دحضها وإقامة الدليل على عكسها.

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق " أحوال شخصية "

جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٣٦ ع ١٤ ص ٩٢)

* سماع دعوى النسب

١٦ - من المقرر وفقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ألا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد ولد في سنة ١٩٥٠ أي بعد ست سنوات من الطلاق، وقد أنكره مورث المطعون عليهم حال حياته، كما أنكر قيام أية علاقة زوجية جديدة بينه وبين والدة الطاعن بعد الطلاق، وكان الحكم قد دلل على عدم قيام الزوجية بعد الطلاق على أسباب سائغة، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق " أحوال شخصية " - جلسة

١٩٧٥/١/٢٩ س ٢٦ ع ١٤ ص ٢٩٧)

* التبني

١٧ - المقصود بالتبني استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بأن يتخذه ولداً مع أنه ليس ولد حقيقي، وهو ما يعد

حراماً وباطلاً في الشريعة الإسلامية، ولا يترتب عليه أي حكم من الأحكام الشرعية الثابتة.

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق " أحوال شخصية " جلسة
٢٧/١٢/١٩٨٤ س ٣٥ ع ٢٤ ص ٢٢٦٨)

* طلاق الغضبان

١٨ - المقرر في فقه الحنفية الواجب الأخذ به وفقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغاً منه بحيث لا يفهم ما يقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الهذيان يغلب عليه فيها الاضطراب في أقواله أو أفعاله وذلك لافتقاده الإرادة والإدراك الصحيحين، ولما كان تقدير توافر الأئمة على قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بصدده لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائغاً، وكان لا يوجد معيار طبي أو غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعاً لتفاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة.

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " جلسة
١٣/٢/١٩٨٠ س ٣١ ع ١٤ ص ٥٠٠)

* الطلاق البائن

١٩ - إذ يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطلاق الذي تم بين والده الطاعن ومورثه المطعون عليهم بتاريخ ٧/٥/١٩٤٤ كان طلاقاً نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة فيكون الطلاق بائناً

طبقاً للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن كل طلاق يقع رجعيّاً إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال.

(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٧٥/١/٢٩ س ٢٦ ع ١ ص ٢٩٧)

* شرط الضرر

٢٠ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كي يحكم القاضي بالطلاق لا بد من توافر أمرين : الأول أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة، والثاني أن تصبح العشرة بسين الزوجين مستحيلة بين أمثلهما والضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها، بمعنى أن معيار الضرر هنا شخصي وليس مادياً.

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٧٥/١١/١٩ س ٢٦ ع ٢ ص ١٤٣٥)

* إتيان الزوجة في غير الموضع الشرعي

٢١ - إتيان الزوج زوجته في غير موضع الحرث بشكل ضرراً لا تستقيم به الحياة الزوجية ويوجب التفريق عند ثبوته في معنى المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩، وهذا الفعل ينطوي على إضرار المطعون عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثلهما.

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق " أحوال شخصية " جلسة

١٩٧٦/١١/٣ س ٢٧ ع ٢ ص ١٥١٦)

الفصل الخامس

الزواج عند المسيحيين

* الخطبة الكهنوتية

الخطبة عند المسيحيين تختلف عن الخطبة عند المسلمين ، نظرا لأن الشريعة الاسلامية لا تعتبر الخطبة عقد زواج وليس لها طقوس محددة ويجوز فسخها بالارادة المنفردة ولا تجيز المعاشرة الجنسية ، اما الخطبة عند المسيحيين فلها معان كثيرة فهناك الخطبة الكنسية (الكهنوتية) وهى الغالبة عند الطوائف المسيحية والخطبة المدنية التى تخلو من الطقوس الكنسية وهى غير معترف بها عند الكاثوليك كما انها غير ملزمة عند باقى الطوائف ومن ثم كان من الضرورى بيان أحكام الخطبة الكهنوتية .

وتتعد هذه الخطبة، بالتراضى بين الطرفين وتعنى التواعد على الزواج وعند الأقباط الأرثوذكس تحرر وثيقة خطية يذكر فيها ميعاد الزواج وعند السريان الأرثوذكس يتم الاتفاق على ميعاد الزواج عند الخطبة أو بعد ذلك وكذلك الأمر عند البروتستانت.

وتتعد الخطبة الكهنوتية بإجراء شكلى هو قيام الكاهن بتحرير وثيقة الخطبة وذلك لدى الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت حيث لا تتعد الخطبة إلا بالوثيقة ويجوز توثيق هذا المحرر فى مكاتب التوثيق.

وقد أوجبت شرائع الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك شهر الخطبة أى إعلانها وأجازت لكل ذى مصلحة الاعتراض على الزواج ومن صور الشهر تعليق وثيقة الخطبة على لوحة الإعلانات بالكنيسة، وتجوز المعارضة فى الزواج من زوج أحد المتعاقدين إن وجد أو من الأب أو الجد أو الأم أو باقى

الأقارب كالأعمام والأخوال وذلك خلال عشرة أيام من الشهر، ويترتب على الاعتراض وقف إجراءات الزواج حتى يفصل في الاعتراض بالقبول أو الرفض.

* آثار الخطبة الكهنوتية

الخطبة هي تواعد على الزواج ولا ترتب حقاً لأى من الطرفين كالمساكنه والمهر والدوطة غير أنه عند الأقباط الأرثوذكس إذا كانت المخطوبة بكرأ وفض خاطبها بكارتها فإنه يلتزم بالزواج منها طالما لا يوجد مانع أما إذا كان من فض بكارتها غير خاطبها وطلب الإثنان الزواج منها يفضل الخاطب، ونرى سريان نفس الحكم على الثيب المخطوبة فإذا عاشرها خطبها جنسياً لزم زواجه منها، والمفروض أن تتحول الخطبة إلى زواج بالمعاشرة الجنسية ولا يعتبر ذلك من الفحشاء بل هو ستر تفرضه العلاقة بين الطرفين وإصلاح ما يؤدي إليه المعاشرة الجنسية من آثار أخرى كالحمل، وإمتداداً لذلك فإننا نرى وجوب نسب ولد المخطوبة إلى خاطبها في حالة المعاشرة الجنسية بينهما، ويلزم لإتمام الخطبة إقامة الطقوس الدينية المعروفة في الكنيسة التي يقوم بها الكهنة لكي تحل البركة على الطرفين.

* انقضاء الخطبة

تنقضى الخطبة إذا حكم ببطلانها أو إذا توفى الخاطب أو المخطوبة ويترتب على الوفاة أن يكون لورثة المتوفى الحق في استرداد المهر الذي دفع أو أعيان الجهاز دون الهدايا التي لا يجوز إستردادها وذلك عند الأقباط الأرثوذكس أما عند البروتستانت فإن شريعتهم تقضى برد المهر والهدايا عدا ما أستهلك منها وعند الكاثوليك ترد قيمة المستهلك من الهدايا.

العدول من الخطبة

لكل من الطرفين العدول بشرط وجود المبرر كما لو اكتشف أحد الطرفين في الآخر عيباً جسيماً لم يكن على علم به أو أن يسلك أحد الخاطبين سلوكاً فاسداً كأن يرتكب جريمة أو يثبت عدم عفته.

يترتب على العدول جزاء دنيوى يتمثل في ضياع المهر بالنسبة للخطاب ورده بالنسبة للمخطوبة عند الأقباط الأرثوذكس أو رد ضعفه عند السريان الأرثوذكس فضلاً عن إمكان طلب التعويض عن العدول إذا وجد الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما سواء اعتبر ذلك مسئولية عقديه أو تقصيرية، ويطلب التعويض أمام المحاكم.

إنشاء الزواج

* الشروط الموضوعية للزواج

يشترط لانعقاد الزواج رضاء الزوجين وأهلية التزواج بينهما أى بلوغ الذكر سن ١٨ سنة والأنثى ١٦ عند الأقباط الأرثوذكس بينما الكاثوليك يحددون ١٦ سنة للذكر ومثلها للأنثى.

وللزواج عند المسيحيين طقوس كنسية تتطلب حضور الزوجين شخصياً أمام الكاهن ومن ثم لا ينعقد زواج بين غائبين ولا تجوز الوكالة فيه إلا في حالة الضرورة القصوى عند الكاثوليك.

* الغش والغلط في الزواج

من المسائل الهامة في زواج المسيحيين أن لا يقع أحد الزوجين في غش أو تدليس بالنسبة للطرف الآخر كأن تذكر الفتاة أنها بكر ويقبلها الزوج

على ذلك ثم يتبين انها تُؤب فهنا يكون قد وقع غش على الزوج ومن ثم يجوز في هذه الحالة إبطال العقد، وتذهب شريعة الأقباط الأرثوذكس إلى انه لا يقبل الطهن بالبطلان إذا تبين أنها ليست بكرأ وكان زوال البكاره بسبب غير سوء السلوك كأن تسقط الفتاة على شيء خشن يزيل بكارتها، ويجب أن يقدم طلب البطلان في خلال مدة معينة، لكن الفتاة إذا أقرت بأنها سيئة السلوك وأن زوال البكاره كان بسبب التفانها بالرجال فهذا أمر يجيز للزوج طلب بطلان الزواج، كذلك يكون الزواج باطلاً إذا تم إكراه أحد منهما عليه لأنه يجب أن يكون عن إرادة حره.

* الشروط الشكلية للزواج

من هذه الشروط أن يقوم الكاهن بالتكليل أى يقوم بإقامة صلاة معينة وطقوس خاصة يبارك بها الزوجين بعد أن يتأكد من خلوهما من الموانع ثم يقوم بتسجيل زواجهما في سجلات الكنيسة. وعند الكاثوليك لا يجوز اتمام التكليل لثناء الزمن المقدس (الأيام السابقة على ميلاد المسيح وفي الصوم الكبير).

* العلانية والاشهاد على الزواج

يجب أن يتم شهر الزواج فضلاً عن الاشهاد عليه فلا يجوز أن يبرم سراً ويجب أن يشهد شاهدان عليه وأن يتم في الكنيسة وإستثناءً من ذلك يكون الزواج سراً عند الكاثوليك في حالات الضرورة القصوى.

* توثيق عقد الزواج

وذلك بأن يحرر الكاهن بيانات الزواج ويسجله في السجلات الخاصة.

١. قرابة النسب

قرابة النسب عند كافة المسيحيين هي حالة القرابة المحرمة فلا يجوز إجراء الزواج بين قريبين كالأصل والفرع مثل الأب وابنته أو قرابة الحواشي الذي يجمعهم قرابة أصل واحد كالأخ والأخت.

أ - يحرم الزواج بين الأب والجد وإن علا وبين ابنته أو ابنتها وإن نزلت وسواء كانت ابنته شرعية أو غير شرعية.

ب - يحرم زواج الأخ بأخته والرجل بعمته أو خالته حيث القرابة بينهم من الدرجة الثالثة كما تحرم أصول العمات والخالات وفروع الإخوة والخالات.

ج - لكن بنات العمات والأعمام والخالات والأخوال يحل الزواج بهن عند الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت أما عند الكاثوليك فلا تحل ابنة العم لابن عمها ولا بنت الخال لابن خالته.

٢. قرابة المصاهرة

أ - لا يحل للرجل أن يتزوج أصول زوجته كامها أو فروع زوجته كابنتها حتى ولو توفيت زوجته سواء كان قد دخل بها أم لم يدخل.

ب - لا يحل له أيضاً أن يتزوج زوجات أصوله كزوجة أبيه أو زوجات فروع كزوجة ابنه أو زوجات أعمامه أو أهواله ويحرم عليه الزواج بأخت زوجته وبنت أخيها أو أختها وعمه زوجته وخالتها وما يحرم على الرجل يحرم على المرأة.

* حرمة الرضاع عند السريان الأرثوذكس

الرضاعة لا تعتبر مانعاً من الزواج إلا عند السريان الأرثوذكس ويشترط إكمال الرضاعة سنتين كاملتين لبناً خالصاً دون انقطاع فإذا كان الرضيع يأكل أو يشرب مواد أخرى تزيد عن كمية اللبن التي رضعها فلا يقوم المنع أو التحريم.

* القرابة الروحية عند بعض الطوائف

في بعض الشرائع المسيحية إذا وجدت قرابة روحية كالقرابة بين الإشبين وهو من يقوم بتعميد الطفل المسيحي وبين هذا الطفل فيمتنع الزواج بينهما إذا كان الطفل أنثى إذ يعتبر الإشبين أباً روحياً عند السريان والروم الأرثوذكس والكاثوليك بل قد يمتد المنع في بعض الشرائع إلى فروع الإشبين أو والدي الطفل المعمد.

* قرابة التبني

لا يجوز الزواج بين المبنى والذي تبناه وكذلك فروع هذا الأخير (أولاده) على اختلاف في المذاهب المسيحية.

* مانع الحشمة عند الكاثوليك

إذا تم زواج باطل بين الطرفين أو إذا كان رجل يضم إلى فراشه امرأة دون زواج منها فهنا ينشأ مانع الحشمة فلا يجوز عقد زواج بين الرجل وأقارب المرأة التي بطل زواجها أو التي عاشت معه بالتسرى أى بالعشق دون زواج بشرط أن يكون هذا التسرى مشتهراً وعلانياً وهو أمر يقتصر على الكاثوليك.

* مانع الكهنوت

هناك ثلاثة اتجاهات في الشرائع المسيحية الأول ويذهب إلى تخريم زواج الكاهن الذي انقطع لخدمة الكنيسة كطائفة الروم الأرثوذكس حيث أن الرهبنة تعتبر مانعاً في الزواج. أما الإتجاه الثاني فهو يبيح زواج الكاهن لأن الرجل من ضرورات المرأة وأخذ بذلك الإنجيليون (البروتستانت)^(١). والإتجاه الثالث يحرم الزواج على بعض الرتب فقط كما في الطوائف الكاثوليكية حيث جاء في المادة ٦٢ إرادة رسولية بأنه يبطل زواج الإكليزيكيين والشماس الرسائلي.

أما بالنسبة للرهبانية فقط ذهب رأى ببطلان زواج الراهب وأخذ الروم الأرثوذكس بهذا الرأى وكذلك الكاثوليك. أما الأقباط الأرثوذكس فإن زواج الراهب يعنى أنه عدل عن الرهبانية وكما ذكرنا سابقاً فإن البروتستانت لا تمنع زواج الراهب وكذلك عند السريان الأرثوذكس بشرط أن لا يتزوج راهبة.

* مانع الارتباط بزواج آخر

تمنع الشرائع المسيحية الحديثة تعدد الأزواج أو تعدد الزوجات رغم أن المسيح لم يقل كلمة واحدة عن تعدد الزوجات بل كان أمراً مباحاً في الشرائع المسيحية في بداية عهد المسيح، لأن المسيح كان يعتبر نفسه يهودياً

(١) يعتبر الكهنة في الشريعة المسيحية خلفاء للسيد المسيح أى خلفاء للرب والرهبانية نظام ابتدعه أقباط مصر في أواخر القرن الثالث بعد الميلاد على يد القديس أنطونيوس من أجل الهرب من مذابح الرومان (دقلديتوس فيما يسمى بعصر الشهداء) أما بالنسبة لزعم الإنجليين وهو مارتن لوثر فقد كان كاهناً راهباً متزوجاً من راهبة.

يسير على شرائع اليهود حيث قال انه لم يأت لينقض الناموس ويقصد بالناموس التوراة أو العهد القديم، لكنه نقض الناموس في أمر واحد هو عدم الطلاق إلا لعدة زنا وقد صدرت نصوص تمنع تعدد الزوجات وما زال الحظر قائماً حتى الآن، غير ان بعض نصوص الشرائع المسيحية لا تمنع الشخص من الزواج مرة أخرى بعد وفاة زوجته أو طلاقها بشرط أن يكون الطلاق كنسياً أي أجرى أمام رجل الدين.

والخطبة تعتبر مانعاً من زواج المخطوبة لرجل آخر غير خاطبها الأول وهذا عند السريان الارثوذكس، وبعض الشرائع تمنع الرجل من الزواج بعد الزوجات الثلاث أي تمنع الرجل من زواج رابعه (بعد طلاق أو وفاة الاخريات).

:كما أن بعض الشرائع تأخذ بنظام العدة في الشريعة الإسلامية ما عدا الكاثوليك والبروتستانت وفي الحقيقة فإن ذلك أمر ضروري حتى يسلم الرحم من اختلاط الأنساب فعند الأقباط الأرثوذكس فإن المرأة التي يموت زوجها لا يجوز أن تتزوج مرة أخرى إلا بعد إنقضاء عشرة أشهر من تاريخ الوفاة أو فسخ عقد الزواج وينقضى هذا الميعاد بعد وضع حملها إن كانت حاملاً، أما السريان الأرثوذكس فإنهم يصفون هذه المدة بأنها مدة الحزن وتقابلها في الشريعة الإسلامية مدة عدة الاحداد.

* مانع الزنا

إذا عاشر أحد الزوجين شخصاً آخر معاشرة جنسية فإن هذا الزنا يعتبر مانعاً من الزواج في بعض الشرائع المسيحية فإذا طلقت المرأة بسبب زناها فلا يجوز أن تتزوج من آخر . فعند الأقباط الأرثوذكس لا يجوز الزواج ممن طلق لعدة الزنا إلا بعد التصريح من الرئيس الديني والتحرير

قائم في حالة رغبة الزواج من شريكته في الزنا أو بأخرى ويظل هكذا إلى أن يموت أو يصرح له الرئيس الدينى بذلك.

ويبدو أن هذه الشرائع أوجدت عقاباً بالغ الجسماء على من يزنى وهو أمر غريب لا يعتد بطبيعة البشر وبكونهم خطائين وان الجنس غريزة لديهم، وعند الكاثوليك لا يجوز عقد الزواج بين الاشخاص في الحالات التالية : -

١ - من زنا مع صاحبه فتواعد كلاهما بالتزواج أو حاولا إبرام عقد زواج مدنى.

٢ - من زنا مع صاحبه وقتل احدهما وزوجه.

٣ - من قتل زوج الآخر رغم انه لم يزن بها فلا يجوز تزواجهما.

* مانع القتل

لا يعتبر قتل الزوج أو الزوجة مانعاً من زواج القاتل بزوج القاتل عند المسيحيين ما عدا الأقباط الارثوذكس والكاثوليك حيث انه عند الأقباط يحرم زواج القاتل عمداً أو خطأ من زوج القاتل ولكن البعض يقول إن التحريم خاص بالقتل العمد أما عند الكاثوليك فإن التحريم لا يكون إلا بمعاونة زوج القاتل للقاتل على القتل أو في حالة القتل بسبب الزنا فإن قتل أحد الزوجين زوجة أو زوج آخر دون ارتكاب الزنا فإنه لا يمنع الزواج من زوجة القاتل.

* العيب الجنسي

العيب الجنسي قد يوجد في الرجل أو المرأة، وفي الرجل له صور هي:
أ - الجنب : (قطع العضو أو الحشفة أو الخصى أى يقطع الرأس أو قطع الخصيتين).

ب - العنة : وهى العجز عن الجماع لصغر العضو أو كبره وإرتخاء العضو أى عدم إنتصابه سواء كان ذلك لإختلال فى الغدد أو لمرض نفسى.

أما عيوب المرأة الجنسية فهو إنسداد مدخل عضو الذكوره فى فرج الأنثى بعظم أو لحم والقرن أو السده وهو بروز شىء فى عضو الأثوثة، والإقضاء والعجز وهو الرائحة الكريهه والخنثى وبعض شرائع المسيحيين تعتبر العجز الجنسى مانعاً للزواج وبعضها تعتبره سبباً للتطليق بشرط : -

١ - أن يصيب العيب الجنسى الطرف الآخر بضرر جسيم فمثلاً العيب الناتج عن كبر العضو أو صغره لا يصيب المرأة بضرر جسيم ومن ثم لا يعتبر مانعاً من الزواج أو سبباً للطلاق.

٢ - أن يكون العيب قديماً أى وقت انعقاد الزواج أما العيب المستحدث فقد يكون سبباً للتطليق عند بعض الشرائع.

٣ - أن يكون العيب الجنسى دائماً لا يرجى زواله.

وبالطبع فإن الأمر يخضع لرأى الطب الشرعى فى كل ما تقدم غير انه تجدر الاشارة إلى أن بقاء الزوجة عذراء بعد الدخول لا يدل بذاته على عيب جنسى لدى الرجل لأن هناك أسباباً لذلك كما لا يعتبر الحمل دليلاً قاطعاً على سلامة الرجل جنسياً.

كما تجدر الاشارة إلى أن عيب أحد الزوجين قبل الزواج لا يسقط حق الطرف الاخر فى طلب التطليق لأن موانع الزواج من النظام العام.

* المرض المنفر عند بعض الطوائف

كالسمل والبرص والجذام .. وهذه الأمراض متى كانت لا براء منها فتكون عند الأقباط والسريان الأرثوذكس مانعاً من الزواج ويشترط أن يكون المرض قائماً عند الزواج ويصيب الآخر بضرر جسيم ولا براء منه.

* زواج المطلقة

عند الأرثوذكس والبروتستانت يجوز للمطلقة أن تتزوج بزوجها السابق ولو كانت طلقت منه عدة مرات قبل ذلك كما لها أن تتزوج بزوج آخر وهذا خلاف المسلمين حيث لا تجيز شريعتهم زواج المطلقة ثلاثاً من زوجها السابق إلا بعد أن تتزوج زوجاً آخر ثم يطلقها وعند السريان الأرثوذكس يحرم على المطلقة بسبب زناها الزواج بزوجها السابق أو بغيره طوال عمرها.

أى انه لا يجوز الزواج بمطلقة ولو كان بغير سبب الزنا ولكن هذا رأى جرى تعديله مؤخراً.

ولكننا نرى أن هذا حكم ظالم في حالات عديدة فالمرأة طلقت بسبب الزنا كيف يحكم عليها أن تبقى دون زوج طوال عمرها مما دفع البابا شنوده الثالث إلى أن يسمح لمثل هذه المرأة بالزواج ولكن قرار البابا ليس ملزماً لأنه لم يصدر من المجمع المقدس.

* مانع اختلاف الملة أو الطائفة

يعتبر اختلاف الملة أى الدين مانعاً للزواج عند الكاثوليك والارثوذكس دون البروتستانت ولكن اختلاف الدين يعتبر سبباً للتطليق عندهم لكن السريان يجيزون للزواج من مختلف الملة.

أما اختلاف الطائفة (الطوائف هى الارثوذكس — الكاثوليك — البروتستانت) فعند الارثوذكس يمتنع الزواج إذا اختلفت الطائفة كأن يتزوج الكاثوليكى من البروتستانتى وعند السريان الارثوذكس يطبقون مبدأ التسحيح كأن يتزوج مسيحى بغير مسيحية إذا كان بالامكان أن يجنبا إلى المسيحية وهناك اختلافات عديدة بين الطوائف وليس من هدف هذا الكتاب أن يذكرها.

آثار الزواج عند المسيحيين

المهر والدوطة والجهاز

* المهر

مال يدفعه الزوج لزوجته ولكن أغلب شرائع المسيحيين لا تعتبره ركناً من اركان العقد ولا شرطاً لصحته كما لا تلزم الزوجة بدفعه ومن ثم يجوز الزواج عند المسيحيين بمهر أو بغير مهر. فإذا وجد المهر فإن الزوجة تستحقه بمجرد الاكليل ولها أن تقبضه كله أو جزءاً منه.

* الدوطة

لا يترتب على الزواج عند المسيحيين اختلاط أموال كل من الزوجين وإستثناء من ذلك فإن بعض شرائع المسيحيين تأخذ نظام الدوطة كما تقرر بعض الشرائع الأخرى حق انتفاع الرجل بأموال زوجته. والدوطة هي ما تدفعه الزوجة لزوجها لتخفف عنه أعباء الحياة الزوجية كبعض المال ولكن الدوطة تظل ملكاً لها وتستردّها عند انحلال الزوجية أو الوفاة. كما لا تعتبر الدوطة ركناً أو شرطاً في العقد ولا التزاماً على الزوجة.

أما جهاز الزوجية فإن المرأة لا تلتزم به ولكن يقع على عاتق الرجل إلا أن ترى تخفيف أعباء الزواج على زوجها فتصطبب معها هذا الجهاز ويبقى ملكاً لها وإذا لم تستطع اثبات ملكيتها له فإن بعض الشرائع كالأقباط الارثوذكس تعتبر أن ما يصلح للرجال من الجهاز أو ما يصلح للرجل والمرأة يكون للزوج وما يصلح للمرأة فقط يكون للزوجة.

بطلان الزواج والتفريق بين الزوجين

في الشرائع المسيحية

يعتبر الزواج باطلاً إذا تخلف شرط من شروط التراضي كما لو انعدم الرضا أو صدر من مجنون أو صبي غير مميز ويبطل الزواج إذا كان الرضا معيباً بغلط أو غش كما لو تزوج من فتاة ثبت له بعد الدخول أنها ليست بكرًا ويجوز لمن وقع عليه سبب البطلان أن يطلب للحكم ببطلان هذا الزواج ونظراً لندرة هذه الاحكام فلن نتوسع في بيان إجراءاته وآثاره.

إنحلال الزواج بالطلاق

في الشريعة المسيحية لا يملك الزوج الطلاق بولائه المنفردة أو بالاتفاق مع زوجته انما يجب أن يجرى الطلاق بحكم القاضى وقد كان ذلك من آثار موروث دينى كان جوهره ما ورد على لسان المسيح في الانجيل نظراً لأن المسيح عاش في بيئة يهودية وكان الطلاق عند اليهود لأتفه الأسباب فجاء المسيح وحرمه إلا لعة الزنا إذ ورد بإنجيل متى على لسان المسيح (أما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لعة الزنا ومن يتزوج مطلقة فإنه يزنى).

بل انه قال : (إن من ينظر إلى امرأة ويشتهيها فهو يزنى في قلبه والذي جمعه الله لا يفرقه العبد) وقال بولس في رسالته إلى أهل كورنثس (وأما المتزوجون فأوصيهم لا أنا بل الرب أن لا تفارق المرأة زوجها وان فارقته فلتمكث غير متزوجة أو لتصالح زوجها ولا يترك رجل امرأته).

وفي رسالته إلى أهل روما قال : " إذا ما دام الرجل حياً تدعى زانية إن صارت لرجل آخر ولكن إن مات فهي حرة " أما علاقة المرأة بالرجل

فقد لوجزها إلى أهل أفسس (أيها النساء إخضعن لرجالكن لأن الرجل هو رأس المرأة، أيها الرجال أحبوا نساءكم من يحب إمرأته يحب نفسه من أجل ذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بإمرأته ويكون الإثنين جسداً واحداً .

الطلاق عند الكاثوليك

لا طلاق عند الكاثوليك ولا ينحل الزواج إلا بالموت فحتى الزنا الطلاق بسببه ممنوع بمقوله أن ما ورد في الإنجيل من إباحة الطلاق بسبب الزنا يقصد به الطلاق الذي يفرق بين الزوجين في المسكن والفرش والمائدة مع استمرار الزواج قائماً إلى الموت، غير أن هذه الطوائف تعترف ببطلان الزواج للأسباب السالف ذكرها واعتبرت الانفصال الجسماني بديلاً عن الطلاق بل واجازت انحلال الزواج غير المكتمل إذ توجه أحد الزوجين إلى التهرب قبل الدخول كذلك في حالة التمسح بسبب عادل وذلك قبل الدخول أيضاً والتمسح هو أن يسمح البابا بالتفريق قبل الدخول كأن يعترى الزوج مرض جنسي لا بُرء منه وهناك سبب آخر حتى في الزواج المكتمل أي بعد الدخول إذا كان الزواج بين غير المسيحيين واعتق أحدهما المسيحية فإنه يجوز لهذا الأخير أن يبقى زوجته لو يطلقها.

الطلاق عند الأرثوذكس

يباح الطلاق عند الأرثوذكس بسبب الزنى أما غير ذلك من الأسباب فقد اختلف الرأي في شأنه فإن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية حالياً تتجه إلى تضيق الطلاق لياً كان السبب بين الزوجين ولا يتم الطلاق إلا لعلة الزنى إستناداً إلى ما ورد في العهد الجديد، رغم أن الكنيسة الأرثوذكسية قبل البابا شنوده كانت تأخذ بأسباب حصرية في شأن الطلاق وردت في مجموعتي

سنة ١٩٣٨ - ١٩٥٥ إلى أن اصدر البابا شنودة قراره رقم ٧ سنة ١٩٧١ ألقى به شرائع الدولة القائمة رغم انه لا يملك ذلك وإنما لرجعه إلى حق الكنيسة في الاعتراف أو عدم الاعتراف بالطلاق فجاء في القرار أن الكنيسة لا تعترف بأى طلاق لا يوقع لغير علة للزنا بل واعتبر الزواج للمطلقين لا زال قائماً رغم أن الطلاق هنا يتم بأمر المحكمة ومن ثم حدث تصحح كامل في العلاقة بين الزوجين بسبب قرارات البابا فبينما يسرع أحد الزوجين إلى المحكمة لتطبيقه من زوجه الآخر لقيام سبب من الاسباب القانونية الواردة في شريعة الاهباط الارثوذكس بعد أن أدى السبب إلى انهيار العلاقة الزوجية بينهما وتقوم المحكمة بتحقيق هذا السبب وتوقيع الطلاق بعد ثبوته لاذ بالكنيسة ترفض هذا الطلاق متحدياً بذلك شرائع الدولة بل وتجعل العلاقة الزوجية بين الطرفين قائمة رغم الطلاق وهذا يعنى إضفاء الشرعية على علاقة غير شرعية لقيام الطلاق بين الطرفين ولا يملك البابا هذا الحق .

ومن الغريب حقاً أن تباح المعاشرة الجنسية بين من تم طلاقهم فضلاً عن رفض تزويج المطلقة أو المطلق قضائياً إذ أن النتيجة الحتمية لذلك أن يبحث كل طرف عن خليل له يعاشره دون رباط شرعى.

ومن غير المقبول أن يباح الطلاق في اليهودية ثم يمنع تماماً في المسيحية مع أن هذه الديانة الاخيرة هى امتداد للاولى ومن الغرض أن يكون الله فيهما واحد إذ يسمح في اليهودية بالطلاق لأسباب متعددة ثم يأتى في المسيحية ليمنعه تماماً ويجعله نوعاً من الزنا.

ولقد رأينا في خلال حياتنا القضائية عشرات المسيحيين والمسيحيات يتضررون من هذه القرارات البابوية، ويعلقون في عنق الكنيسة معاناتهم ودمار حياتهم.

ولئن كان الطلاق في اليهودية — كما قال المسيح — بسبب قسوة قلوب البشر، فإننا الآن نعيش عصوراً تشد فيها هذه القسوة حتى بات الجميع ضحايا بعضهم البعض بعد أن زالت المؤدة وهجر الناس صلة الرحم والحب والحنان.

أما الاتجاه الآخر عند الارثوذكس فهو يبيح التطليق للزنا ولغيره من الأسباب التي وردت في مجموعاتهم على سبيل الحصر ذلك أن بقاء الزواج المتهاك أشد خطراً من ضرر الطلاق وقد أخذت بذلك شرائع السريان والروم والارمن الارثوذكس وكانت تأخذ به فئة الأقباط الارثوذكس قبل البابا شنوده ووردت أسباب التطليق في مجموعة ١٩٣٨ — ومجموعة ١٩٥٥ ومن غريب القول أن يصدر البابا قراره رقم ٧ لسنة ١٩٧١ سابق البيان رغم أنه لا يملك بمفرده سلطة التشريع إذ أن هذه السلطة تكون للمجمع المقدس بل أن هذا التشريع لم تنشره الكنيسة ولم تعلم به جماهير الأقباط الارثوذكس ولم يعلم به أي من القضاة وإذا كان البابا قد استند على قرار المجمع المقدس الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٤٥ والذي قصر الطلاق على علة الزنا فإن تشريعاً لاحقاً قد صدر يبيح الطلاق لأسباب متعددة وهذا التشريع هو مجموعة ١٩٥٥.

* أسباب الطلاق في المجموعات المسيحية (١٩٣٨ - ١٩٥٥)

تتحصر أسباب الطلاق عند الارثوذكس في الخروج عن المسيحية والزنا وسوء السلوك واعتداء أحد الزوجين على الآخر والنفور والعيوب الجنسية والأمراض المنفرة والغيبة والحكم بعقوبة مقيدة للحرية وتزويد بعض الشرائع سبباً آخر هو عدم بكارة الزوجة ويبين من الاسباب سالفة الذكر انها

جمعت كل أسباب النفور ووردت في المجموعات الصادرة في شأن طائفة الارثونكس.

النسب وحقوق الاولاد عند المسيحيين

* يثبت النسب عند معظم طوائف المسيحيين عن طريقين :

* الطريق الأول :

الولادة على فراش الزوجية أى يكون هناك عقد زواج صحيح بين الزوجين وأن يتصور حمل الأم بالولد من أبيه خلال فترة معينة وهذه الفترة هي فترة الحمل، وحدها الأدنى ستة أشهر من بدء الزواج أو من اعادة الحياة المشتركة بين الزوجين بعد انفصالها جسمانياً وأقصى مدة للحمل ١٠ أشهر بعد إنتهاء الزواج أو بدء الانفصال الجسماني وعند السريان الارثونكس قد تصل أقصى مدة للحمل إلى ستة عشر شهراً بشرط أن يقر الأطباء هذه المدة. ولكن قد يكون الطرفان متزوجين ولا يثبت الحمل من الرجل وهو ما يسمى إنكار النسب أو نفيه فالرجل الذي يحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مثلاً وتحمل زوجته خلال هذه المدة دون أن يثبت إنقائها بزوجها فهذا يعنى أن الولد ليس من صلبه لإستحالة حملها من زوجها خلال مدة السجن كذلك قد يثبت الأطباء أن الزوج يستحيل عليه أن يتصل بإمراته إتصلاً جنسياً لعدم قدرته على ذلك أو لأنه تعرض لحادث أو هاجر إلى بلد بعيدة ولم يلتق بإمراته، وفي هذه الظروف لا تكون المرأة حاملاً من رجلها ويجوز للأب أن يرفع دعوى نفي النسب كما ترفع من ورثته بعد وفاته بإجراءات وخلال مدد معينة.

* الطريق الثاني . الاقرار

ويثبت النسب إذا أقر الشخص بأن فلاناً ابناً له بشرط أن يصدر الاقرار من شخص بالغ عاقل رشيد وأن يكون المقر له مجهول النسب وأن يكون في الامكان أن يولد المقر له من المقر، فمثلاً إذا كان فارق السن بينهما خمس سنوات أو أقل فلا يجوز ثبوت هذا النسب.

التبني

التبني نظام قانوني جائز عند بعض غير المسلمين كالأقباط والأرمن والروم والارثونكس والأقباط الكاثوليك وتجدر الإشارة إلى أن التبني محرم في الشريعة الإسلامية لأنه لا تصح أن تكون علاقة الأبوة صورية. وشروط التبني عند معظم الطوائف التي تقره هو أن يكون المتبني قد جاوز الأربعين وأن يكون فارق السن بينه وبين الطرف الآخر المتبني أكثر من خمسة عشر سنة وألا يكون للمتبني أولاد شرعيون وألا يشاركه شخص آخر في تبني نفس الشخص وأن يحرر عقد بذلك كله. وللتبني آثار من أهمها أن يحمل المتبني لقب أبيه الصوري مع وجوب نفقته عليه وأن ينشأ مانع الزواج بين الطرفين غير أنه لا يرث أحدهما الآخر إلا أن الوصية تجوز بينهما.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - حصل على ليسانس الحقوق بتقدير جيد جداً من جامعة القاهرة.
- ٢ - عين بالقضاء وتدرج فى مناصبه حتى وصل إلى درجة نائب رئيس محكمة النقض.
- ٣ - ندب أثناء عمله بالقضاء : -
 - أ - بإدارة التفتيش القضائى.
 - ب - بالأمانة العامة للإدارات القانونية بالقطاع العام.
 - ج - رئيساً للمكتب الفنى لمحكمة النقض.
 - د - أميناً عاماً مساعداً لمجلس القضاء الأعلى.
- ٤ - قام بإلقاء محاضرات فى القانون على السادة القضاة بمعهد الدراسات القضائية، وعلى طلبة كلية الحقوق - جامعة القاهرة.
- ٥ - كلف من قبل التلفزيون المصرى وإذاعة الشباب والرياضة بالرد على العديد من الاستشارات القانونية.
- ٦ - نشر بالصحف المصرية والخليجية (دولة قطر) عشرات من المقالات فى موضوع مقارنة الأديان.

• **في القانون**

١. نظرية الطعن بالنقض في المواد المدنية

• **في الكتابات الفكرية**

١. التوراة. الإنجيل. القرآن

دراسة مقارنة

تحت الطبع

١. نظرية انقراض اليهود.

١	ابو الطيب البخارى	عون البارى
٢	ابو يعقوب يوسف الكاكي	مفتاح العلوم
٣	ابو الحسن الندوى	سيرة الرسول
٤	ابن هشام	سيرة الرسول
٥	ابن قدامه	المغنى
٦	ابن تيميه	فتاوى ابن تيميه
٧	ابن تيميه	العقل والنقل
٨	ابن كثير الدمشقي	البداية و النهاية (تفسير القرآن العظيم
٩	المستشار / احمد نصر الجندى	مجموعة مؤلفات فى الاحوال الشخصية
١٠	الزركى	البرهان فى علوم القرآن
١١	السيوطى	الاتقان فى علوم القرآن
١٢	الفزالى	احياء علوم الدين
١٣	القاضى عياض	الشفاء
١٤	د. / طه حسين	مرآة الاسلام، على هامش السيرة
١٥	المستشار طه الشريف	التوراه. الانجيل. القرآن
١٦	د. / عائشه عبد الرحمن	نساء النبي
١٧	عباس العقاد	العقريات عقائد المفكرين الفلسفه القرآنية

١٨	على عبد الرازق	الاسلام وأصول الحكم
١٩	عبد الرحمن الشافعي	تيسير الوصول
٢٠	الشيخ محمد أبو زهره	الأحوال الشخصية الولاية على النفس تنظيم الاسلام للمجتمع
٢١	الشيخ محمد متولى الشعراوى	الفتاوى الاسلامية
٢٢	د. / محمد حسين الذهبي	الاتجاهات المنحرفة فى التفسير
٢٣	محمد رشيد رضا	تفسير المنار
٢٤	محمد عبده	رسالة التوحيد
٢٥	د. / محمد كمال يحيى	الجدور التاريخية لتحرير المرأة
٢٦	د. / محمود حمدي زقزوق	الدين والفلسفة والتنوير
٢٧	د. / مناع القطان	مباحث فى علوم القرآن
٢٨	مارجليوت	محمد
٢٩	دوريات وقوانين	
٣٠	الفتاوى الاسلامية لدار الافناء المصرية	
٣١	قوانين الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين	
٣٢	التفسير التطبيقي للكتاب المقدس لبعض علماء الدين المسيحي الانجليين	

بالاضافة الي المراجع المبينة بمتون وهوامش الكتاب

الإتفاق على مسائل النكاح المادية	٥	*كلمة (المساواة المنقوده)
* سن الزواج	٩	* الزواج ضرورة
* فتيات الزواج	٩	- الزواج ضرورة للرجل والمرأة
- هل للمرأة أن تشتترط فى الزواج شروطاً ؟	٩	- الأعزب والإثم
* من حقوق الزوجة	١٠	- الاسلام دين وسطى
- المهر	١١	- متى يكون الزواج فرضاً ومتى يكون محرماً أو مكروهاً
- المهر وولي الزوجة	١٢	- مشكلة الاختيار
- وجوب أداء المهر	١٣	- النظر إلى المرأة
- أنواع المهر	١٤	- البكر أو الثيب
- قبض المهر	١٥	- المرأة القريبة والمرأة الاجنبية
- المهر السرى والمهر العلني	١٥	*العيب العبرى
- مؤكدات المهر . الخلوة	١٦	* العيب فى العلاقات الزوجية
- آثار الخلوة الصحيحة	١٧	* الخطبة
- هل يؤثر الخلع أو الطلاق فى ملكية الزوجة لاعيان الجهاز	١٧	- مقدمة
* شروط صحة الزواج	١٩	- نظرة المرأة إلى الرجل
- زواج المكره	٢٠	- موانع الخطبة فى الشريعة
- الزواج من رجل مصاب بعيب	٢٠	- أحكام خاصة بالخطبة
	٢١	- العدول عن الخطبة
	٢١	- أثر العدول عن الخطبة
	٢٢	- هل للمرأة أن تخطب الرجل
	٢٢	- ضرب الدف عند الخطبة

- مرحلة الضرب	٣٤	- الشروط القانونية لإجراء الزواج	٣٤
* المحرمات من النساء	٣٧	* أخلاقيات الزواج	٣٧
- المحرمات على سبيل التأييد	٤١	* فتنه النساء	٣٩
* المحرمات بسبب الرضاع	٤١	* تعدد الزوجات في الإسلام	٤١
- إثبات الرضاع	٤٢	- تعدد الزوجات في رأى علماء الأزهر	٤١
* القدر الذى يحرم الرضاع	٤٢	- التعدد لضرورات فردية	٤٢
- استثناءات من التحريم	٤٤	- التعدد لأسباب اجتماعية	٤٢
- المحرمات على سبيل التأييد	٤٤	* تعدد الزوجات في القانون	٤٤
* دستور النجاش في العلاقات الزوجية	٤٥	* نكاح المتعة	٤٤
- لا يوجد إنسان كامل	٤٥	* المعاشرة الجنسية بين الزوجين	٤٥
- الرجل راع لاهل بيته	٤٦	- آداب الجماع (آداب التعامل مع الزوجين)	٤٦
- امنح زوجتك الثقة	٤٨	- التسل بعلم الجماع	٤٨
- الطمع قد يدمر حياة الانسان	٤٩	- قبليات الزوجين لا تنقض الوضوء	٤٩
* الأسرة في القرآن	٤٩	* قوامه الرجل وحقونه على الزوجة	٤٩
- المرأة في القرآن	٥٠	- قوامه الرجل	٤٩
* التفريق بين الزوجين	٥٢	- حقوق الزوج (حق الطاعة - حق القرار فى البيت)	٥٠
- من الذى يملك حق الطلاق	٥٣	- انذار الطاعة ودعوى الاعتراض عليه	٥٢
	٥٣	- حق التأديب	٥٣
	٥٣	- مرحلة الموعظة الحسنة	٥٣
	٥٣	- مرحلة الهجر فى المضجع	٥٣

١٥٨	- قرابة النسب	١٠٠	- نموذج من عقد زواج عرفي
١٥٨	- قرابة المصاهرة	١٠٢	- عقد الزواج الثاني على الزوجة قبل طلاقها باطل
١٥٩	- حرمة الرضاع عند السريان	١٠٢	- حكم الشبكة والمهر قبل العقد
١٥٩	الأرثوذكس	١٠٣	- رأى دار الإفتاء فى بعض مسائل النسب
١٥٩	- القرابة الروحية عند بعض الطوائف	١٠٤	- زواج المرأة بعد حكم لها بالطلاق ثم الغاؤه
١٥٩	- قرابة التبني	١٠٥	* استفسارات في الشريعة من العلاقات الاسرية
١٥٩	- مانع الجشمة عند الكاثوليك	١٤٤	* رأى محكمة النقض فى بعض مسائل الأحوال الشخصية
١٦٠	- مانع الكهنوت	١٥٤	* الزواج فى الشرائع المسيحية
١٦٠	- مانع الارتباط بزواج آخر	١٥٤	- الخطبة الكهنوتية
١٦١	- مانع الزنا	١٥٥	- آثار الخطبة الكهنوتية
١٦٢	- مانع القتل	١٥٥	- انقضاء الخطبة
١٦٢	- العيب الجنسى	١٥٦	- الجدول عن الخطبة
١٦٣	- المرض المنفر عند بعض الطوائف	١٥٦	* إنشاء الزواج
١٦٤	- زواج المطلقة	١٥٦	- الشروط الموضوعية للزواج
١٦٤	- مانع اختلاف الملة أو الطائفة	١٥٦	- الفس والغلط فى الزواج
١٦٥	* آثار الزواج عند المسيحيين	١٥٧	- الشروط الشكلية للزواج
١٦٥	المهر والدوطة والجهاز	١٥٧	- العلانية والاشهاد على الزواج
١٦٥	- المهر	١٥٧	- توثيق عقد الزواج
١٦٥	- الدوطة	١٥٨	* موانع الزواج

١٧١	* التبني	١٦٦	* انحلال الزواج بالطلاق
١٧٢	* نبذة عن المؤلف	١٦٧	* الطلاق عند الكاثوليك
١٧٣	* كتب صادرة عن المؤلف	١٦٧	* الطلاق عند الارثوذكس
١٧٤	* بعض المراجع		— أسباب الطلاق في المجموعات
١٧٦	* فهرس الكتاب	١٦٩	المسيحية

رقم ايداع الكتاب :

٢٠٠٥ / ٢٣٩٥٧

في حالة الاستفسار عن أى موضوع ورد بالكتاب

يرجى الاتصال بالمؤلف : ٠١٠/١٠٩٠٠٠٢

ت : ٠١٢/٩٠٠٩٧٠٧

: ٠٢/٧٠٢٩٩٧٥

ظهرت أخطاء طفيفة في الطباعة لا تخفي على القارئ ومنها :

الصفحة	الخطأ	الصواب
الغلاف	المسحية	المسيحية
دخلي الغلاف	المسحية	المسيحية
ص ١٣٣	مالاً	مال
ص ٩٩	تعارنت	تعارضت
ظهر الغلاف	عبادة الله	عباد الله

قلم بطباعة الحاسبة الآلي السيد / مجدي السيد محمد

وإمراجعة الطباعة الأنسة / غادة السيد احمد

قلم بالطباعة وتصميم الغلاف السيد / ناصر عبد العزيز على

تليفون : ٠١٢/٢٩١٥٧٧٢

نبذة عن المؤلف

١. حصل على ليسانس الحقوق بتقدير جيد جداً من جامعة القاهرة.
٢. عين بالقضاء وتدرج في مناصب حتى وصل إلي درجة نائب رئيس محكمة النقض.
٣. ندب أثناء عمله بالقضاء :-
 - أ- بإدارة التفتيش القضائي .
 - ب- بالأمانة العامة للإدارات القانونية بالقطاع العام.
 - ج- رئيساً للمكتب الفني لمحكمة النقض.
 - د- أميناً عاماً مساعداً لمجلس القضاء الأعلى .
٤. قام بإلقاء محاضرات في القانون على السادة القضاة بمعهد الدراسات القضائية، وعلى طلبه كلية الحقوق - جامعة القاهرة.
٥. كلف من قبل التلفزيون المصري وإذاعة الشباب والرياضة بالرد على العديد من الاستشارات القانونية.
٦. نشر بالصحف المصرية والخليجية (دولة قطر) عشرات من المقالات في موضوع مقارنه الأديان.

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

The Guided Islamic Library for Comparative Religion

<http://kotob.has.it>



مكتبة إسلامية مختصة بكتب الاستشراق والتنصير
ومقارنة الأديان.

PDF books about Islam, Christianity, Judaism,
Orientalism & Comparative Religion.

لا تنسونا من صالح الدعاء

Make Du'a for us.